

بِحَمْدِكَ يَا

المختار

من البحوث والمقالات

الجزء السابع

فهرس

محتويات الجزء السابع من «المختار»

- مقدمة
- (١) رسالة الإسلام
- (٢) الحركة النقابية من منطلق إسلامي
- (٣) الخيار الصعب
- (٤) الاتحاد الإسلامي الدولي في عامين
- (٥) الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل يبدأ المسيرة
- (٦) محكمة العدل الدولية الإسلامية
- (٧) العهد
- (٨) دور المنظم في الحركة النقابية
- (٩) دعوة لتكوين الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل

مُتَلَمَّتْ

خصصنا هذا الجزء السابع من «المختار» للرسائل التي كان الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل يصدرها تثقيفاً لقياداته، وكانت هذه الرسائل توزع على القيادات ولا تعرض في السوق أو يكون لها ثمن، وليست الرسائل المدرجة في هذا الجزء هي كل ما قام به الاتحاد، لأننا قبل أن نتنبه إلى فكرة تخصيص جزء لهذه الرسائل أدرجنا «رسالة الحساسية الدينية» في الجزء الثالث، ورسالة «أخت الصلاة المهجورة» في الجزء الرابع، كما أن هناك رسائل وكتباً عديدة أصدرها الاتحاد رأينا عدم إعادة نشرها، لأن بعضها مطبوع في كتب، أو لأن موضوعاتها مثل «الثقافة العمالية في الوطن العربي» أصبح متخلفاً عما أصبحت عليه الأوضاع الآن.

كما أدرجنا رسالة «دور المنظم في الحركة النقابية»، وإن لم يصدرها الاتحاد، لأنها تمس موضوعاً نقابياً هاماً.

وإلى اللقاء مع الجزء الثامن من «المختار» إن شاء الله.

القاهرة في ربيع الأول ١٤٢٩ هـ
أبريل ٢٠٠٨ م

(١)

رسالة الإسلام(*)



- ١ -

الإسلام والفرد والمجتمع

من أبرز الخصائص التي تميز الإسلام عن بقية الأديان وتمثل إضافته في عالم الفكر والنظم أن رسالته تشمل تجديد الفرد وتجديد المجتمع معاً، وبصورة فريدة لم يسبق إليها.

فالإسلام على خلاف الأديان الأخرى لا يقتصر على شق واحد من هذين الشقين - تجديد الفرد وتجديد المجتمع - ولا هو يخلط بينهما، كما أنه لا يعلى شقاً على شق؛ لأنهما - فيما يرى - متلازمان متداخلان متماسكان، رغم أن لكل منهما كياناً ذاتياً متميزاً يتأتى من طبيعته الخاصة ويتطلب وسائل خاصة تتسق مع هذه الطبيعة.

فالفرد له طبيعته المميزة، وتستخدم معه وسائل تتفق مع هذه الطبيعة، والمجتمع له طبيعته الخاصة، ومن الخطأ الظن أن المجتمع مجموعة أفراد، وأن إصلاح الأفراد يؤدي إلى إصلاح المجتمع، فإن مجموعة الأفراد هذه ما أن تجتمع وتنتظم في إطار واحد حتى تصبح أكبر من حاصل جمع حسابي، إنها توجد نظماً ومؤسسات، وتضع لوائح وقوانين، وتصبح لها طبيعة جماعية خاصة بها، وتتجلى فيها - أكثر مما تتجلى في الفرد - الخصائص والمقومات والظواهر الاجتماعية من اللغات والعادات والعرف والتقاليد والقانون... الخ، مما لا توجد ضرورة لدى الأفراد، أو على الأقل لا توجد بمثل هذه الضرورة واللزوم.

والإسلام كما قلنا لا يقتصر على شق واحد سواء كان الفرد أو المجتمع لأنهما معاً لازمان ومكملان، يكمل بعضهما البعض الآخر وهو يستهدف تجديدها معاً، لأن تجديد الفرد دون تجديد المجتمع لا يستقيم، ولأن تجديد المجتمع دون تجديد الفرد عادة ما يكون أجوف رسمياً علوياً، فلا بد من تجديدهما معاً، ولكن هذا يجب ألا ينسينا أن لتجديد كل منهما وسائله الخاصة والمميزة التي لا يجوز الخلط بينهما لأن ما يصلح لشق منهما لا يصلح للشق الآخر.

(*) كتبت هذه الرسالة عام ١٩٨١ أو ١٩٨٢، وهي من أولى رسائل الاتحاد الثقافية، وهي تعرض الرسالة الفردية والجماعية للإسلام مع تركيز على هذه الأخيرة، وهي تنبض بالإخلاص والأمل الذي تملك المؤلف وهو يؤسس الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل.

ووسيلة الإسلام لتجديد الأفراد هي العبادات من صلاة، وصيام، ودعاء، وقراءة للقرآن، وتذكر لمعانيه، والتخلق بالأخلاق الإسلامية التي أمر بها القرآن وحث عليها الرسول ﷺ من إفشاء للسلام، وإطعام للطعام، ورعاية للجار، وصلة للرحم، وعفة في اللسان، وطهارة في القلوب، والتصدق والإحسان.. الخ .

ووسيلة الإسلام لتجديد المجتمع هي وضع الخطوط العريضة في الاقتصاد والسياسة والاجتماع التي تحقق العدل، لأن العدل هو الذي يضع كل منشط من مناشط المجتمع، أو كل مجال من مجالاته في مكانه السليم، وهو الذي يدير العلاقات على الأساس الموضوعي الوحيد الذي يحسم شأفة النزاعات الذاتية والمصالح الفئوية، أو ما بين حاكمين ومحكومين أصحاب أعمال وعمال، أغنياء وفقراء ويعطي كل ذي حق حقه.

ووسائل الإصلاح الفردي تقوم على تعميق الإيمان بالقيم الإسلامية بالحكمة والموعظة الحسنة والقوة وتعزيز الثقافة الإسلامية ودراسة القرآن الكريم حق دراسته واستجلاء معانيه السامية العميقة، ثم دراسة تاريخ الرسول ﷺ العظيم والتأسي به، ولا يجدي في هذا الشق استخدام السلطة أو الالتجاء إلى وسائل القمع والضغط، لأن السلطة أساساً ثمرة اجتماعية، ويجب أن لا تستخدم إلا في خدمة المجتمع، أما إصلاح النفوس وتهذيب القلوب فلا يتأتى أبداً بتدخل السلطة (باعتبارها سلطة، أي بافترائها بوسائل القمع، وهي الخصيصة التي تميز السلطة عن المؤسسات أو الأوضاع الأخرى).

فلا يفيد في شيء أن تجبر الدولة الأفراد على الصلاة أو الصيام أو الصدقات، ولا هي تستطيع أن تحملهم على إفشاء السلام أو صلة الرحم أو طهارة القلوب.

وكل تدخل من السلطة في هذا المجال الخاص جدا الذي يقوم على الضمير والإيمان بالغيب والذي تكون «النية» هي معيار العمل يفسد الفرد إفساداً شديداً ويجر السلطة إلى التدخل في السرائر، ويدمر الحرية، ويظهر فئة تتدخل بين الفرد وقلبه وبين الإنسان وربه، ويعطي الدولة سلطات تستغلها كيفما شاءت، وبالجملة فإنه يفسد الفرد، ويفسد المجتمع، يفسد الفرد ؛ لأنه يجرمه حقه في الاختيار والتفكير وإصدار القرارات عن اقتناع وإيمان، ويجعل إيمانه إيماناً بحكم قانون العقوبات، أو - إن شئت - إيماناً بقانون العقوبات، ويحمله على أن يظهر غير ما يبطن، ويجعل النفاق والكذب صفات ضرورية لا يمكن الحياة بدونهما، كما أنه يفسد المجتمع ؛ لأنه يعطي الدولة ما لا تصلح له، ويمد صلاحياتها إلى أسرار البيت وأعماق الفرد وما تكنه ضلوعه مما استأثر الله بعلمه وخصه بحكمه، وبالجملة فإنه يوجد الدولة البوليسية في أسوأ وأبشع صورها.

والذين يظنون أن على الدولة أن تدخل في هذا المجال بوازع السلطان، ويستشهدون بآراء فقهاء يجنون على الإسلام ويفتروا جريمة كبرى في حقه ويدللون على غفلة لا تجوز لمن يفتى في هذا المجال، فإذا وجدت نصوص وضعها فقهاء توجب ذلك، فإن هؤلاء الفقهاء قد أخطأوا لأن الأصول العامة والرئيسية للإسلام تناقض ذلك ولا يمكن الأخذ بأدلة فرعية تضاد الأصول الرئيسية والقواعد الكلية للإسلام وقد يخفف من مسئولية هؤلاء شيئاً ما أنهم وضعوا قواعدهم تلك عن حسن نية، وفي زمن مختلف وفي مجتمع مختلف بحيث تكون شرور أحكامهم تلك أقل مما يمكن أن يحدث لو طبقت في هذا الزمان وفي هذا المجتمع.

في مقابل هذا فإن وسائل التجديد الاجتماعي - أي كل ما يتعلق بالمجالات السياسية والاقتصادية - تتولاها الدولة، وتستهدف بها تحقيق العدل بحيث لا يظلم الحاكم المحكوم، أو صاحب العمل العامل، أو يستبد القوى بالضعيف، والغني بالفقير ولها بالطبع أن تلوذ بكل صور القمع على أن لا تتجاوز في هذا جادة العدالة.

بهذا الجمع ما بين إصلاح الأفراد وإصلاح المجتمع واتباع الوسائل المتميزة التي تصلح لكل شق من هذين الشقين دون خلط بينهما أمكن أن يصل الإسلام إلى الحل الأمثل لقضية البشرية، وأن يكون جماع الأديان وخاتمها.

ولو أن الإسلام اقتصر على إصلاح الأفراد دون إصلاح المجتمع لما حل المشكلة، لأن فساد النظم سيوهن إصلاح الأفراد، وسيكون تهديدًا مستمرًا له.

ولو اقتصر على إصلاح المجتمع لما تميز عن أي نظام سياسي لا يستطيع أن يدخل النفس الإنسانية.

ولو أن الإسلام استخدم القوة والردع في إصلاح النفوس لفضى على إرادتها وحريتها ولأفسدها حيث يريد أن يصلحها، ولو أنه استخدم الموعظة لما جاء ذلك بفائدة تذكر.

- ٢ -

إصلاح الفرد

كل الأديان تستهدف إصلاح الفرد، وتوجه دعوتها الحارة إلى «قلب» لا يختلف في هذا دين عن دين، فالفرد هو لبنة الأديان التي يقوم عليها، وضميره هو الحارس الأمين الذي لا ينام ولا يكل، وهو في قوامته على النفس الإنسانية كالقلب في قوامته على الحياة الجسدية.

ولكن الاختلاف في الأديان يتأتى من أن بعض الأديان تقصر دعوتها على ذلك كما هو الحال في المسيحية، على حين تمد أديان أخرى دعوتها إلى مجال المجتمع جنبًا إلى جنب الفرد كما هو الحال في الإسلام واليهودية، وهذه - أيضا - لا تتجاهل الفرد، ولا تحاول أن تقيم مناظرة بين هذين الشقين وأيهما أهم ولكنها في المحصلة الأخيرة ترى أن إصلاح المجتمع دون إصلاح الفرد ليس هو نهج الأديان وإنما هو نهج النظم السياسية التي تعجز عن الدخول إلى قلب الفرد، فأين هي من الأديان التي تصل دعوتها بالله عز وجل، خالق الإنسان وجابله، وخالق الأكوان ومنظمها؟ إن هيمنة الأديان على الأفراد تفوق بمراحل هيمنة القانون والنظم السياسية، وتجاهل ميزة الأديان في هذا المجال هو بالطبع إهدار لفاعليتها.

ولا ريب أن الأديان كانت وستظل أقوى عامل أدبي ومعنوي وحضاري في تاريخ البشرية، وإنها أكثر من أي عامل آخر هذبت الأفراد، بل إنها في - حقيقة الحال - هي التي وضعت في الإنسان الأول بذرة الضمير وأساس القانون الأخلاقي الذي يحكم تصرفات الأحاد.

هذا إنجاز لا يستطيع أحد أن ينكره، ومن حق الأديان علينا أن نعترف لها به، وإن كان أثر التهذيب الديني في الأفراد ومداه وعمقه لم يكن دائمًا، رغم كل ما حققه، كما يتصور أو يأمل المؤمنون، وأن عددا من العوامل أو هن فعاليته.

ذلك أن وسيلة الأديان لتهذيب الأفراد وإن كانت تضم جنبًا إلى جنب العبادة التحلي بالأخلاق الكريمة والتحكم في الشهوات والحث على الصدقة والصدق في القول والوفاء بالعهود والإتقان في العمل، إلا إنها عمليا تبلورت في العبادة من صلاة أو صيام لأن العبادة هي خصيصة الأديان، والأديان - وحدها - هي التي يمكن أن تضع عبادات، لأنها هي الوحيدة التي تصل الإنسان بالله، أما الحث على الأخلاق وما يتبعها مما أشرنا إليه، فهو مما يمكن أن تقدمه الفلسفة أو الدعوات الأخرى.

كذلك فإن الأديان كلها وضعت عباداتها في قوالب أو صور يكون على الناس اتباعها، وهذا بقدر ما يسهل على الناس اتباعها، بقدر ما سيمكن من الحكم عملياً على مدى هذا الاتباع، الأمر الذي قد لا يمكن بالنسبة للحكم على التصرفات والسلوك، فالحكم على فرد ما بأنه يصلي أو لا يصلي أسهل من الحكم على فرد ما بأنه جبان أو منافق أو بخيل.. الخ، لأن الصلاة واقعة عملية يمكن الفصل فيها فصلاً قاطعاً بلا أو نعم ولكن الفصل في السلوك والتصرفات يخضع لفهم الأحاد ودرجات وعيهم وتقديرهم وميولهم.

وكان لابد للأديان أن تضع عباداتها في قوالب وصورة محددة، لأنها إن لم تفعل تغلب القصور الذاتي أو الجهل أو الانحراف، وفي النهاية يمكن أن تصبح الأديان «هوايات» وليست «هدايات» عوامل فرقة وتحلل لا عوامل وحدة والتزام.

ومع هذا، فلا ريب أن ثمن هذا التتميط كان غالياً، إن العبادة التي يفترض أن تنبثق من أعماق الفرد ومن إيمانه الخاص أصبحت طقوساً وغلبت الشكلية والتشويء، وفي حالات عديدة أصبح التمسك بها والمواظبة عليها معادلاً للبعد عن روح الأديان وهدف العبادات؛ لأن العبادات وسيلة للتقرب إلى الله بتهذيب النفوس وليست غاية في حد ذاتها، ولكن الإيغال فيها والمواظبة عليها ومئات الجزئيات الأخرى جعلت أداء الأغلبية الساحقة لها آلياً، وأوجدت في أعماق كثير من المصلين والصائمين فكرة أن صلاتهم وصيامهم هي جماع الفضائل، فإذا حرصوا عليها وتمسكوا بها فقد أوفوا حظهم من الفضائل وقاموا بما يجب عليهم نحوها. وبالتالي لا يحرصون على غيرها من وفاء بالعهود أو صدق في القول أو إتقان للعمل، وهذه الظاهرة هي وحدها التي تفسر لنا الحرص الشديد على الصلاة والصيام والتراخي الشديد في الوفاء والإتقان وبقية الفضائل العملية وأدى ذلك إلى عكس ما استهدفته الآية «إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ» (العنكبوت: ٤٥)، ولعل من أسرار الإعجاز القرآني الذي دق على فهم الكثيرين أن يكمل القرآن الآية «.. وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ..».

وأدى هذا التطور الذي أخذته العبادة لأن تظهر فئات من الأشخاص تعطي نفسها القوامة على الدين وتحتكر العلم بالدين والمعرفة بدقائق ما تكون عليه العبادة وجزئياتها وتفصيلها وتسهب وتفيض وتبدأ وتعيد وأخذت على نفسها أن تعرف الناس بأطراف أيديهم وحدود وجوههم التي يكون عليهم غسلها عند الوضوء وإلا أصبح باطلاً، وبطلت معه الصلاة، وأعطت كل صغيرة وكبيرة، حركة وسكنة في الصلاة أو الحج أو الصيام قداسة تتطلب السؤال والاستفهام والتعرف على أقوال الأئمة الأعلام.

وشيناً فشيناً وجد بناء كهنوتي طقوسي تقليدي هيمن على الأفق الإسلامي واحتواه.

وأهم من هذا أن إهمال الشق الثاني - أي التجديد الاجتماعي - سواء حدث هذا الإهمال لأن الدين استبعد هذا المجال كلية (كالمسيحية) أو لأن سوء الفهم وضحالة الفكر وغلبة المصالح المكتسبة أدت إلى إهماله (كما حدث في الإسلام) جعل مناخ التهذيب النفسي عسيراً فعندما يسود الطغيان السياسي والاستغلال الاقتصادي يصبح النفاق والنميمة واستغلال مراكز النفوذ والاحتيايل والتزييف «ردود فعل» ويصبح القابض على دينه كالقابض على الجمر، وقد يفر بدينه من المجتمع إلى شعب الجبال ومواقع القطر حتى لا يضطر إلى أن يسلك - تحت تأثير الحاجة أو الضرورة أو موجة الفساد العام - ما يخالف الجادة التي وضعها الدين.

والمحصلة التي ننتهي إليها هي أن العبادة بما تتضمنه من صلاة وصيام وحج.. الخ، وأن كانت قد قومت الأفراد وهذبتهم وأبعدتهم عن السقوط في أسوأ ما يتعرضون له إلا أنها كانت مجالاً لسوء الفهم والطقوسية والجمود وغلبة الشكلية والممارسة الآلية بحيث قلما حققت بصفة عامة ما أريد لها، بل إنها لا يمكن أن تحقق أهدافها عند إهمال إصلاح المجتمع.

وإلى هذه الحقيقة يعود التقييم الحقيقي والواقعي لأثر التهذيب الديني للأفراد في العصر الحديث، فمع ما تتمتع به الكنيسة في المسيحية من نفوذ وجاه ومال إلا أن أثرها في المجتمع الأوربي يكاد يكون معدوماً وأثرها على الأفراد ضحل وشكلي، ولا يظهر إلا ساعة كل أسبوع هي فترة الذهاب للكنيسة وهو - بعد - إجراء لا يقوم به إلا قلة قليلة من المسيحيين.

وليس معنى هذا أن نطرح العبادة كأسلوب للتهذيب وبوجه خاص في الإسلام فكما قلنا أن الإسهام الديني في تهذيب الأفراد مهما ضؤل أثره فسيظل دائماً أكثر انتشاراً وأبعد تغلغلاً من أي عامل آخر ثم أن العبادة - بعد في أنقى صورها - تمثل السمو بالنفس الإنسانية إلى مرتبة لا يدركها أعظم الفلاسفة، ولكن معنى ما قدمناه أنها قلما تتحقق بالصورة المأمولة، وأن التقدير لها عادة ما يجاوز الحقيقة فيها، وسنرى أن للإسلام طريقته الخاصة في استكمال وجوه النقص فيها.

- ٣ -

إصلاح المجتمع

وهذا ما يقودنا إلى الأهمية الكبرى والمنزلة الخطيرة للشق الثاني من رسالة الإسلام - أي تجديد المجتمع - وهو ما أغفلته بعض الديانات الأخرى أو اعتبرته خارج إطار صلاحياتها الخاصة، وإضافة الإسلام تتمثل في أمرين :

الأول : أن الإسلام يضع خطوطاً عريضة، ولكنها محددة في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهو يعتبر هذه الخطوط جزءاً لا يتجزأ من نظام الإسلام، وقد نص عليها في القرآن والصحيح الثابت من السنة.

والثاني : أن الإسلام يضع كافة هذه الخطوط على أساس العدل، ويقيم العلاقات والنتائج بقدر ما تتصف به من عدل.

إن هاتين الحقيقتين هما ما يجب أن يستأثرا باهتمام المسلمين لأنهما اللذان يمثلان الإبداع الخاص للإسلام، هذا الإبداع الذي يمثل الفعالية الخاصة للإسلام والحيوية التي يتميز بها، والتي من أجله جعله الله آخر الأديان وأنزله للناس كافة، وتجاهل هذا الإبداع يفقد الإسلام طبيعته الخاصة ويجعله كبقية الأديان، لأن لكل الأديان عباداتها الخاصة ونظم صلاتها وصيامها وحجها، والجديد الذي جاء به الإسلام هو أنه وضع خطوطاً عريضة واضحة محددة في الاقتصاد وفي الاجتماع وفي السياسة، وأن هذه الخطوط بأسرها تستهدف تحقيق الطابع الرئيسي للإسلام ألا وهو العدل بحيث يكون لدينا معيار دقيق وسليم للحكم على مدى «إسلامية» أي خط من هذه الخطوط، أنه بقدر ما تحقق هذه الخطوط العدل بقدر ما تقترب من الإسلام، والعدل في الأوضاع الاجتماعية كالقابلة في الصلاة، فحيثما يكون العدل فثم وجه الله، وقد تنبه إلى هذا المعنى ابن القيم الجوزية الذي عاصر فترة بدأ التحلل في المجتمع الإسلامي وزيادة أفتيات الحكام وأتباعهم على عدل الإسلام فقال : في كتابه «الطرق الحكمية».

«أن الله سبحانه وتعالى أرسل رسله وأنزل كتبه ليقوم الناس بالقسط وهو العدل الذي قامت به السموات والأرض، فإن ظهرت إمارات العدل وأسفر وجهه بأي طريق فثم شرع الله ودينه، والله سبحانه أعلم وأحكم وأعدل أن يخص طرق العدل وأماراته وأعلامه بشيء ثم ينفي ما هو أظهر منها وأقوى دلالة وأبين أمارة فلا يجعله منها ولا يحكم عند وجودها وقيامها بموجبها، بل قد يبين سبحانه بما شرعه من الطرق أن مقصوده إقامة العدل بين عباده، وقيام الناس بالقسط، فأى طريق استخرج بها العدل والقسط فهي من الدين ليست مخالفة له.

فلا يقال أن السياسة العادلة مخالفة لما نطق به الشرع، بل هي موافقة لما جاء به، بل هي جزء من أجزائه، ونحن نسميها سياسة تبعاً لمصطلحك، وإنما هي عدل الله ورسوله».

ولا يتسع المجال للإفاضة في عرض الخطوط التي وضعها الإسلام في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ولكن حسبنا أن نقول أنه في الاقتصاد أوجب الزكاة وحرم الاكتناز والربا والاستغلال وكافة صور الكسب المشبوه، وجعل من صميم مسئولية الدولة تحقيق الكفاية والأمن للمواطنين في حاضرهم ومستقبلهم، واعتبر أن العمل الشريف هو الذي يحقق القيمة المضافة، وهو ما يستخلص من تحريم الربا والاكتناز وكافة موارد الكسب المحرمة؛ لأن هذا التحريم يسد منافذ الكسب دون عمل، ونظر إلى الملكية باعتبارها استخلاقاً من الله للإنسان يسأل عنه ويحاسب عليه، ويمكن أن يحرم منه إذا أساء التصرف فيه، وإنه في السياسة أوجب الحكم بما أنزل الله من حدود، كما أوجب الشورى فيما لم يرد به نص صريح وبذلك أصبح الحكم الإسلامي ما بين «الشرعية الدستورية» كما يقولون و «الديمقراطية الإسلامية» التي أبدعها نظام الشورى، وهي ديمقراطية تتوافر فيها حسنات الديمقراطية الأوروبية دون سوءاتها، وأعطى المواطنين جميعاً حق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، وحرم الحاكم من أية حصانة أو ميزة تجاه القانون، فهو أول من يطبق عليه القانون، وفي المجالات الاجتماعية أسقط التمييز الطبقي والجنسي والوراثي وجعل الناس سواء لا يتميز أبيض، أو أسود فقير أو غني حاكم أو محكوم إلا بالعمل الصالح، وأوجب على المسلمين النظر والتدبير وإعمال عقولهم وعيونهم في بدائع خلق الله ونواميس المجتمع الإنساني، وتجهم للرق، وجعل من صفة يصفها السيد عبده سبباً لعنته، وأنقذ المرأة من المهانة والهوان، وساوى بينها وبين الرجل باستثناء «درجة» للرجال عليهن.

وتفصيل الحديث عن هذه المبادئ هو ما لا يتسع له هذا الموجز، وقد يكون أهم من عرض هذه الخطوط والمبادئ الإشارة إلى أنها كلها تتسم بطابع واحد وتهدف إلى هدف واحد هو «العدل» الذي هو الطابع الرئيسي للإسلام الذي يصدر عنه ويتسم به كل ما يصدر عن الإسلام، وهذه الحقيقة تفتح الطريق أمام كل الإجراءات التي تحقق العدالة وتضفي على هذه الإجراءات الصفة الإسلامية بقدر ما يكون فيها من صواب استهدف العدل.

وكما قلنا مراراً وتكراراً في كتابات سابقة، فإن العدل هو الطابع الرئيسي للإسلام، وأن إبرازه - ونحن بصدد هذا الشق - لا يعني عدم امتداده إلى الشق الأول، فإن العدل مطلوب في العبادة لأن الإيغال فيها يجب أن يكون برفق والإسراف في الوضوء «ولو كنت على نهر جار» مذموم، والكفر والفسوق.. الخ، هما «ظلم» من الإنسان لنفسه، ففي العبادة يكون الإيمان عدلاً والظلم شركاً، ولكن ما يميز العدل في مجال العبادة أن مرده إلى الله، وأنه هو وحده الذي يفصل فيه، وأن التسوية النهائية لحساباته تكون يوم القيامة، على عكس العدل في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي وضع الله لها حدوداً وفصل فيها النبي الكريم بما يحققها عملياً، وإذا ظلم الإنسان نفسه بكفر أو بتقصير فإنما يضر نفسه بالدرجة الأولى، ولكنه إذا سرق أو قتل أو استغل شخصاً آخر فإن إثمه لا يقتصر على نفسه وإنما إلى غيره، ويكون من حق الغير أن يطلب من الدولة الانتصاف.

وإنما كان العدل هو الطابع الرئيسي المميز للإسلام عن غيره من الديانات لأن الإسلام هو أكثر الديانات شمولاً لمجالات الحياة الإنسانية ووضعه للأصول التي تقوم عليها النظم والممارسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومن كانت هذه طبيعته فأحرى به أن يكون العدل طابعه الرئيسي؛ لأن العدل هو الأمان من التحيز والاختلال والاقتصار؛ ولأن الإسلام أيضاً هو آخر الديانات، وقد أنزله الله للناس كافة، فلا بد أن يكون طابعه هو أكثر الطابع دواماً، وما يمكن أن تصلح عليه الأوضاع شرقاً وغرباً، وشمالاً وجنوباً، اليوم والغد، وهذا ما

لا يتوفر إلا للعدل الذي يعطي كل ذي حق حقه ويضع الأشياء مواضعها ولا يستطيع أي واحد أن يرفضه أو يدعي أنه فوق طاقته، كما قد يكون الحال لو أن الطابع هو الحب أو الشجاعة أو الجمال أو غير ذلك، وأقرب الأديان إلى شمول الإسلام هو الدين اليهودي، ولكن اليهودية وإن كانت شاملة إلا أنها هي نفسها ليست عالمية، ولم تنزل للناس كافة، وأبعدتها هذه الحقيقة عن «موضوعية العدل» فقد نزلت اليهودية على شعب آثره الله بالكثير من النعم، فأخذته الغرور، وكفر بها، وحرف فيها، واستعلى على الأمم، وعبر القرآن في جملة واحدة عن نفسية اليهودية ومسلكتهم تجاه الآخرين «لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ»، ومن يقرأ التوراة يلحظ أن هذا المعنى هو المنطلق الذي تنطلق منه سطورها، فهو يجيز إقراض الغريب - دون الإسرائيلي - بربا، وهو لا يرى لمن يعادي اليهود أي حق ولو في مجرد الوجود وإذا انتصر عليهم اليهود فعليهم أن يحقوهم من الوجود محققاً، وقد يصل بهم الكبر والسفه والغرور أن يقولوا أن الله لم يختر بني إسرائيل وإنما بنو إسرائيل هم الذين اختاروا الله ! وهكذا فإن آخر ما تنتظره من اليهودية هو العدل.

الأقرب إليها هو التوحيد سواء كان توحيد الإله أو توحيد الشعب.

أما المسيحية فإنها آثرت المحبة - فأصبحت أقرب إلى المثالية بقدر ما ابتعدت عن متطلبات الحياة العملية - وقد كان لابد للمسيحية أن تصل بالمحبة إلى مستوى يمكن أن يهزم الوحشية الرومانية، وعندما حققت ذلك وانتفتت الحاجة التاريخية إلى هذا المستوى من المحبة أصبحت المحبة المسيحية كالنجم الذي يمكن أن يهدي الناس، ولكنه لا يحل المشكلة الاجتماعية.

وهناك - بعد - ظاهرة بارزة وتميزة في الإسلام لها دلالتها فيما نحن بصدده، تلك هي أن الإيمان باليوم الآخر يقترن دائماً بالإيمان بالله في القرآن، ويأتي بعده مباشرة، وقبل الإيمان بالرسول، بحيث يكون ترتيب الإيمان في الإسلام هو الإيمان بالله.. الإيمان باليوم الآخر.. الإيمان بالرسول، وقد وردت الإشارة إلى اليوم الآخر أو الآخر في القرآن قرابة ١٤٣ مرة، والحياة الآخرة هي ثمرة ما يتمخض عنه حساب الإنسان على ما قدمته يده، وما يفصل فيه بمقتضى العدل الذي لا يميل مثقال ذرة، وهو ما ينم عن أن فكرة العدل هي في أصل الإسلام، وأنه لا يمكن تصور الإسلام دون العدل لأن هذا البناء العظيم - الدار الآخرة - وما يسبقها من حساب وما يتبعها من خلود كله يتهاوى بدونه (العدل)، وهو ما يستتبع - أيضاً - وجود الحياة الدنيا ؛ لأن الحياة الدنيا «مزرعة» الآخرة، وهي في الإسلام السبيل إليها فانهاير الآخرة يستتبع انهيار الدنيا بالمفهوم الإسلامي.

لهذه الأسباب كلها - أعني شمول الإسلام لكافة مجالات الحياة، وأنه آخر الأديان، وأنه أنزل للبشرية كلها، وأن الإيمان به يقوم فيما يقوم على الإيمان بالدار الآخرة التي هي ثمرة الحساب الذي يقوم بدوره على العدل - أصبح العدل هو الطابع الرئيسي للإسلام ومفتاح الإسلام، وهو البلورة الحقيقية له في كلمة واحدة، كما أصبح الظلم معادلاً للشرك والكفر.

وقد أثبت المجتمع الإسلامي أن من الممكن تحقيق "اليوتوبيا" التي طالما تمنهاها الكتاب والمؤرخون، فالمجتمع الذي أقامه النبي ﷺ عندما قدم المدينة والدستور الذي وضعه لتنظيم العلاقات بين المسلمين واليهود من ناحية، والمسلمين فيما بينهم من مهاجرين وأنصار من ناحية أخرى ونص على أن المسلمين «أمة واحدة دون الناس، يتعاطلون بينهم، ويفدون عانيهم بالمعروف، وأن ذمة الله واحدة، وأن المؤمنين بعضهم موالى بعض يجبر عليهم أديانهم، وأن المؤمنين لا يتركون مفرحاً بينهم أن يعطوه بالمعروف في فداء أو عقل».

ثم المجتمع الإسلامي الذي أقامه الخلفاء الراشدون أو على الأقل أبو بكر وعمر حققا المجتمع العادل أكثر من أي مجتمع آخر في التاريخ وأفضل من أي تصور استشرفه الكتاب والمفكرون، ولكن الاتباع الدقيق لهذه

الخطوط قد تراخى وأدى ذلك لتحول الخلافة إلى الملك العضوض والابتعاد شيئاً فشيئاً عن مجتمع العدل الذي أقامه النبي ﷺ وسجله في عهد المودعة، وطبقته سياسات الخلفاء الراشدين، وحملت التيارات الفكرية الغريبة عن الإسلام المفكرين المسلمين إلى متاهات الجدل وعندما عالج المعتزلة وهم أحرار الفكر الإسلامي - موضوع العدل عالجوه بالنسبة لله تعالى، وهل يعد مقترف الكبيرة كافرًا أو منافقًا.. الخ. وكان يمكن - لولا المؤثرات الغريبة التي هيمنت على المجتمع الإسلامي - أن يعالجوا العدل بالنسبة للحكام، ولما يخص عامة الناس في حياتهم، وما يعانیه الفقراء منهم على النحو الذي وضعه عهد المودعة وسياسات الخلفاء الراشدين.

وشيناً فشيئاً أنسى العدل وساد الظلم وغشى الظلام وحتى في الفترة المعاصرة التي انتشرت فيها الكتابات الإسلامية فإننا نجد أكداً عن التصوف وأكداً عن العبادات، وتلاهاً من التراث في التفسير أو الحديث.

ولكننا لا نجد إلا النذر القليل عن العدل.

وقد كان أول ما أبرز الكاتب الإسلامي الشهيد سيد قطب هو «العدالة الاجتماعية في الإسلام» وكانت بداية رائعة تبشر بكل خير لو تابعها المؤلف، ولكن الشهيد سيد قطب أخذ بفكرة «الحاكمية الإلهية» وركز عليها كل دعوته، وكان هذا تحولاً مؤسفاً.

كما أن الدعوة الإسلامية التي رفعت لواء فكرة أن الإسلام دين ودولة، وأن إصلاح المجتمع وأوضاعه الاقتصادية والسياسية جزء لا يتجزأ من دعوة الإسلام، واستنفذت الفهم الإسلامي من قوقعة الطقوس والخلافات بين المذاهب التي كانت سائدة في الثلاثينات، وجعلت من الجامعات الحديثة قلاعاً للدعوة الإسلامية، هذه الدعوة الشعبية الكبيرة - الأخوان المسلمين - لم يتسع لها المجال لمعالجة العدل المعالجة المطلوبة وأدى هذا لأن يتطرق إلى كثير من أتباعها فهم سقيم، هو أن دلالة «الحكم بما أنزل الله» هي إقامة الحدود فالمرتد يقتل، وتارك الصلاة يستتاب، وشارب الخمر يجلد، والزاني يرحم، والحدود في الإسلام إنما وضعت للذين يفسقون عن العدل الإسلامي، فإذا لم يوجد هذا العدل أصلاً فإن هناك - على الأقل - شبهة توجب درء إقامة الحدود، ففي مجتمع العدل الإسلامي وما يحققه من كفاية يستحق اللصوص أن تقطع أيديهم، وفي مجتمع الحشمة والعفاف والتحصن يستحق الزناة أن يرحموا، ولكن عندما يسود الظلم والاستغلال ويحكم المجتمع اللصوص والطغاة والمستغلون والمترفون، ويوجد الذين لديهم القناطر المقنطرة من الذهب والفضة جنباً إلى جنب من لا يجد قوت يومه، فإن إبراز قضية الحدود والاقتصار عليها - كما لو كانت هي الحكم بما أنزل الله - قصر نظر وغفلة، ولن يكون لها معنى إلا تطمين الظالمين وحماية أموالهم وأوضاعهم.

فالأساس أولاً هو العدل، وإذا وجد العدل طبقت الحدود التي وضعت على أساس وجوده ولحمائته، وليس لحماية الظلمة والغاصبين والفسقة.

والعدل معناه إرساء الأوضاع التي تحقق العدل في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي أمر بها الإسلام ومارسها الرسول ﷺ من زكاة وتأمينات وتكافل اجتماعي وحرية ومساواة.. الخ.

وكما ذكرنا في مستهل هذا البحث فإن هذا الشطر الذي يمكن أن يطلق عليه التجديد الاجتماعي هو ما يميز الإسلام عن غيره من الأديان، وتجاهله يجرّد الإسلام من امتياز به ويجعله كبقية الأديان دين عبادة فحسب، وهذا للأسف الشديد ما هو واقع الآن كما تدل عليه الدعوات الإسلامية القائمة، واتجاه بعضها نحو التطرف العبادي بأكثر مما كانت في الخمسينات.

العدل والعمل

لإصلاح هذا الاختلال قام الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل :

إن نظرية هذا الاتحاد سهلة وواضحة أنها تقول : إن الشرط الأول من رسالة الإسلام رسالة الإصلاح الفردي ستظل دائمة فردية الطابع والأثر، ودور الدولة «ووزع السلطان» محدود الأثر فيها، وقد يحدث آثاراً عكسية، ومهما تكونت من هيئات، أو سن من قوانين فإن مردها أخيراً إلى الفرد، فضلاً عن أن طبيعة الإصلاح الفردي في الإسلام ترفض هيمنة أي تنظيم عام حتى لا يصبح في الإسلام «كنيسة» كما في الأديان الأخرى، أو يوجد أحبار ورهبان ورجال دين، وفي جميع الحالات فإن أثرها محدود كما أوضحنا في نبذة سابقة خاصة عند فساد الأوضاع العامة.

وعلى نقيض ذلك - الشرط الثاني - إصلاح المجتمع الذي يقوم على العمل العام ويتبلور في الهيئات والنظم وسلطات الدولة والقانون.

وهذا الشرط الثاني هو ما يميز الإسلام وما يعطيه حيويته وفعالته وما تراخت فيه الدعوة الإسلامية وتجاهلته الحكومات الإسلامية.

إن الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل يبذل هذا الشق الهام من رسالة الإسلام في كلمتين - العدل.. والعمل - باعتبارهما وجهان لعملة واحدة.

فالعامل بدون العدل يمكن أن يكون أداة للظلم والاستغلال أو - على أفضل الافتراضات - المصلحة الفردية التي لا تتفق بالضرورة مع المصلحة العامة.

والعدل لا يمكن أن يتصور بدون عمل يقوم عليه ويفضل فيه.

فالعامل هو مجال العدل، والعدل هو ضابط العمل.

والاتحاد الإسلامي الدولي للعمل يؤمن إيماناً لا يخالجه أي شك أن عدم فهم هذا الجانب أو إساءة فهمه هو أكبر أسباب ضعف وتخلف الأمة الإسلامية.

وأن كل ما نشهده من جهود يقوم بها علماء راسميون يهدر ويضيع هباء لإهمال إصلاح المجتمع، لأن الأوضاع العامة الفاسدة تعسر مهمة إصلاح النفوس، وتوجد مناخاً يصعب معه هذا الإصلاح، وتطلق القوى المضادة التي لا يقتصر أثرها السيئ على شل الإصلاح، بل يمكن أن يمتد إلى الفساد.

ولأن المشكلات العامة لا يمكن أن تعالج بطرق فردية. فكما لا يصلح «ووزع السلطان» في إصلاح القلوب وتنمية الضمائر، فكذلك لا تصلح الصلاة أو الصيام في إصلاح الأوضاع الاقتصادية أو السياسية الفاسدة.

ولا يمكن أن تعالج مشكلة عامة كصعوبة المواصلات بحل فردي هو أن يكون لكل فرد سيارة خاصة، لأن هذا غير ممكن، وحتى إذا أمكن فسيحل مشكلة المواصلات ليوحد مشكلة السير والطرق.

وإنما يكون حل مشكلة المواصلات - التي هي أصلاً مشكلة عامة - بحلول عامة كزيادة الأتوبيسات والتزام وتحسين خدماتها أو حفر أنفاق أو بناء كباري وطرق.. الخ.

ولأن العبادة ككل، حتى إذا أصلحت الأفراد، فليس من الضروري أن تنهض بالأمم.

لأن النهضة بالأمم تتطلب «مهارات» معينة في الصناعة والمعرفة والعلوم والتكنولوجيا.. الخ، مما لا تقوم النهضة في العصر الحديث بدونها، ومما لا تدخل بالضرورة في إطار العبادة وإصلاح الفرد.
لهذه الأسباب الثلاثة، أعني :

(أ) صعوبة - إن لم يكن استحالة - إصلاح الأفراد مع فساد النظم.

(ب) أن المشكلات العامة لا تحل بحلول فردية.

(ج) أن العبادة حتى وإن أصلحت الأفراد، فإنها لا تنهض ضرورة بالأمم، لأن نهضة الأمم تتطلب مهارات تقنية لا تدخل في إطار العبادة.

لهذه الأسباب الثلاثة فإن المسار الذي تسير فيه الدعوة الإسلامية الآن يمكن أن ينتهي إلى مفارقة هي أن يكون الأفراد أتقياء، وأن تكون دولهم متأخرة متخلفة ذليلة تابعة للدولة الأوروبية والأمريكية والشيوعية التي تتوفر لها وسائل ومهارات النهضة.

والاتحاد الإسلامي الدولي للعمل يصلح المسار.

إنه لا ينكر الأثر الكبير للعبادة من صلاة أو صيام أو دعاء في إصلاح الأفراد وتنقية الضمائر والقلوب، وإن هذه العبادة من صميم الإسلام.

ولكنه - كاتحاد عمل - لا يرى أن هذا الشق من رسالة الإسلام يدخل في اختصاصه كاتحاد عمل يعني بالنظم والأوضاع.

لأن طبيعة إصلاح الأفراد ووسائل هذا الإصلاح تختلف عن طبيعة إصلاح المجتمع ونظمه وأوضاعه، ووسائل ذلك، كما أوضحنا.

ولا يمكن أن نطلب من المهندس الميكانيكي أن يكون محللاً نفسياً ولا من النادي الرياضي أن يكون طريقة صوفية.

فلكل فرد.. ولكل هيئة اختصاص معين لا يحسن تجاوزه.

فضلاً عن أن العبادة ووسائل إصلاح الأفراد لا ينقصها الدعاة، فما أكثر الشيوخ، وما أكثر الوعاظ، على نقيض الشق الثاني، الأمر الذي أوجد الاختلال الذي أشرنا إليه.

والاتحاد الإسلامي الدولي للعمل يؤمن إيماناً تاماً - لا يخالجه شك - أن ما يحتاجه المجتمع الإسلامي اليوم أمرين :

الأول : التحصل على المهارات التي تنهض بها الأمم في هذا العصر من علم وصناعة وتكنولوجيا وإنتاج.. الخ، حتى تكون العزة لله ولرسوله وللمؤمنين وليست لأعداء الإسلام، وهذا الشق هو ما نرمز له بكلمة العمل.

والثاني : هو وضع النظم التي تحقق لهذا العمل أن يسير على جادة العدالة وأن يستهدف العدل الذي هو طابع الإسلام وهدف الإسلام.

وهذه هي بالضبط دعوة الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل وهو - دون غيره - المؤهل لحملها ؛ لأنه اتحاد «عمل» ولأنه «إسلامي» فالعمل يشمل كل المهارات الخاصة بالنهضة والتقدم، وإنهاء مرحلة التخلف المذل،

والالتزام الإسلامي يخضع هذه المهارات كلها لروح الإسلام ولهدف الإسلام، أي العدل بحيث لا تكون لمصلحة القلة أو وسيلة للإثراء والتميز، أو تتم على حساب الشعب وليس لحساب الشعب.

والاتحاد الإسلامي الدولي للعمل - بحكم هذه الدعوة - يتوجه إلى المنظمات التي تمثل العمل وعلى وجه أخص النقابات.

ذلك لأن العاملين الذين تمثلهم هذه النقابات هم المؤمنون على العمل. إن العمل بدءاً من تنظيف الشوارع حتى أعلا المهارات التكنولوجية أمانة بين أيديهم، وعلى مدى فهمهم وتقديرهم يتوقف الأداء.

وهؤلاء العمال هم شعب الإسلام الأول، وهم في العصر الحديث يماثلون مستضعفي مكة الذين تقبلوا الإسلام قبل أن يتقبله التجار والأثرياء والفئات المميزة.

وأخيراً فإن وشيجة بالغة القوة والأثر تربط بين هذا الاتحاد وكل الاتحادات والمنظمات العمالية، وهي وحدة الهدف، فكل هذه الاتحادات والمنظمات تقوم لتحقيق العدل، والاتحاد الإسلامي الدولي يقوم لتحقيق العدل، فهو أولى بها وهي أولى به.

على أن الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل لا يفهم النقابات بالمعنى التقليدي الضيق لأنه يفهم العمل بالمضمون القرآني، ومن هنا فإن كل العاملين بلا استثناء يمكن أن ينضموا إلى هذا الاتحاد.

هذا هو الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل، وتلك هي دعوته.

إننا إذا قلنا إنه حدث العصر فنحن لا نبالغ.

ذلك لأنه يضع يده على الشطر العام والاجتماعي من رسالة الإسلام وهو إصلاح المجتمع، فيكيّفه أحسن تكيف بحيث يكون عمل بكل ما يضمنه من إبداع وخلق ومهارات، وقضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي، ثم عدل يحكم هذا العمل ويضبطه ويجعله يستهدف هدف الإسلام لا أن يكون وسيلة إثراء أو استمتاع.

ثم هو يضم منظمات العاملين ذلك الجيش الجرار جيش العمل والإنتاج، ذلك العملاق الذي ظل حتى الآن نائماً مخدراً يجهل نفسه ويفقد «المعامل» الذي يفجر طاقاته ويقود خطواته.

إن فكرة الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل لم تأت سهلاً أو تسنح عرضاً وإنما كانت ثمرة معاشة التنظيم النقابي والدعوة الإسلامية معاً معاشة وثيقة على امتداد ثلاثين عاماً.

بهذه المعاشة المزدوجة أمكن تخصيص العمل النقابي بالفكر والتوجيه الإسلامي، كما أمكن تعزيز الدعوة الإسلامية بالتنظيم النقابي والجمع بينهما في إطار واحد.

إن الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل يعرف قدر نفسه، ولا يضيره أو ينال منه أن تكون بدايته على طريق التطبيق بداية صغيرة ومحدودة.

على العكس إنه يرى في هذا مصداق أصالته.

فكل الدعوات العظمى بدأت بداية صغيرة، وانتشرت بفضل إيمان وتضحية وبطولة الأحاد «وَلَتَعْلَمَنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِينٍ» (سورة ص : ٨٨).

* * *

ملحق عن الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل

بدأت الخطوات العملية لتكون هذا الاتحاد في بداية عام ١٩٧٨م عندما كتب الأستاذ جمال البنا، وهو كاتب إسلامي وخبير عمالي دولي رسالة موجزة بعنوان «دعوة للمشاركة في تكوين اتحاد إسلامي دولي للعمل»، وأرسل هذه الدعوة إلى عدد من الشخصيات العمالية والنقابية في الدول الإسلامية الذين تعرف عليهم خلال رحلاته كخبير دولي في الثقافة العمالية والحركة النقابية.

بعد اتصالات عديدة ولقاءات في الخرطوم وعمان والدار البيضاء والقاهرة وغيرها أمكن عقد مؤتمر تأسيسي للاتحاد في مدينة جنيف خلال المدة من ١٢ إلى ١٨ يونيو ١٩٨١م (٦ - ١٠ شعبان ١٤٠١هـ) حضره مندوبون عن منظمات عمالية في السودان والأردن والمغرب وباكستان وبنجلاديش، وصدق هذا المؤتمر على الدستور وانتخب مجلساً تنفيذياً برئاسة الأستاذ جمال البنا وعضوية عدد من الأعضاء يمثلون الجنسيات التي حضرت المؤتمر، كما صدق على خطة للعمل خلال عام ١٩٨٢-٨١م (١٤٠١ - ١٤٠٢هـ).

ارتأى المؤتمر تأجيل تحديد المقر الرئيسي للاتحاد، على أن يؤسس مكتب اتصال دائم بجنيف باعتبارها مدينة محايدة، وهي المقر الرئيسي لمنظمة العمل الدولية مما يسهل عمليات الاتصال، ويكون في الوقت نفسه بعيداً عن ضغوط أو تأثيرات الدول التي تنتمي إليها منظمات الاتحاد.

ينص دستور الاتحاد على عدم التدخل في الشؤون السياسية للدول الأعضاء، حيث اتضح أن هذا يؤدي إلى الفرقة والنزاع، وقلما يبتغي به وجه الله أو مصلحة الوطن العربي الإسلامي، كما لا يدخل الاتحاد في منازعات مذهبية إسلامية.

الاتحاد مستقل عن كل الحكومات والهيئات، وهو لا يلتزم إلا بدستوره، وموقفه من الحكومات والهيئات هو ما يوجبه عليه هذا الدستور.

العضوية في الاتحاد مفتوحة أمام النقابات والاتحادات التي تضم العاملين.

السلطة العليا في الاتحاد هي للمؤتمر الذي يضم ممثلين من المنظمات المنظمة، وهو يجتمع مرة كل ثلاث سنوات، وفيما بين ذلك يدير المجلس التنفيذي أعمال الاتحاد، وهو يضم حالياً أحد عشر عضواً من مختلف الجنسيات.

موارد الاتحاد هي رسم الانضمام (٢٠٠ دولار) والاشتراك بواقع ١% من ميزانية المنظمة، والهيئات والتبرعات غير المشروطة.

يعني الاتحاد بوجه خاص بالجانب الثقافي، كعقد الدورات والندوات العمالية والإسلامية، وإنشاء معاهد الثقافة والتدريب المهني، وتعليم الكبار، وتأليف الكتب ونشر اللغة العربية في الدول الإسلامية، وقد يكون من دلالة هذا الاهتمام أنه أصدر - قبل أن تمضي على تكوينه بضعة شهور - كتابين هما «الإسلام والحركة النقابية» و «الأزمة النقابية» بالإضافة إلى كتيبين يعرفان بالاتحاد باللغة العربية والإنجليزية.

يرحب الاتحاد بالتعاون مع كل الأفراد والهيئات المعنية، بل هو يدعو المفكرين والهيئات الإصلاحية والمنظمات الدولية للعمل معاً على أداء رسالته التي تخدم الجميع؛ لأن قضية العدل والسلام لا تضر أعداء، حتى الظالمين أنفسهم؛ لأنها تهديهم للعدالة فتتقدمهم من ظلمهم وتجنبهم من سوء المصير.

تنص المادة ٩ من دستور الاتحاد على أن الاتحاد يعمل للأهداف الآتية:

(أ) تمثيل قوة العمل المسلمة على الصعيد الدولي وفي المحافل الدولية والعمل لتحقيق مطالبها، ويدخل في ذلك

العمال المسلمون المهاجرون الذين يعملون في دول أخرى، أو يعملون في بلادهم تحت سيطرة غيرهم ويتعرضون لاضطهاد عنصري أو ديني.

(ب) مساندة المنظمات المنضمة في الدفاع عن حقوقها، وتحسين ظروف العمل، ورفع المستوى المادي والاجتماعي والفكري لأعضائها، وتأمين حاضرتهم ومستقبلهم.

(ج) الدفاع عن الحرية النقابية، وحماية قيادات العمل النقابي، وتمكينهم من مواصلة القيام بواجباتهم.

(د) مقاومة كل صور التحكم والاستغلال في أوضاع العمل والدعوة لاستلهاام القيم والمثل والممارسات الإسلامية عند تحديد المبادئ التي تحكم قضية العدل الإسلامي، وشعار الواجبات بالأمانة والحقوق بالعدالة.

(هـ) نشر وإذاعة العلم والمعرفة، وتشجيع القيام بمختلف مناشط تعليم الكبار والثقافة العمالية والتدريب المهني، حيث أنها السبيل لترشيد العمل النقابي وتنمية شخصية الفرد ومهارته وحسن تعرفه على الحقوق والواجبات «إن المعرفة قوة، والجهل مهانة، والعلم مفضل على العبادة في الإسلام».

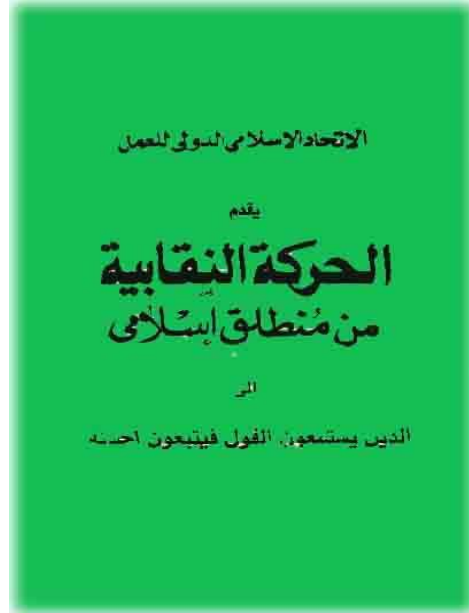
(و) الدعوة لمحو الأمية، والإشراف على تنظيم حملات لذلك تحت شعار الآية الكريمة «اقرأ» والاستعانة في ذلك بكافة الجهود.

(ح) تشجيع نشر اللغة العربية وتعليمها بين الشعوب الإسلامية، حيث أنها لغة القرآن والحديث، وهي اللغة الأم للمسلمين جميعاً.

(ز) مناصرة قضايا التحرر في العالم، وتعزيز الأخوة الإسلامية.

(٢)

الحركة النقابية من منطلق إسلامي
إلى
« الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ »



كتبت هذه الرسالة عام ١٩٨٢م، وأريد بها تعريف المسؤولين في المنطقة العربية والإسلامية بالحركة النقابية، وعנית بإيضاح أنها لا تتنافى مع الإسلام، ولا مع الأوضاع القائمة في الدول العربية، لأن كل النظم – ديمقراطية أو اشتراكية أو فاشية – تقبلت النقابات وتعاملت معها بطريقتها الخاصة، وهذا في حد ذاته دليل على أصالة وضرورة الحركة النقابية في المجتمع الحديث، واستبعدت الرسالة كل المخاوف التي يمكن أن تتطرق إلى أذهان المسؤولين في المنطقة العربية والإسلامية، وأنها لا تهدد المجتمع، بل تحقق له السلام الاجتماعي، وقد اتسمت بالبساطة والبعد عن التفاصيل الفنية حتى يمكن إساعتها وقبولها.

مُتَكَلِّمًا

لا تزال الحركة النقابية كتابًا مغلقًا وعالمًا مجهولًا للكثيرين من المهنيين والمتقنين في المجتمعات الإسلامية والعربية.

قال أحد أساتذة الجامعات السعودية – وهو ينظر إلى في دهشة واستغراب – : «النقابات ؟ وما الداعي لها ؟ هنا قانون ينظم كل شيء».

وقال ثان : «النقابات قد يكون لها دور في أوروبا، ولكن ليس لها دور عندنا».

وقال ثالث : «هذه الهيئات المستوردة لا نريدها».

وباستقراء معلومات كثير من المثقفين في الدول العربية والإسلامية عن النقابات اتضح أن الأغلبية العظمي منهم إما أنها تجهل الحركة النقابية تمامًا، أو أن لديها فكرة سيئة عنها نتيجة للدعايات، أو لأن الذين يجهلون الحركة النقابية يتحولون تدريجيًا إلى معارضيها ومعادتها، لأن الإنسان عدو ما جهل، ويجدون أنفسهم - دون قصد - في معسكر أعداء الحركة النقابية، وتتحول سلبيتهم إلى عداوة، في حين أن هؤلاء المثقفين بحكم ثقافتهم وأوضاعهم أقدر الناس على الفهم السليم والحكم الموضوعي عندما توضح لهم جوانب الموضوع وأبعاده، وهم أمل العالم الإسلامي والعربي.

من أجل هذا فإن الاتحاد الإسلامي الدولي - وهو هيئة إسلامية خالصة - نبعت فكرته في ذهن كاتب إسلامي عالج الموضوعات الإسلامية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية، بجانب الموضوعات النقابية والعمالية يتقدم مدفوعًا بالتوجيه النبوي «الحكمة ضالة المؤمن، ينعشدها أتى وجدها»، إلى المثقفين الإسلاميين عارضًا عليهم قضية الحركة النقابية، وهو لا يطلب منهم إلا أن يستمعوا إليه، وأن يتبعوا المسلك الذي أراده القرآن للمؤمنين «الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ».

ولهم بعد هذا أن يقرروا لأنفسهم بأنفسهم ما يشاءون «فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَمَا بَكَتُ فِي الْأَرْضِ».

وليسمح لنا الاخوة الأعزاء أن نعرض بعض الجوانب التي تتطلب وجود النقابات، وتجعل لها مهمة ضرورية في المجتمع الإسلامي الحديث.

- ١ -

القضية : التنمية والعمل

في كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع البشري تظهر قضية لها الصدارة والأولية وإن لم ينف هذا وجود قضايا أخرى ؛ لأن المجتمع البشري يت مهما كانت سذاجته - لا يستطيع أن يحيا على قضية واحدة.

وفي المرحلة الأولى من مراحل تطور المجتمع البشري كانت قضية الدين هي الشغل، وكان تلمس البشرية لله وتعرفها عليه هو أملها العظيم وطموحها الكبير وكانت العقائد الدينية هي مادة فكر هذا المجتمع وكان الكهنة والسدنة والأنبياء هم قادة هذا المجتمع، وظل الأمر كذلك حتى ظهر الإسلام فحسم القضية وقال فيها القول الفصل، إذ خلص مفهوم الله من الإقليمية الضيقة والتجسيم الوثني، وجعل الإيمان وقفًا على القلب والضمير، فحرر الفكر وأنقذه من وصاية الكهنة والسدنة، وأوجد في شخص محمد المثل الأعلى للقائد حيًا يسعى على قدمين، ووضع الخطوط العريضة في الاقتصاد والسياسة والاجتماع، باختصار أدى الإسلام المهمة التاريخية العظمى، وقاد خطا البشرية المتعثرة، بحيث لم تعد قضية الدين محلاً لاجتهاد أو مجالاً لاستكشاف، ومن المؤكد أن للإسلام آثاره المدوية على إصلاح المسيحية، ويمكن إعادة كل ما يتعلق بأبعاد التجسيم والتخلص من وصاية الكنيسة في المسيحية إلى أصول إسلامية، ومجال إثبات ذلك يضيق عنه هذا الموجز، وتثبتته الدراسات عن تأثير المجتمع الأوروبي والكنيسة المسيحية بالفكر الإسلامي في القرون الوسطى.

وفي مقابل ذلك فيمكن القول - دون حرج - أن الإسلام ما كان ليستطيع أن يصل إلى ما وصل إليه من نجاح إلا لأنه نهاية مسيرة الأديان، وأن رسوله خاتم النبيين والرسل، وأن كل خطوة خطتها هذه الأديان والرسل كانت تسهل للإسلام إتمام مهمته التاريخية.

وفي المرحلة الثانية من مراحل تطور المجتمع البشرى كانت قضية «الحكم» هي القضية الأولى، وأسهم الفكر الأوروبي في تقديم حلول عديدة لها بدرجات متفاوتة من التوفيق بدءاً من الديمقراطية الأثينية، ومروراً بالحكم الروماني، ثم انتهاءً بما قدمته التجارب الديمقراطية والشعبية الحديثة من تنظيمات وإضافات.

وفي المرحلة الثالثة والمعاصرة أصبح «الاقتصاد» وما يتفرع عنه من مادة ومال وصناعة وإنتاج وتكنولوجيا هي القضية الرئيسية، ولم يشهد العالم بروزاً للجانب الاقتصادي والمادي في الحياة كالذي يشهده العالم الآن، وعندما وضع آدم سميث كتابه «ثروة الأمم» وردّ عليه ماركس - بعد قرابة قرن - بكتابه «رأس المال» كان ذلك إيذاناً بأن الفكر المعاصر سواء كان مؤيداً لنظرية اقتصادية معينة أو معارضاً لها فإنه بأجمعه يصطبغ بصبغة الاقتصاد، ولا يستطيع أن يخرج عن إسهاره أو يتحرر من إطاره.

وأصبح الإنسان الحديث مثقلاً بالحاجات العديدة، وعليه أن يدفع راضياً أو مكرهاً ثمن هذا المستوى المعين من مستويات المعيشة ويتحمل حسناته وسوءاته، حلوه ومره.

ومن الواضح أن هذا التقسيم عام جداً، فوجود القضية الرئيسية لا ينفي وجود القضايا الأخرى؛ لأننا لم نقل القضية «الوحيدة»، ولكن الرئيسية، الأمر الذي يستتبع وجود قضايا أخرى، وليس حتماً أن تكون القضية الرئيسية للمجتمع البشرى في مرحلة معينة بنفس القوة في كل المجتمعات أو نفس الفترة؛ لأن تطور المجتمعات البشرية متفاوت، فهناك مجتمعات متقدمة اجتازت المرحلتين الأولى والثانية، وتعيش بكليتها في المرحلة الأخيرة، وهناك مجتمعات وقف التطور فيها عند المرحلة الأولى أو الثانية، وأصبحت بالتعبير الدارج «متخلفة» كما أن هناك تداخلاً بين القضايا الرئيسية، فالإسلام مثلاً وضع خطوطاً عريضة في الاقتصاد والسياسة، بل إن أهمية القضية الواحدة في المرحلة الواحدة تتفاوت بالنسبة للمجتمعات، فالقضية الدينية كانت شديدة الأهمية غائرة الجذور في المجتمعات الشرقية، في حين أنها كانت دائماً سطحية الأهمية في المجتمعات الأوروبية.

هذه الدرجات الكبيرة من التفاوت موجودة، ولا بد أن نسلم بها، وقد تصل في حالات استثنائية إلى تغيير الصورة العامة، ولكنها قلما تصل إلى هذه الدرجة، ويغلب أن تقتصر على التفاصيل، وتظل الخطوط الرئيسية والتقسيمات الثلاثة قائمة.

وقد يرى البعض أنه في المجتمع العربي / الإسلامي فإن قضية الإسلام تظل دائماً الأولى في الماضي والأولى في الحاضر والأولى في المستقبل.

ونحن لا نرفض هذا، ولكننا نرى أن تكييف الأولوية في الماضي يختلف عن تكييف الأولوية في الحاضر، وأن هذا أمر على أعظم جانب من الأهمية والخطورة. فقد كانت الفترة المبدعة والمنشئة للإسلام التي قدم فيها إضافته هي العشرون عاماً التي تنزل فيها القرآن ونطقت شفتا الرسول ﷺ لأول مرة بالذكر الحكيم غصاً نقياً، كما نزل به الروح الأمين، والثلاثون عاماً التي طبق فيها الخلفاء الراشدون المبادئ الرئيسية والخطوط العريضة التي وضعها الكتاب والسنة للمجتمع الإسلامي الفتى وخلال هذه المدة قال الإسلام ما عنده، وأتم الله على المسلمين نعمته ورضي لهم دينه، ولم يكن ممكناً أن يضيفوا عليه أو ينتقصوا منه، ونحن لا نستطيع أن نأتي بشيء عن الله أفضل مما جاء به القرآن، ولا عن النبي ﷺ أفضل مما قاله النبي ﷺ نفسه، ولا نستطيع أن نتصور أن نأتي بقرآن جديد أو حديث بجانب الحديث، وقد حذرت الأحاديث من «الابتداع» ورأت أن «كل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار»؛ لأن الاشتقاق اللغوي لكلمة «بدعة» يوحي بإيجاد شيء جديد بالمرّة، ومن الواضح بالطبع أن أصول الإسلام قد تمت وكملت في حياة الرسول ﷺ ولا يجوز أن يزج فيها بما ليس منها، كما

نصت أحاديث أخرى على أن من أحدث في أمر الإسلام ما ليس منه فهو رد، فليس المطلوب أن نزيد في الدين، فقد حاول هذا البعض فتعسفوا وأغربوا ثم مرقوا من الإسلام.

هذا هو تكيف أولوية وصدارة الإسلام في الماضي أما تكيف أولويته وصدارته في الحاضر فإنه يدور حول حسن فهم الإسلام، والقدرة على إيجاد التوازن ما بين أصوله وخطوطه العريضة التي أرساها القرآن والأوضاع الجديدة والمتغيرة التي جاء بها العصر الحديث وأشرنا إليها، أعني قضية الاقتصاد والعمل والتنمية والصناعة والإنتاج التي أصبحت تفرض نفسها على الأفراد وعلى المجتمع.

وهذا التكيف يجعل الأولوية والصدارة قسمة ما بين الإسلام الذي يقدم هداية وتوجيهه ومثاليته والتطورات الاقتصادية التي لا مهرب منها، والتي جعلت بعض الدول فقيرة يشهد إحساسها بتخلفها في عالم الوفرة والغنى، أو غنية تلمس أثر هذا التطور من كل جانب من جوانب حياتها، ويجعلها تتمسك به وتعض عليه بالنواجذ.

وهناك جانب آخر للقضية ذلك هو أن حماية كل دولة لكيانها واستقلالها وذب الطامعين والمفتانين أصبح يعتمد على الصناعة والتكنولوجيا الحديثة من طائرات ودبابات ومدافع.. الخ، ولا يمكن لأي دولة مجردة من هذا السلاح أن تطمئن على استقلالها، وقد أصبحت الدول الإسلامية والعربية تحت رحمة الدول الصليبية والشيوعية التي تملك الأسلحة المتطورة، والتي ترفض بيع هذه الأسلحة، ولا تقبل إلا بعد مساومات حادة وبشروط مجحفة وأثمان تستنزف ثروات هذه الدول.

فلا داعي إذن للجدال واللجاجة، فكل ذي عينين يرى أن التحدي الحقيقي أمام الدول الإسلامية في الحقبة المعاصرة هو التحدي الصناعي الإنتاجي، وأنه بقدر ما تحكم الدول المهارات الصناعية والتكنولوجية وترسخ قدمها، بقدر ما تثبت وجودها في عالم العصر وتقف ثابتة أمام أعاصيره ونزواته.

وفي الأيام الأخيرة شاع استخدام كلمة « التنمية » كإجمال لهذا التحدي، وانتشرت الكلمة وجرى استخدامها على الألسن، ولكنها عادة ما تصطبغ بمفاهيم وضعها اقتصاديون غربيون أغفلت كثيراً من الحقائق والجوانب الخاصة بالدول الإسلامية والعربية لها آثار بعيدة على التنمية، مما جعل المفهوم المقرر للتنمية مفهوماً ضيقاً محكوماً بقيود عديدة تحول دون انطلاقها.

ولهذا فإننا في الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل نؤثر أن نطلق على هذه القضية تعبير «العمل».

ذلك لأن العمل هو أشمل مضمون يمكن أن يطوق الجوانب المختلفة للقضية، فكلمة الصناعة لا تدخل فيها التجارة والزراعة والخدمات، وقل مثل ذلك عن كلمة «الإنتاج» وكلمة التكنولوجيا ليست إلا درجة المهارة والمعرفة التقنية، في حين أن كلمة (العمل) يمكن أن تشمل كل هذه المضامين، فضلاً عن أنها ترتبط كذلك بالعنصر البشري في القضية. وهو العنصر الذي ستؤول إليه كل العناصر الأخرى.

وهناك أهمية خاصة لمضمون العمل في الدول الفقيرة والنامية.

فتقدم الصناعة وتحقيق خطط التنمية يفترض ضمناً وجود «رأس المال»، وبقدر توفر رأس المال بقدر ما يمكن للعملية الصناعية أن تمضي قدماً، وبقدر ما يقل بقدر ما يصعب تقدم التصنيع وتتعثّر خطواته.

ومن المعروف أن الدول الإسلامية والعربية – باستثناء دول البترول – ينقصها رأس المال، وأن بعضها مثل بنجلاديش والصومال والسودان تعد من أكثر دول العالم فقراً، رغم أن الموارد الطبيعية لبعضها وافرة.

والحل الذي تقدمه الدول الغنية أو الوكالات الدولية هو أن على هذه الدول أن ترضي بقسمتها أو أن تقترض وتنزل على إرادة المقرض التي تتضمن فائدة ربوية فاحشة وتدخلاً في السياسة الاقتصادية للدولة وبمعنى آخر أن تخضع لوصاية اقتصادية، وهو حل يجعل الدول الهاربة من رمضاء التخلف تقع في نار الاستعمار.

ولكن هناك حلاً آخر.

هو أن تعتمد هذه الدول على (العمل) وتنقل مركز الثقل من رأس المال إلى العمل.

بمعنى أن تتحول الدولة إلى معسكر عمل يعمل بالوسائل المتاحة ولكن بروح من الإيمان والتضحية تعوض بدائية هذه الوسائل وتخلفها وتخلص هذه العملية مما تتصف به عادة من نقص.

والدول الإسلامية الغنية - أيضاً - لا تختلف في هذا ؛ لأنها تعتمد على تصدير سلعتها الثمينة البترول، وبالعامل يمكن لهذه السلعة الثمينة أن تكون قاعدة لصناعة زاهرة مربحة هي «البتروكيماويات».

العمل إذن هو قدر.. وخلص الدول الإسلامية.

وبالعامل وحده يمكن لهذه الدول أن تعبر هوة التخلف وتلحق بركب التطور.

ولا بد أن يصطحب العمل بالإيمان الإسلامي ؛ لأن هذا الإيمان هو الذي سيكفل له الدفعة القوية والمسار السليم والاستمرارية.

وحول هذه الفكرة تدور نظرية الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل.

- ٢ -

الوسيلة : التشاور

كيف يمكن للمجتمعات الإسلامية والعربية أن تنهض بالصناعة والزراعة والتجارة والخدمات وأن تستدرك تخلفها الشنيع فيها ؟

لدى أصحاب الأعمال حل يسير «دعوا رأس المال يعمل، وسيطلق بكل قوة وعرامة وازع الربح، وسيحقق لكم ما تريدون».

وهو قول لا يخلو من صحة ن ولكنه قلما يحقق طلبنا على وجه التعيين، وقد ظهر ذلك من التجارب العديدة في المجتمعات العربية والإسلامية.

فقد ظهر أن رأس المال «جبان» وأنه لا ينطلق إلا بعد أن يأخذ العهود والمواثيق، وأنه لا يستهدف مصلحة المجتمع أو احتياجاته الحقيقية وإنما ما يحقق الربح السريع، وعادة ما يكون ذلك في التجارة وإقامة البنوك وأعمال الصرافة والعمولة، وإذا كان في الصناعة ففي سلع الترف الاستهلاكي، أما إرساء أسس الصناعة وإقامة البيوت ومشروعات الإصلاح الزراعي.. الخ، فهذه آخر ما يفكر فيها.

فضلاً عن الحقيقة الهامة أن رأس المال نفسه غير موجود وعملية اقتراضه بتلك الفوائد الربوية الفاحشة لا تعني إلا الخراب المستعجل، على ما أشرنا إليه في فقرة سابقة.

ولدى الشيوعيين والاشتراكيين حل آخر.

«أمموا الإنتاج وأبعدوا الرأسماليين المتطفلين، وسيسير كل شيء تمام التمام».

وقد جربنا هذا، ولكن الأمور لم تسر كما ذكر دعاة التأميم واضطرت المجتمعات التي أخذت بالتأميم بما في ذلك إنجلترا ومصر الرجوع عنه.

ولسنا في هذا الموجز بصدد تحديد الوسيلة، وهل يكون ذلك بإطلاق رأس المال، أو بتأميم الإنتاج، أو بما يكون مزيجاً من هذين وهو ما يسمونه (الاقتصاد المختلط) لأنه سواء أخذنا بهذه الوسيلة أو تلك فإن المال في النهاية سيكون إلى (العمال).

يأتي الرأسماليون بالأموال، وقيم المهندسون المصانع، ويركب الميكانيكيون الآلات، ويضع المخططون الخطط، وتدخل المواد الأولية المصنع، ولكن عجلات الآلات لا تتحرك ولا تظهر ثمرة لأموال الرأسماليين وتصميم المهندسين وتخطيط المخططين إلا بعد أن يبدأ العمال (العمل).

وبين أيديهم كل ما وضعه هؤلاء، وعلى درجة وعي وأمانة ومهارة وإخلاص العمال يتوقف نجاح أو فشل المشروع بأسره.

وقد يقول قائل: ليس في هذا مشكلة، فالعمال يعملون لقاء أجر، وهو يتحدد حسب مهارتهم وما داموا يأخذون أجورهم كاملة غير منقوصة فيجب أن يؤديوا ما عليهم، وهناك قوانين ونظم للضبط والربط والمراقبة والجزاء والعقاب تكفل هذا كله.

وهو كلام يبدو منطقيًا، ولكنه يتجاهل الطبيعة الخاصة والمعقدة للعمل الصناعي الحديث، وقد قاله الرأسماليون الأول من قبل وتصوروا أن فيه مقنعًا، ولكنه لم يحل المشكلة أبدًا.

وأبسط ما يمكن أن يقال فيه من الذي يحدد الأجور وبقية ظروف وعلاقات العمل؟

والرد البديهي أن الذي سيدفع هو الذي يحدد لأنه على قدر طاقته على الدفع يمكن أن يحدد الأجور، ومن الظلم أن نطالب فردا بأن يدفع ما هو فوق طاقته.

ويبدو أن ليس هناك ما هو أكثر بداهة ومنطقية وعدالة من هذا.

ولكن العمال يكشفون عن جانب آخر فيقولون: إن صاحب العمل يبخر العمال حقهم، وأنه يستطيع أن يدفع أجورًا أعلى، ويحقق كسبًا طيبًا، ولكنه يريد أن يكسب بالأضعاف المضاعفة ولذلك فهو يبخر الأجور.

وقد يقول صاحب العمل «حسنًا إذا لم تكن هذه الأجور تعجبكم فلا تعملوا، إن أحدًا لا يجبركم على ذلك».

ولكن العمال يردون «إننا لا بد أن نعمل، فنحن لا نملك شيئًا إلا قدرتنا على العمل، وهذا هو مورد معيشتنا. وأصحاب الأعمال يعلمون هذا، وهم يستغلون هذه الحاجة واضطرارنا إلى العمل لكي نأكل، ولكي نطمع أبناءنا، وهذا أسوأ صور استغلال الحاجة».

وهكذا يتضح مدى «تعقيد» العلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال.

وقد يتصور البعض أن الدولة يجب أن تتخلى وتحسم الموضوع.

ولكن كيف تحسم الموضوع؟

إنها إذا انحازت إلى أصحاب الأعمال فسيكون عليها أن تجبر العمال.

وهذا أمر لا تستطيعه أي حكومة مهما بلغت من جبروت.

ومن قبل قالوا إنك تستطيع أن تجر الحصان إلى النهر ولكنك لا تستطيع أن تجبر الحصان على الشرب من النهر.

والحكومة لا تستطيع أن تجر العمال إلى المصانع، ولو جرتهم فلن تستطيع أن توقف جنديًا أمام كل عامل لإجباره على العمل.

وإذا سجنّت القيادات فستنور الجماهير، وإذا سجنّت الجماهير فلن يؤدي هذا إلى تشغيل المصانع، إنه سيفاقم من المشكلة.

وإذا كانت السجون يمكن أن تخيف وترهب، فإنها يمكن - أيضًا - أن تثير العناد والكبرياء، ويمكن أن تضفي على مسجونها هالة البطولة والتضحية.

وفي جميع الحالات نجد أن مشكلة «العمل» لا يمكن أن تعالج بحل منفرد، أي من طرف واحد سواء كان هذا الطرف هو الإدارة أو رأس المال أو الحكومة، وأن استطاعة أصحاب العمال فصل العمال واستطاعة الحكومة سجن العمال لا يكفيان لحل المشكلة.

والحل أبسط لو اهتدى الفريقان بهدى الإسلام.

فالصناعة ما دامت تأخذ الشكل الجماعي فإنها - كأى عمل جماعي - يجب أن تخضع لعدد من الضوابط والمعايير والتوجيهات تسري على الجميع أي العمال وأصحاب الأعمال، كما إنها في تسوية المشاكل يجب أن تستخدم الأسلوب الإسلامي «التشاور» إن صاحب العمل ليس اعظم من محمد، وقد أمر الله محمدًا «وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ».

إن الشورى كلها خير، والشيء الوحيد الذي يقف في طريقها هو الإحساس المرهف للفرد بذاته، وهو الأنانية التي جعلت فرعون يقول «أنا ربُّكُمُ الأعلى»، وجعلت إبليس يقول «أنا خَيْرٌ مِنْهُ»، فهذه المشاعر التي هي في أصل الوثنية والشيطانية والمروق من التوجيه الإسلامي هي التي تجعل صاحب العمل «يأنف» من مشاورة عماله، وإلا فإن أصحاب الأعمال الذين تخلصوا من هذه العقدة أصبحوا في كثير من دول العالم يشركون العمال في مجالس الإدارات، لأن العمال يعرفون جوانب من العمل لا يعرفها المدير في مكتبه، ولا يمكن أن يعرفها إلا من العمال ومن مصلحته أن يعرضوها ويتناقشوا فيها.

إن تطبيق المثل والقيم الإسلامية يجعل التقطب الذي أوجدته الرأسمالية ما بين عمال وأصحاب الأعمال مجرد تقسيم تنظيمي لشركة تعمل لهدف واحد يؤمن به الجميع ويرون فيه الخير والفلاح، وتحسم شأفة الاستغلال والعداوة والصراع.

وأول خطوة على هذا الطريق هو أن تتم تسوية العلاقات الصناعية بأسلوب التشاور.

- ٣ -

الأداة : النقابات

فإذا كان الأسلوب الذي تدار به العلاقات الصناعية، أي مسائل الأجور، وساعات العمل، ووسائل الإدارة، والأمن الصناعي، والصحة المهنية هو أسلوب التشاور فكيف يمكن أن يتم هذا ؟

هل يتشاور صاحب العمل مع العمال فردًا فردًا ؟

هل يجمعهم مجموعات ؟

أن هذا لا يصلح ولا يستقيم وكل واحد لديه أقل خبرة بهذه المسائل يعرف ذلك جيدًا، فضلاً عن أن العمال أنفسهم يرفضون لأنه يفرق وحدتهم ويسمح بالدس أو الاصطناع.

الأسلوب الوحيد هو أن يؤسس العمال منظمة أو هيئة أو جمعية – فالأسماء لا تهم – تمثلهم وتنال ثقتهم وتتفاوض باسمهم مع أصحاب العمل.

لقد اهتدى العمال إلى هذا الحل، وكان في أصل تكوين النقابات.

وارتضاه أصحاب الأعمال في كل دول العالم بما في ذلك أمريكا لأنه الوسيلة النظامية والمنهجية الوحيدة الممكنة.

وارتضته الحكومات لأنه يجعل تعاملها مع «هيئة مسئولة».

وعبر عن ذلك الشيخ عيسى آل خليفة عندما كان وزيراً للعمل والشئون الاجتماعية في البحرين في حديث له بمجلة «العمل» عندما قال «كيف أستطيع أن أتعامل مع العمال»، إذاً فإن تكوين العمال للنقابات وتقبل أصحاب الأعمال والحكومات لذلك كان وسيظل أمراً طبيعياً ولا مناص عنه.

ولكن هناك انطباعاً سيئاً عن النقابات أشرنا إلى وجوده في مستهل هذه الرسالة.

وجزاء من هذا الانطباع يعود إلى الجهل بالحركة النقابية، والإنسان عدو ما جهل.

وجزاء آخر يعود إلى الدعايات والأفكار المغلوطة أو الجزئية.

وجزاء ثالث يعود إلى ضيق جهات الأمن بكل تكتل وكل تجمع حتى ولو كان للأمر بالمعروف وللنهى عن المنكر (إن لم يكن الضيق به لهذا السبب بالذات).

وقد يسمع البعض أن النقابات في بريطانيا وأمريكا تقوم بإضرابات مدوية، وأن هذه الإضرابات تعطل مصالح الناس، وتوقف العمل، وتسيء إلى الاقتصاد القومي، فيعتقد أن النقابات هيئات مفسدة.

والحقيقة أن الإضراب ليس إلا أسلوباً تلوذ به النقابات عندما تسد أمامها المسالك، وهناك مئات من النقابات تعمل يوماً بعد يوم على مدار الأعوام ولا تنظم إضراباً طوال عدة أعوام، وإنما تعالج شئون عمالها بالتشاور والتفاوض، ولكن الصحف لا تذكرها ولا تعلن عنها، وإنما تنتشر وتذيع وتبدي وتعيد أنباء عدد قليل من الإضرابات لعدد قليل من النقابات.

والإضراب بعد ليس جزءاً لا يتجزأ من عمل النقابات، إنه أسلوب تأخذ به النقابات في المجتمعات الرأسمالية التي تؤمن بحرية العمل، ويملك فيها الأفراد تحديد شروط العمل كأسلوب للضغط على هؤلاء الأفراد للنزول على إرادة صاحب العمل، ولو قننت ظروف وشروط العمل من أجور أو ساعات عمل.. الخ، لفقد الإضراب فاعليته.

فالإضراب أسلوب تستخدمه النقابات في مجتمعات تتقبله كما تتقبل «الإغلاق» وهو ما يقابل الإضراب من جانب أصحاب المصانع، ولكنه ليس أسلوباً حتمياً ولازماً من أساليب العمل النقابي.

وعندما تسود مجتمع ما القيم الإسلامية حقا فالإضراب يصبح غير ذي موضوع ويحل العدل الإسلامي محله، كما ينص على ذلك دستور الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل (الفقرة ج من المادة ١٠).

وحقيقة الحال أن تكوين النقابات هو إجراء في مصلحة الجميع، ويجب أن يكون محل ترحيب الجميع.

لأن النقابات هي الأداة التي يمكن عبرها إجراء «التشاور» وهو الوسيلة المثلى لتسوية علاقات العمل ما بين أصحاب الأعمال والعمال على ما قدمنا في النبذة السابقة.

ولأن النقابات كهيئات نظامية دائمة تعمل بأسلوب منهجي سليم ومستمر، ويمكن أن تضع خططا بعيدة المدى، وأي أسلوب آخر قد يكون ارتجاليا تلقائياً عشوائياً.

ولأن النقابات كهيئات لا بد وأن يبرز فيها عنصر المسؤولية، ويقدر ما تكبر بقدر ما يكبر إحساسها بمسئولياتها واحترامها لها، وقد اكتشف الرأسماليون في الولايات المتحدة أن من مصلحتهم أن يبرموا اتفاقيات جماعية مع النقابات تكون النقابات فيها مسئولة عن أداء العمال، وبهذا تظمن إلى عدم ظهور مخربين أو ديماجوجيين أو شيوعيين يسيئون إلى الضبط والربط والانتظام، وقد كان «فورد» مثلاً من أكبر أعداء الحركة النقابية، ولكنه لم يلبث أن أصبح من أكبر أنصارها، وتعاون مع النقابات قلباً وقالباً.

وأخيراً فلأن النقابات هيئات لم يتنكر لها المجتمع الإسلامي، فقد طلب النبي ﷺ من الأنصار أن يرشحوا له اثني عشر نقيباً، وعندما مات سعد بن زرارة جاء بنو النجار، فقالوا: يا رسول الله مات نقيبنا، فنقب علينا، فقال: أنا نقيبكم، وهو تشريف للنقباء جميعاً، وليس مجرد اعتراف بهم، وتضمن كتاب الماوردي عن الحكام السلطانية فصلاً كاملاً عن ولاية النقابة أعطى فيه نقابة ذوي الأنساب ولاية وسلطات تجاوز ما وصلت إليه النقابات في العصر الحديث، وكانت «الأصناف» وهي أسلاف النقابات محل اعتراف المجتمع وقامت ما بينها وبين «المحتسب» علاقة نظامية لخدمة الحرفة وتنظيم الحرفيين طوال العصر العباسي.

فالحركة النقابية ليست غريبة، فضلاً عن أن تكون مضادة للمجتمع الإسلامي، فقد كانت محل اعترافه وتقديره حيناً من الدهر.

- ٤ -

الهدف : العدل

أخيراً نأتي إلى الجانب الرابع من جوانب معالجتنا للحركة النقابية وهو جانب الهدف الذي تعمل له النقابات، ومدى أهمية هذا الهدف واستحقاقه التقدير والتشجيع.

النقابات - كما هو معروف للقاصي والداني - تعمل - فيما تعمل - لتحقيق العدالة والإنصاف، ولرفع المستوى المادي والأدبي للعمال.

والعمل لتحقيق العدل أمر مشروع، بل هو مطلوب، وأي هيئة تعمل له يجب أن تكون محل تشجيع لأنها تستهدف المبدأ الذي يتوقف عليه صلاح المجتمع بأسره، فلا يمكن أن يدوم نظام على ظلم واستغلال، فالقلاقل لا بد أن تنغص مثل هذا النظام حتى تشيعه إلى نهايته المحتومة، ولو أصلح نفسه وأبعد ما فيه من ظلم لعاش ودام واكتسب الاحترام.

وأى هيئة تعمل لتحقيق هذا الهدف فإنما تعمل لتحقيق الإسلام، وتجاهد في سبيل الله ولتطبيق شرعه «فحيثما يكون العدل.. فثم شرع الله»، كما عبر عن ذلك ابن القيم «في الطرق الحكيمية»، ولأن الله تعالى بنص القرآن «يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ» (النحل : ٩٠).

إذن لا يمكن أن يلوم منصف الحركة النقابية إذا عملت لتحقيق العدل، ومن قلب الحقائق أن ترمى بالعدوان، لأنها تريد العدل لأن الله تعالى يقول «وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ» (الشورى : ٣٩)، «وَلَمَنْ أَنْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ» (الشورى : ٤١).

ومن قبل ناشد الشاعر العربي قومه :

وكننت إذا قوم رموني رميتهم فهل أنا في ذا يالهمذان ظالم ؟

وأقرب من أن نلوم النقابات لأنها تطلب العدل أن نلوم الذين ظلموها حقا وأحوجها إلى المطالبة وكانت في غنى لو أدوا ما عليهم، وقد قال النبي ﷺ «مطل الغنى ظلم».

وقد يتصور البعض أن النقابات تجاوز في مطالبها ما هو حق لها، وهذه مسألة تقديرية، ولا يمكن البت فيها من وجهة نظر واحدة، وقد تصور أصحاب الأعمال في بريطانيا أن يوم عمل العشر ساعات سيؤدي إلى الإفلاس العاجل والأكيد للصناعة البريطانية، وما أكثر ما يدعى صاحب العمل أنه سيخسر كل شيء إذا دفع الزيادة المطلوبة، ثم يدفعها ولا يزداد إلا كسبًا ؛ لأنه «ما نقص مال من صدقة»، ولأن المال الذي يكسبه صاحبه عدلا حلالا يربو ويزيد.

وما دمنا قد جعلنا «التشاور» وسيلة النقابات للوصول إلى هدفها فإننا نكون قد استبعدنا أية سائبة يمكن أن تعلق بها في الهدف والوسيلة، وقد دفع نجاح أصحاب الأعمال إلى تحسين وسائل الأداء، وترشيد الإنتاج، وزيادة الآلية، والأخذ بكثير من وسائل التقدم التقني، بحيث تضاعفت مكاسبهم رغم الزيادات التي طلبتها النقابات، وبهذا لم يخسر أصحاب الأعمال شيئاً، بل زاد كسبهم وفي الوقت نفسه نال العمال حقوقهم المشروعة وتحسنت وسائل الأداء.

وأهم من هذا أن تحقيق العدل يحقق السلام الاجتماعي وما أعظمه، وما أقل ما يدفعه أصحاب الأعمال ثمنًا له، إن الظلم يخسر أصحاب الأعمال أضعاف ما تطالب به النقابات، ويضع جذور عداوات ليس من السهل أن تنسى، ويمكن أن يعكر صفو المستقبل لسنوات عديدة، وتنتقل عدواه من العمال إلى غيرهم من بقية فئات المجتمع، وإذا كان الظلم ظلماً القيامة فإنه في الحياة الدنيا قلائل واضطرابات وشقاق وثورات ودماء وتضحيات.

- ٥ -

جوانب أخرى

وليست هذه الجوانب الأربعة هي كل الجوانب التي تدعو إلى قيام النقابات وتجعل لها ضرورة ولزومًا، فلا يقل أهمية عما مضى أن النقابة تعد أكبر المنظمات الجماهيرية في المجتمع الحديث : والمجتمع الحديث سواء كان في الشرق أو الغرب الشمال أو الجنوب لا يتكون من راع وقطيع كما قد كان أحياناً في الماضي، ولكنه

يتطلب هيئات ومنظمات ومؤسسات شعبية وجماهيرية تقوم بتنظيم العمل وضمان تنظيمه ودوامه وتدرس وتحلل وتغربل الإرادات الشعبية، وتقود وتوجه الجماهير والجماعات، وتكون بمثابة حلقة اتصال ما بين القيادة العليا وما بين القواعد والجماهير، وتمارس الواجب الإسلامي المقدس «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» الممارسة الفعالة التي أراها الإسلام ؛ لأن هذه الهيئات تستطيع أن تكتب وتنشر وتتصل وتضغط بما يجعل للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فعالية وجدوى.

غن مثل هذه الهيئات لازمة، ولا يمكن تصور المجتمع الحديث بدونها وعدم وجودها في الماضي – بفرض صحته – لا يبرر عدم وجودها في الحاضر ؛ لأن الحاضر يزخر.. الخ، ومن السذاجة – أو قل من البلاهة – تصور إمكان قيام عمل سياسي ما بين الحكومة والشعب دون هذه الهيئات والآليات.

ومن وجهة نظر النظم القائمة، فإن النقابات هي أفضل المنظمات التي يمكن الاعتماد عليها، لأنها في تشكيلها تقوم على مناط الحرفة أو الصناعة، وهو مناط مشروع لا افتعال فيه، ثابت لا تذبذب أو اضطراب فيه، ولأن طابعها الأعظم هو الحفاظ، ومجرد وجودها في المجتمع هو اعتراف ضمني بتقبلها لهذا المجتمع، ولهذا لم تقاومها النظم السياسية الحديثة رغم تعارضها، فالديمقراطية والشيوعية والفاشية والنازية كلها ناصرت النقابات، وقدمت لها المساعدات، واعتمدت عليها في تدعيم النظام الذي تبتغيه.

وقد يدهش البعض إذا قلنا : إن الحركة النقابية في حقيقتها تعد في المجتمعات الإسلامية سداً صلباً أمام التغلغل الشيوعي، ومصدر هذه الدهشة اعتقاد بعض الناس أن النقابات شيوعية، وهذا قلب للأوضاع، فالنقابات التي تقوم في المجتمع الرأسمالي وتجرى «اتفاقيات جماعية» مع أصحاب الأعمال تصبح طرفاً في النظام، ويصبح توقيعها على الاتفاقية اعترافاً بشرعية النظام الرأسمالي، كما أن عمل النقابات في تحسين ظروف العمل يستل سخيمة العمال أولاً بأول، ويحول دون أن تصل نقمة العمال إلى الدرجة التي يريدها الشيوعيون.. درجة الثورة. وقد كان من أكبر أخطاء ماركس أنه أهمل أثر الحركة النقابية فتصور أن العمال سيتعرضون لاستغلال متزايد حتى يطفح الكأس ويصل الضغط إلى درجة الانفجار، ولكن الذي حدث هو أن العمال في الولايات المتحدة وبريطانيا ألفوا النقابات، واستطاعت هذه النقابات أن تكسب للعمل زيادات في الأجور وتحسيناً في ظروف العمل يوماً بعد يوم وأن تجمع ما بين العمال وأصحاب العمل، فتبددت نقمة العمال على النظام الرأسمالي وارتضته، بل وأصبحت تفضله على النظم المطبقة في الاتحاد السوفيتي.

وهذا هو سر عداوة الأحزاب الشيوعية للحركة النقابية واعتقادها أنها «تميع» التطور، وتحول دون قيام ثورتهم، ولكن الدهاء الشيوعي جعلهم يصنعون النقابات حتى يمكن التغلغل فيها وإفسادها من الداخل وقد نجحت الأحزاب الشيوعية في ذلك أولاً وقبل أن تنتبه النقابات لهذا الأسلوب الانتهازي الذي، ولكنها ما أن تنبهت إلى ذلك حتى أصبحت مقاومة الشيوعية خطأ أساسياً مقررًا من خطوط الحركة النقابية العريقة مثل الحركة النقابية في بريطانيا، والحركة النقابية في الولايات المتحدة وكل واحد يلّم بتاريخ هاتين الحركتين يعرف الحرب التي دارت بين الفريقين وانتهت بتحريم ترشيح الشيوعيين للقيادة النقابية، وقد اتصف الاتحاد الأمريكي للعمال بموقف متصلب في عداوته للشيوعية، وكان هو الذي قاد حركة الانشقاق عن الاتحاد العالمي للنقابات، وأشرف على تأسيس الاتحاد الدولي للنقابات الحرة سنة ١٩٤٩م ويمكن القول أن الاتحاد الأمريكي للعمال أشد عداوة للشيوعية من الحكومة الأمريكية، ولا يقل في ذلك عن أصحاب الأعمال والرأسماليين أنفسهم، ولا عجب في هذا لأنه شريك مع الرأسماليين في إدارة الصناعة الأمريكية باعتباره ممثل أحد الطرفين فيها - أعني العمال.

وبالإضافة إلى هذه الدواعي التي تتطلب قيام النقابية في المجتمع الإسلامي، فهناك داع آخر لقيامها هو أن تنتقل إلى العمال المثل والقيم الإسلامية وأخلاقيات الإسلام في العمل وما ينبغي أن يؤدي به من ضمير وإحسان، وما يفترض أن يقوم بين العامل وصاحب العمل من إخلاص وولاء، وكيف يتأتى هذا للعمال إذا لم يكن عن طريق منظماتهم نفسها؟، إن أي شيء يأتي من قبل الإدارة أو الحكومة للعمال رأساً يثير دائماً الشك ولا يكتسب الصفة الطوعية الذاتية، ولكن عندما تتقبل النقابات المثل والمبادئ الإسلامية وتؤمن بها فإنها تنقلها إلى العمال، ويتقبل العمال منها ذلك قبولاً حسناً.

من هذا العرض يتضح أن للحركة النقابية ضرورة وأهمية، وأن من مصلحة المجتمع الإسلامي أن توجد فيه النقابات، وأن تقوم بدورها؛ لأنها الوسيلة الوحيدة للاتصال المنهجي والمنظم بالعمال؛ ولأنها الهيئة التي تمثل «العمل» بكل ما فيه من نبل وخدمة ومساهمة في بناء المجتمع وتحقيق خطط التنمية؛ ولأنها الهيئة التي تحقق شيئاً فشيئاً العدالة، وتنال للعمال حقوقهم المشروعة، وبذلك تحقق السلام الاجتماعي وتحول دون أن يتحول التذمر والاستياء إلى الاضطراب والثورة؛ ولأنها سد دون التغلغل الشيوعي؛ ولأنها أكبر الهيئات، والمؤسسات الجماهيرية في مجتمع لا بد وأن توجد فيه مثل هذه الهيئات ولا يمكن تصور انعدامها وإلا أصيب المجتمع بالتخلخل والفراغ، ولأنها الأداة التي يمكن أن تنتقل إلى العمال القيم والمبادئ الإسلامية.

وفي بعض هذا – فضلاً عن كله – مقنع للذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه، الذين ينشدون الحقيقة وتتوفر فيهم الشجاعة فيصدعون بكلمة الحق، ويبددون ما يغلب على الأذهان من ظنون وأوهام ويعملون لما تتطلبه المصلحة الحقيقية للبلاد.

« إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ».

ملحق عن

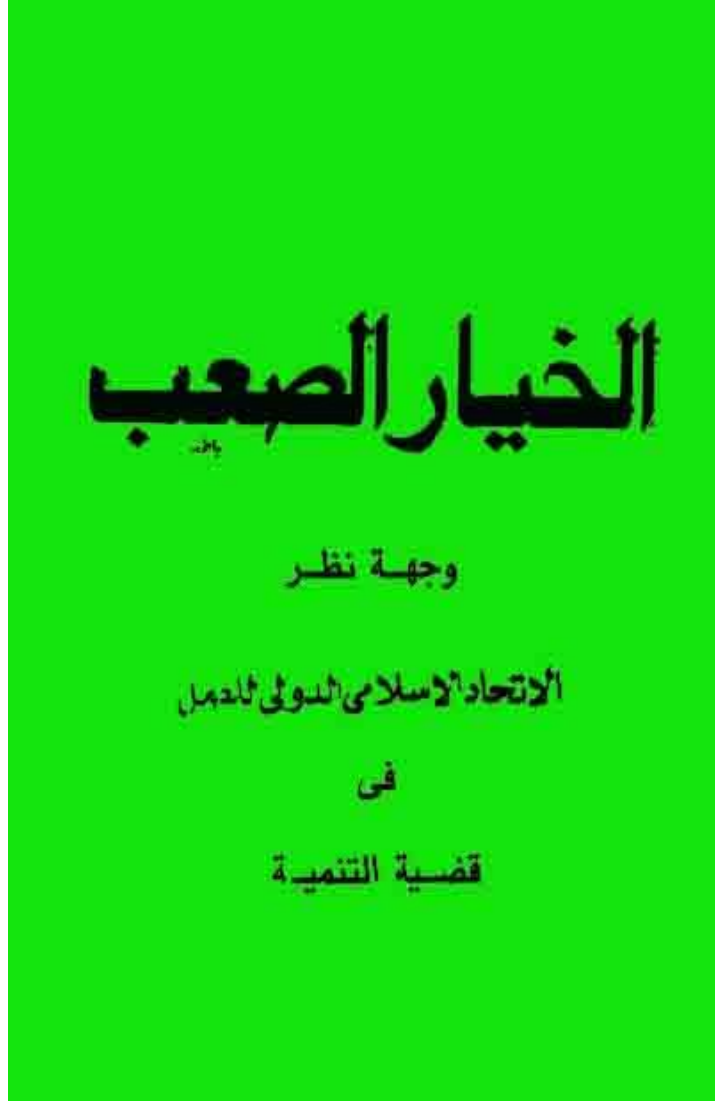
الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل

- بدأت الخطوات العملية لتكون هذا الاتحاد في بداية عام ١٩٧٨م عندما كتب الأستاذ جمال البنا، «دعوة للمشاركة في تكوين اتحاد إسلامي دولي للعمل».
- بعد اتصالات عديدة ولقاءات في الخرطوم وعمان والدار البيضاء والقاهرة وغيرها أمكن عقد مؤتمر تأسيسي للاتحاد في مدينة جنيف خلال المدة من ٨ إلى ١٢ يونيو ١٩٨١م (٦-١٠ شعبان سنة ١٤٠١هـ) حضره مندوبون عن منظمات عمالية في السودان والأردن والمغرب وباكستان وبنجلاديش، وصدق هذا المؤتمر على الدستور، وانتخب مجلساً تنفيذياً برئاسة الأستاذ جمال البنا وعضوية عدد من الأعضاء يمثلون الجنسيات التي حضرت المؤتمر.
- ينص دستور الاتحاد على عدم التدخل في الشؤون السياسية للدول الأعضاء حيث اتضح أن هذا يؤدي إلى الفرقة والنزاع، وقلما يبتغي به وجه الله أو مصلحة الوطن العربي الإسلامي، كما لا يدخل الاتحاد في منازعات مذهبية إسلامية.
- الاتحاد مستقل عن كل الحكومات والهيئات.
- العضوية في الاتحاد مفتوحة أمام النقابات والاتحادات والجمعيات التي تضم العاملين.
- السلطة العليا في الاتحاد هي للمؤتمر الذي يضم ممثلين من المنظمات المنضمة، وهو يجتمع مرة كل ثلاث سنوات، وفيما بين ذلك يدير المجلس التنفيذي أعمال الاتحاد، وهو يضم حالياً أحد عشر عضواً من مختلف الجنسيات .
- موارد الاتحاد هي رسم الانضمام (٢٠٠ دولار) والاشتراك بواقع ١% من ميزانية المنظمة والهيئات والتبرعات غير المشروطة.
- يعني الاتحاد بوجه خاص بالجانب الثقافي كعقد الدورات والندوات العمالية والإسلامية، وإنشاء معاهد الثقافة، والتدريب المهني، وتعليم الكبار، وتأليف الكتب، ونشر اللغة العربية في الدول الإسلامية وقد يكون من دلالة هذا الاهتمام أنه أصدر - قبل أن تمضي على تكوينه بضعة شهور - كتابين هما «الإسلام والحركة النقابية» و «الأزمة النقابية» بالإضافة إلى عدد آخر من الكتيبات باللغة العربية والإنجليزية.
- يرحب الاتحاد بالتعاون مع كل الأفراد والهيئات المعنية، بل هو يدعو المفكرين والهيئات الإصلاحية والمنظمات الدولية للعمل معاً على أداء رسالته.
- تنص المادة ٩ من دستور الاتحاد على أن الاتحاد يعمل للأهداف الآتية :
(أ) تمثيل قوة العمل المسلمة على الصعيد الدولي وفي المحافل الدولية والعمل لتحقيق مطالبها.
ويدخل في ذلك العمال المسلمون المهاجرون الذين يعملون في دول أخرى، أو يعملون في بلادهم تحت سيطرة غيرهم ويتعرضون لاضطهاد عنصري أو ديني.

- (ب) مساندة المنظمات المنضمة في الدفاع عن حقوقها، وتحسين ظروف العمل، ورفع المستوى المادي والاجتماعي والفكري لأعضائها وتأمين حاضرتهم ومستقبلهم.
- (ج) الدفاع عن الحرية النقابية وحماية قيادات العمل النقابي، وتمكينهم من مواصلة القيام بواجباتهم.
- (د) مقاومة كل صور التحكم والاستغلال في أوضاع العمل، والدعوة لاستلهاام القيم والمثل والممارسات الإسلامية عند تحديد المبادئ التي تحكم قضية العدل الإسلامي وشعار الواجبات بالأمانة والحقوق بالعدالة.
- (هـ) نشر وإذاعة العلم والمعرفة، وتشجيع القيام بمختلف مناشط تعليم الكبار والثقافة العمالية، والتدريب المهني حيث أنها السبيل لترشيد العمل النقابي، وتنمية شخصية الفرد ومهاراته، وحسن تعرفه على الحقوق والواجبات «أن المعرفة قوة والجهل مهانة والعلم مفضل على العبادة في الإسلام».
- (و) الدعوة لمحو الأمية والإشراف على تنظيم حملات لذلك شعار الآية الكريمة «اقرأ» والاستعانة في ذلك بكافة الجهود.
- (ح) تشجيع نشر اللغة العربية وتعليمها بين الشعوب الإسلامية، حيث أنها لغة القرآن والحديث، وهي اللغة الأم للمسلمين جميعاً.
- (ز) مناصرة قضايا التحرر في العالم وتعزيز الأخوة الإسلامية.

(٣)

الخيار الصعب



كتبت هذه الرسالة عام ١٩٨٢م، أي منذ ربع قرن كامل، وهي تقدم على إيجازها بعض التوجيهات والضمانات الهامة في قضية التنمية، وإن كان الإيجاز حال دون شرحها وتفصيلها، وتضمنت مقدمتها إيضاح السبب في « إسلامية » التنمية ووجهة العلاقة الوثيقة ما بين التنمية والإسلام، وعالج ظاهرة التخلف ما بين الدول العربية والإسلامية والتقدم في الدول الأوروبية، وأن الطبيعة العالمية للتقدم التكنولوجي لم تدع للدول المتخلفة خلاصاً بأن تنكفئ على نفسها، وأنها إذا تركت التكنولوجيا، فإن التكنولوجيا لن تتركها، وانتقد فكرة القروض لأنها تصبح عبئاً متصلاً على الدولة المقترضة يصيبها بالكساح، وهي التي اقترضت لكي تعدو، وهو ما ينطبق أيضاً على المعونات المدعاه.

وارتأى البحث أن التنمية معركة حضارية، ومن ثم تكون صلتها الوثيقة بالإسلام خاصة، وأن الإسلام قدم معالجة متميزة لقضية العمل تقوم على القيم المشتركة والعدل، والجمع بين العلم والعمل، وأنه يمكن أن يحل مشكلة العلاقة ما بين العمال والإدارة حلاً يجعل حقوق العمال واجبات أصحاب الأعمال وواجبات العمال حقوق أصحاب الأعمال.

الخيار الصعب

وجهة نظر

الاتحاد الإسلامي الدولي في قضية التنمية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

«حفت الجنة بالمكاره، وحفت النار بالشهوات».

هذا الحديث النبوي المأثور يبرز إحدى القسامات الرئيسية في الإسلام – وفي كل الأديان – قدر ما يضع في أيدينا المفتاح الذي نفتح به القفل الصلد الموضوع على باب التنمية.

إن كل الأديان هي في جوهرها دعوة لإيثار الإرادة على الشهوات، العمل على الكسل، والتصور الذي يقدمه الإسلام بالذات للحياة هو مبارزة بين الخير والشر، بين هداية الأنبياء وغواية الشياطين، ولولا ذلك لما ظهرت الأديان، ولا دعت الناس إلى ما وضعته من قيم، وما أرسلته من مبادئ، وما حددته من خطوط عريضة تستقيم عليها شؤون الحياة.

وقد أبعدت قرون التحلل الإسلام عن صميم الحياة وجعلته تخصصاً فقهيًا، أو ممارسة عبادية، أو مجردًا صوفيًا، أو تقليدًا أعمى يتصور أن يحكم بالسيف أو بالوسائل الساذجة القديمة هذا العالم الصعب، الشرس، المعقد.

ونتيجة لهذا لم نسمع صوتاً إسلامياً واحداً يرتفع في معمعة التنمية، وإرساء أسس المستقبل، وبناء الإنسان المصري والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تدور رحاها على الصحف، وفي المجتمعات والندوات.

إنها جناية المسلمين على الإسلام !!

* * *

والإسلام لا يحتاج إلينا قدر ما نحتاج إليه، لأن الله يحفظه، ويمكن أن يأتي بخلق جديد يؤمنون به، ويحرصون عليه، ولكننا لا نستطيع أن نجد عن الإسلام عوضاً.

لماذا ؟

لأنه ماضيها وتاريخها وقانوننا وشريعتنا ولغتنا (فاللغة العربية لم تكن – ولن تكون – دون القرآن – شيئاً مذكوراً).

لأنه قدرنا بين الأديان، ولأن محمدًا حظنا من الأنبياء.

ولأنه يقوم على العدل، ويستهدف الخير والحق.

وقد خطر لنا يوماً ما – أمام التعصب وضيق الأفق وسوء الفهم – أن ندع الإسلام للمعممين، ثم وجدنا أننا لا نستطيع، لأننا سنضطر إلى استجداء النظم وتلفيق المذاهب، والنتيجة الانتكاس والفشل وإهدار الجهود

وإضاعة الوقت، وتجربة العالم الإسلامي منذ أن ارتكبت تركيا سقطتها في العشرينات حتى الفترة المعاصرة شاهدة على ذلك^(١).

إن الأمم لا تستطيع أن تصطنع جذورًا وتاريخًا وماضيًا وتراثًا وعرفاً وتقاليد وحضارة.

إنها أوضاع لا يمكن أن تشتري أو تستعار أو تلتفح والإسلام بعد، وإن كانت له شخصيته الخاصة القوية، فإنه يؤمن بالمسيحية وباليهودية ويوقر أنبياءها، وقد يرى أنه أولى بهم من أتباعهم الذين أضاعوهم، وفيه أفضل ما في المسيحية واليهودية، وهو يتقبلهما على علاتهما، لأنه يدع الفصل في الخلاف ما بين الأديان إلى الله تعالى يوم القيامة، ولا يمكن أن يستشعر أي مسيحي، أو يهودي صادق نحوه غضاضة، وإنما يستشعر هذه الغضاضة المتكسبون من الأديان، والذين يعيشون على الفروع والتفاصيل والجزئيات التي تفرق، وليس على الأصول التي تجمع.. ويدخل في هؤلاء المتكسبين المسلمون أنفسهم الذين يضيقون بأي فكر إسلامي جديد، كما يحاربه الشيوعيون الذين لا يؤمنون بدين، ويرون أن الدين هو أفيون الشعوب والمستعمرون الذين يرون فيه أبرز مقومات الشخصية العربية والإسلامية وأقوى حصاناتها من الغزو والاحتواء.

وقضية التنمية توضح لنا جريرة اطراح الإسلام وإبعاده عن الحياة العامة النشطة.

لأن ذلك جعلنا نعتمد على المعونات والقروض، كما جعل مشروعات التنمية تتعرض للأخطاء والانحرافات، ومكن أصحاب المصالح المكتسبة، ومراكز القوى القديمة والجديدة من أن تحول مسار التنمية لمصحتها.

ولو عالجت التنمية من منطلق إسلامي لما حدث هذا.

وهذا البحث الموجز يقدم وجهة نظر الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل في التنمية التي يمكن أن تنهض بالدول المتخلفة^(١)، وتستكمل لها ما فاتها.

ولعل الاتحاد بهذا أن يكون قد قدم إضافته وأبرأ ذمته، ووضع تحت أنظار المخططين والمسؤولين والقيادات النقابية والهيئات الشعبية وجهة نظره.

فاللهم اشهد...

جمال البنا

رجب ١٤٠٢ هـ

مايو ١٩٨٢ م

(١) لأن تركيا بعد أن اطرح الإسلام في حياة مصطفى كمال، فإنها عادت إليه تحت لواء حزب العدالة والتنمية الذي أجمل وركز على المضمون الحقيقي للشريعة.. (ملاحظة لهذه الطبعة من المؤلف).

(٢) أثرنا في البحث كلمة «المتخلفة» على «النامية» التي تستخدم عادة ؛ لأن «المتخلفة» أكثر تمثيلاً للحقيقة واستثارة للعمل ؛ ولأن من الخطأ أن نخدر أو نخدع أنفسنا في مجال يتطلب الحق الصراح.

الخيار الصعب

١ - تقف الدول المتخلفة من الدول المتقدمة موقفا لا تحسد عليه. فلم تكذ هذه الدول تنتهي معركتها السياسية مع الاستعمار وتظفر باستقلالها حتى تبينت أن عليها أن تخوض معركة أقسى وأصعب، وظهر لها أن أوروبا وإن لم تنفض يديها من الاستعمار مختارة إلا أن صورة هذا الاستعمار قد أصبحت قديمة، بل وغير مطلوبة أمام الثورة التكنولوجية التي خاضتها الدول المتقدمة بنجاح، ووضعت في يدها سلاحا يفوق مدافع الأسطول البريطاني الذي دكت به معاقل الشرق القديمة، ويفضل طرق الاستنزاف التي كان يلجأ إليها عند احتلال الأراضي.

وكانت المفارقة التي أدهشت هذه الدول أنه في الوقت الذي لم تتأثر فيه الإمبراطوريات الاستعمارية بفقد مستعمراتها فإنها - هي نفسها - لا تهنا باستقلالها، ولا تستطيع أن تقيم اقتصادها على أساس وطيدي؛ لأن الثورة التكنولوجية التي قامت على الذرة والإلكترونيات والكمبيوتر وأشعة الليزر والعدسات التليفزيونية.. الخ، فتحت آفاقاً عوضت خسائر الإمبراطوريات الاستعمارية، بل وجعلتها تتقدم وتسبق الدول المتخلفة سبقا قدره بعض الخبراء بمائة سنة، وقدره آخرون بأكثر من ذلك.

ومرة أخرى وجد الشرق نفسه في النصف الثاني من القرن العشرين كما وجد نفسه في النصف الثاني من القرن التاسع عشر عندما بدأت الثورة الصناعية في أوروبا بينما كان لا يزال يعمل بالطرق اليدوية ويعتمد على الكدح العضلي أو قوة الإنعام.

٢ - كان يمكن للدول المتخلفة أن ترضى بقسمتها، أو أن تعمل بطريقتها و «على راحتها» لولا أن العالم كله أصبح «قرية إلكترونية» وربطت وسائل الاتصال ما بين أقصاه وأقصاه وأصبح من المستحيل أن تنأى دولة بنفسها عن بقية الدول، فما تنجزه المصانع في اليابان - آخر الدنيا - يظهر بعد أيام في الهند والسند وأدغال أفريقيا وصحراء العرب.. وهناك عائلات من أفقر الفئات تختزل من قوتها الضروري لتشتري «تلفزيون» ولا يخلو بيت في أشد الدول المتخلفة فقراً من راديو ترانزيستور أو مسجل، وهكذا فإن الدول المتخلفة لو أرادت أن تترك الثورة التكنولوجية فإن الثورة التكنولوجية لا تتركها وهي تقتحم عليها عقر دارها وتغلبها على نفسها، وقد يكون من المفارقات أن الدول الغنية تستمد جزءاً كبيراً من ثروتها من الدول الفقيرة التي أصبحت - رغم أنها تقريباً - مدمنة لمنتجات الثورة التكنولوجية لتزيد الدول الغنية ثراء وتزيد الدول الفقيرة فقراً.

وفضلاً عن ذلك فإن الدول المتخلفة لا تستطيع أن تدافع عن استقلالها وكيانها أمام الأسلحة المتطورة، وبعض الدول المتخلفة على فقرها تضم أراضي شاسعة وثروات طبيعية كبيرة وإن لم تستطع أن تستغلها لفقرها وجهلها، وقد تبيع الدول المتقدمة لنفسها الاستحواذ على هذه الثروات المهملة، ولن تستطيع الدول المتخلفة أن تفعل شيئاً ما دامت متخلفة، وقد تبيعها الدول المتقدمة سلاحاً لتستنزف ما لديها من ثروة، ثم يتضح أنها تخلص نفسها بأسلحة أكثر تفوقاً مما باعته للدول المتخلفة.

وهكذا أصبحت مجابهة العصر الحديث أمراً مقضياً على الدول المتخلفة كائناً ما كانت صعوبة هذه المجابهة.

ولا يخالجننا شك في أن أمريكا والاتحاد السوفيتي يمكن أن يفكرا جدياً في احتلال منابع البترول في السعودية والخليج إذا تطلب الأمر ذلك وإذا وجدنا أن خسائرهما لن تفوق أرباحهما لأن العكس – أي زيادة الخسائر على الأرباح – هو وحده الذي يجعلها تحجم^(١).

ومعنى هذا أن على الدول المتخلفة أن تسعى جهدها للحاق بركب التطور، وأنها لا تستطيع أن تنأى بنفسها عنه، ولو استطاعت فستصبح تحت رحمة الدول المتقدمة.

٣ – من وجهة نظر الاقتصاديين في الدول المتقدمة – فإن الدول المتخلفة ستظل متخلفة، ولن تستطيع أبداً أن تلحق بالدول المتقدمة وإذا كان كبلنج قد قال في الماضي: «الشرق شرق والغرب غرب ولن يلتقيا»، فإن هذا يصدق على الحاضر والمستقبل أكثر مما يصدق على الماضي فالدول المتقدمة تمضي قدماً وتتقدم بسرعة وهي تتوغل في أعماق هذا العالم العجيب – الذرة والإليكترون – وتستكشف أعماقه، بينما تقف الدول المتخلفة عند الثورة الصناعية الأولى – ثورة البخار – وعندما تسير الدول المتقدمة ميلاً تتحرك الدول المتخلفة مترًا فلا لقاء، إن الهوة تزيد وتتسع يوماً بعد يوم.

على أن هذا لا يمنع من أن يعرض بعض الاقتصاديين البدائل والحلول أمام الدول المتخلفة كما يعرض الطبيب العلاج أمام من وقع في قبضة المرض، أو المحامي لمن يقف أمام القضاة، فالتعاطف والمشاركة الوجدانية غير واردة، وإن وجدت في هذه القضية فعلى أساس الاستثناء الذي يثبت القاعدة.

وبعض هؤلاء الخبراء يقول للدول النامية ما قاله مالتوس للفقراء، وما قاله الرأسماليون للعمال: قللوا عددكم، وأوقفوا نموكم السكاني حتى يمكن لمواردكم الشحيحة أن تكفي، بينما يوصى آخرون بوسائل للعمل لا تقوم على الآلية والتكنولوجية، وإنما تعتمد على القوى والوسائل المتاحة، أو على أكثر تقدير الآلات التي تستغنى عنها الدول المتقدمة وتبيعهما رخيصة ما دامت موارد البلاد لا تسمح بوجود رأس المال، ولا المجال يسمح بقيام صناعة تتطلب فيما تتطلبه مهارة عالية وسوقاً منفسحاً وبنية صناعية.

وأخيراً يظهر الذين يعرضون فكرة «اقتراض رأس المال» سواء كان ذلك من الهيئات الدولية أو البنوك الخاصة أو المستثمرين.

٤ – بجانب هذه الحلول التي يتقدم بها الخبراء الأوروبيون والأمريكيون يعرض الاشتراكيون تجربتهم الخاصة التي يرون فيها وحدها خلاص الأمم المتخلفة، وتقوم التجربة الاشتراكية التقليدية على تأمين وسائل الإنتاج.

ولا يتسع المجال لمناقشة التجربة بالتفصيل ولكن من المسلم به أنها بحكم طبيعتها.

(أ) ترتبط بالجهاز البيروقراطي للحكومة، وما يتسم به هذا الجهاز من بطء وتعقيد وخوف.

(ب) تنقصها المعايير التي توضح درجة نجاحها أو فشلها وذلك لإغلاق آليات السوق وقوانينه كالمنافسة والعرض والطلب... الخ.

(ج) تنقصها بعد الدفعة الأولى القوة الذاتية للاستمرارية لانعدام ازاع الربح وغرق المبادأة الفردية في بحر البيروقراطية، وهذه الخصائص – التي هي في طبيعة التجربة الاشتراكية أو أي تجربة – تسمح بهيمنة الحكومة على الاقتصاد تمثل وجوه نقص رئيسية لا يمكن التقليل من أثرها، ولا يمكن جردها إلا من قبل الشيوعيين، الذين «عموا وصموا» وقد ظهرت آثارها بمجرد أن بدأ الاتحاد السوفيتي تجربته، واضطر

(١) تأمل هذه النبوءة من ربع قرن، وقد تحققت اليوم.

لينين نفسه إلى التراجع والأخذ بالسياسة الاقتصادية الجديدة، وعندما أعاد ستالين التجربة فإنه دفع ثمناً باهظاً ووقع في أخطاء جسيمة.

وفي الوقت نفسه فإن فكرة أن على الدول المتخلفة أن تضع «خطة»، وأن تصطنع أسلوباً يتسم بدفعة ثورية، وأن تستبعد ما تتطلبه بعض النظم الاقتصادية من ضياع وتبذير وإسراف هي قواعد ضرورية لاقتصاد الدول المختلفة، وعناصر لازمة لنجاح محاولتها اللحاق بركب التطور، ولكن من الخطأ العظيم الربط بين هذه العناصر وبين المدخل الاقتصادي السوفيتي التقليدي، أو الظن أنه المدخل الوحيد الذي يخلصنا من المأزق، فالإنسان لا يعبر النهر نفسه مرتين.

٥ - من بين كل الحلول التي تعرض أمام الدول المتخلفة فإن الحل الذي يقوم على اقتراض رأس المال يلقي عادة تجاوباً من الدوائر الحاكمة والشخصيات البارزة لأسباب عديدة، منها أن محاذير هذه الطريقة لا تظهر في الحاضر أو المستقبل القريب، ولا ييؤ بضرئها من ينعم بسرئها فهم يقبضون وعلى الأجيال أن تدفع، ثم هي تصطحب بما تصطحب به الرأسمالية من إغراء واستجابة لما تهوى الأنفس.

ومع هذا فإن هذا الحل يمثل هو نفسه أفدح مشكلة لا بد وأن تجابهها الدول المختلفة في المستقبل، إنه السم في الدسم، وهو لا يعني إلا الخراب وعودة الاستعمار في شكل جديد، إن فوائد هذه الديون يمكن أن تقصم ظهر الدول القوية، فكيف بالمتخلفة وقد أصبحت «خدمة الدين» نزيفاً مستمراً للدول المقترضة تجعلها كسيحة مع أنها إنما اقترضت لتعدو وتتطلق، كما تجعلها أسيرة الدول المقرضة، وقد تعرضت مصر للاحتلال البريطاني لأنها تورطت في الديون وعجزت عن الدفع.

إن تحفظات الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل على سياسة القروض تعود إلى:

(أ) أن سياسة القروض هي بديل الهمة والعزيمة والتصميم على العمل، فلو صدقت العزائم لما كان هناك حاجة للأغلبية العظمى من القروض، ولو أغلق بابها، فيغلب أن نعود إلى العمل، وأن تفتق الحاجة الوسائل العديدة للحل، وقبول إمكانية الاقتراض لدى المخططين وواضعي السياسة يغري بالكسل، ويدفع إلى التبذير وإيثار السهل، وتجنب المشقة، وبناء الحاضر على حساب المستقبل ولا يجوز الالتجاء إلى القروض إلا عندما يتحكم عنصر الزمن بصورة لا حيلة لنا معه، ففي هذه الحالة - فحسب - يجوز أن نشترى الزمان والوقت الثمين بالقروض، وقلما يصدق هذا على أكثر من ١٠% تقريباً مما يطلب من قروض.

(ب) أن سياسة القروض تتضمن خطورة عدم التنفيذ أو سوء التطبيق أو غير ذلك من الاحتمالات التي لا بد وأن يقع أحدها ما دامت بيئات العمل والحكومة على ما هي عليه، وهذا الوقوع يحول دون تحقيق النتيجة المحسوب حسابها للسداد، وبالتالي لا يمكن السداد.

(ج) أن القروض ترتبط بالفائدة، والفائدة هي الاسم المقنع والمهذب للربا الشنيع المحرم تحريمًا غليظاً في الإسلام، وقد تهدد القرآن المسلمين بحرب من الله ورسوله إن لم يقلعوا عن الربا « وَإِنْ تَبُنُّمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ»، فحرم أخذ الربا أو دفعه، ونحن لا يخالجننا أقل شك أن الفوائد التي تقترن بالقروض الدولية هي من الربا المحرم لأنها استغلال لحاجة الدولة الفقيرة، ولأن الفائدة وإن كانت تبدو صغيرة ٥% مثلاً إلا أنها بالنسبة لضخامة المبالغ تصبح عبئاً ثقيلاً يصيب الدولة المقترضة بالكساح، وهي التي اقترضت لكي تعدو وتدرک الدول التي سبقتها في التقدم، والدول الإسلامية أئمة تعاطيها هذه الفوائد، والأولى ظالمة لنفسها والثانية «المقرضة» ظالمة لغيرها.

وبالإضافة إلى هذه التحفظات فإن سياسة القروض و «الانفتاح الرأسمالي» لا تحقق بالضرورة الانتهاض الاقتصادي، فرأس المال جبان وهو لا يظهر إلا بعد أن يأخذ العهود والمواثيق، وهو يفضل مجالات الصرافة والتجارة والاستيراد دون الزراعة أو الصناعة، وهو يحاول التهرب من الالتزامات الخاصة بالضرائب أو الأرباح أو حقوق العمال.

٦ - في القوت نفسه فإن الحل الأول لتنظيم الأسرة، وتحديد النسل غير عملي بالنسبة للحاضر والمستقبل القريب حتى لو كان له نتيجة في المستقبل البعيد، لأن أماننا جيلاً أو اثنين بدءاً من المولودين بالفعل ويفترض أن ينالوا حظهم من الحياة، والمبدأ بعد جدلي، ولو أن الأموال التي تنفق على الدعوة لتحديد النسل وتيسير معداته وجهت للإنفاق على التعليم والتدريب المهني للأعداد المزعوم زيادتها لكان ذلك استثماراً أفضل.

إن كل إنسان يولد يمثل لمجرد كونه إنساناً ثروة جديدة، ويعد بتعبير الماديين أنفسهم «أثمن رأس مال»، لأنه يولد بعينين وأذنين ويدين وساقين وقلب ومخ تعد كلها من بدائع خلق الله ودلائل معجزاته، ولا تستطيع التكنولوجيا الحديثة أن تبديع «آلة» مثلها، فإذا كان الكسل والتراخي قد جعلنا نهمل الاستفادة من هذه الكنوز أو نسيء التخطيط بحيث توجد البطالة المقنعة في ناحية ونقص المهارات في ناحية أخرى، فإن ذلك ذنبنا نحن.

وقد ظلت الفلاحة المصرية - وكل فلاحه مصرية هي أم مثالية - تلد خمس أو ست مرات - على مدار العصور، وتربيهم بحنانها الفطري، وما ترسب في أعماقها من خبرات موروثية وقيم دينية من إيزيس حتى الإسلام، وامتصت هذه الكثافة السكانية الغزاة الأجانب وأذابتهم، كما زودت المدينة بأجيال متوالية من الشباب المستقيم الجاد، حتى جاءت فترة التخبط والاضطراب وإهمال شؤون البلاد الداخلية ومرافقها من تعليم وصحة وإسكان والتركيز على السياسات الخارجية والأهواء والأمجاد الفردية.

إن المشكلة السكانية هي نتيجة - وليست سبباً - لسلسلة طويلة من الإهمال والتخبط، وعلاجها إنما يكون بانتهاج سياسة تقوم على استثمار هذه الثروة البشرية التي تفوق أي ثروة أخرى أو أي رأس مال آخر.

٧ - الحل الذي يجعل مدخله التركيز على العمل أو تكثيف العمل كما قد يطلق عليه في بعض التغييرات هو الطريق الرئيسي أمام الدول المتخلفة للخلص، دون أن يرتبط ذلك - ضرورة - بالصورة التي يقدمها خبراء التنمية والاقتصاديون التقليديون، التي عادة ما تكون صورة هزيلة ومحدودة نتيجة لمعالجتهم للعمل معالجة مجردة وجزئية.

وبالنسبة لمصر فإن من أهم الأشياء أن نوضح هذه الحقيقة أمام الانفتاح وزفة الرأسمالية ومودة القروض، وإن كنا نعتقد أن البلاد بعد أن تحللت مقوماتها بفعل ثلاثين سنة من تراكم الأخطاء والتخبط والحكم الفردي، وبعد أن خرب مواردها النهب والسلب والسفه والتبذير والتهميش واستغلال النفوذ ومراكز القوى والهزائم العسكرية، وبعد أن أوقفها قادتها المتهورون المغرورون موقف الاستجداء وطلب المعونة، نقول - في مثل هذه المحنة التي تعرضت لها مصر ولا تزال ذبولها تتسحب على الواقع - يمكن الاستعانة بقروض دون فوائد لتحقيق خطط التنمية، ويمكن أيضاً لرأس المال العربي أن يشترك في مشاريع التنمية بالشروط التي تضعها الدولة التي تؤمن وجوده، وتكفل له حظاً معقولاً من الربح بعيداً كل البعد من الامتيازات التي ألف رأس المال أن يطالب بها لنفسه؛ لأن الفكرة فيها المشاركة - دون خسارة - في مشروعات التنمية، وأن هذه المشروعات كلها لحساب التنمية، وليست على حساب التنمية.

٨ - بين أونة وأخرى نسمع عن "مساعدات" تقدمها هيئات دولية أو حوار بين الشمال الغني، والجنوب الفقير أو مشروعات للتنمية يقوم بها خبراء من دول المعسكر الرأسمالي أو الاشتراكي.

ونود أن نقول: إن الأغلبية العظمى من مشروعات التنمية التي تضعها مثل هذه الوكالات أو الدول ويشرف عليها خبراء أجانب قلما تستكمل لها مقومات النجاح، وأنها حتى عندما تنجح فإن الدول المتخلفة تدفع ثمنًا باهظًا لها، فإنها بمنطق الثمن خاسرة، وهذا طبيعي؛ لأن الذين يضعون الخطط ويشرفون على تطبيقها لا يتوفر لهم الإخلاص والتعاطف، ولا المعرفة الحقيقية ببواطن الأمور - فضلاً عن أن كفاية هؤلاء الخبراء ليست فوق مستوى النقد أو الشبهة، فضلاً عن أن حقيقة المقاصد والنوايا، وارتباط العمل الاقتصادي بالتيارات المذهبية والسياسات الحكومية كلها أمور واردة في مثل هذه المشروعات، وهي وراء عقم هذه المشروعات، وأن الشيء المؤكد الذي تحققه هو استقدام قطيع من الخبراء الأجانب والإنفاق عليهم بالمستويات الأوروبية والأمريكية فضلاً عن البدلات وتهيئة المساكن والعربات.. الخ.

والمعونات التي تقدمها الدول الغنية إلى الدول الفقيرة لا تمثل إلا الفتات، وقد ضربت عرض الحائط بقرارات عقد التنمية للأمم المتحدة ولم تقدم النسب المقررة وهي ١% إلا دولتان أو ثلاث من الدول الصغيرة، وقد اعترف بهذه الحقيقة عدد من الكتاب والمفكرين الأوروبيين والأمريكيين أنفسهم وأصدروا في ذلك أبحاثاً وكتابات عديدة يضيق عن الإشارة إليها هذا البحث الموجز.

٩ - وهكذا نجد أن البدائل المعروضة كلها مرفوضة، وأن الخيار الوحيد - حتى وإن كان صعباً - هو العمل.

- ٢ -

التنمية معركة حضارية

١ - رأينا في القسم الأول أن الخلاص الحقيقي والوحيد للدول المتخلفة من وصمة التخلف هو العمل، وليس الاستسلام، أو تحديد النسل، أو اقتراض رأس المال، أو الاعتماد على المعونات الخارجية.

ولكن العمل الذي يتصدى لهذه القضية العظمى ليس هو العمل بالمفهوم المجرد والذي يقدمه الاقتصاديون، وليس هو «زيادة الإنتاج» الذي يطالب به المسؤولون والمديرون، فهذه تعبيرات إدارية، جزئية، مسطحة جوفاء لا تتجاوب مع نفسية العاملين وأعماقهم، وقد ابتدلت لكثرة ما لاكتها الألسن، وهي لا تقوى على صد المصالح المكتسبة، أو دفع الجماهير من حمأة السلبية أو مستوى الجهد الأقل، كما لا تستطيع أن تشق طريقها قدما وسط التعقيدات الإدارية والمكتبية والمثبطات والعراقيل العديدة التي تقف في طريقها.

العمل في إطار مضمون أعظم، العمل باعتباره السلاح للانتصار في معركة حضارية شاملة الارتباط الوثيق ما بين الوسيلة - أي العمل والغاية، أي الحضارة - هذا وحده هو ما يمكن أن يتصدى لهذه القضية، وينجح في مقارعتها.

وبدون هذا ستظل التنمية تخطيطاً اقتصادياً يجرى في المكاتب ويضعه الخبراء، أو قراراً سياسياً يصدره الحزب الحاكم، ولكن هذا وذلك لن يكفلا للتنمية إيمان الجماهير، ولا دفعة البداية الصعبة وقوة الاستمرارية الأصعب، كما لن يعصماها من الوقوع في مزالق الخطأ أو الانحراف، ولن يرفعها إلى المستوى الحضاري.

٢ - فإذا كان من الضروري نقل قضية التنمية من مستوى التخطيط الاقتصادي أو القرار السياسي إلى مستوى الإيمان الحضاري - وجعلها معركة حضارية - فإن هذا يعني - بالنسبة لمصر وبقية الدول العربية والإسلامية - معالجة التنمية من منطلق إسلامي.

ذلك لأن الحضارة ليست إلاً قيماً وسلوكاً، والقيم والسلوك التي وضعتها الأديان هي أصل وأعرق وأقوى القيم والسلوك، وقد امتزجت بنشأة وتطور النظام الاجتماعي في كل دولة بحيث أصبحت جزءاً لا يتجزأ من كيانه.

وراء الأديان تقف الأفكار العظمى عن الحب والخير والحق والعدل، وتعود إليها الفنون والآداب، وتقترب بها ما هو أعظم من هذا كله: عقيدة الألوهية، والإيمان بالله.

ومن الدين انبثقت طلعة القلب الإنساني والعقل الإنساني لاستشفاف الكون، واختراق أستاره وأبعاده.

من أجل هذا اعتبر الدين الأصل الأصيل للحضارة، وأصبح الإيمان به أقوى أنماط الإيمان.

هذه حقائق يعلمها علماء الاجتماع حتى وإن لم يلموا بطاقة الإسلام المضاعفة، ولا يجادل فيها إلا مكابر.

٣ - فإذا قيل إن المجتمع الأوروبي يعالج التنمية كقضية حضارية ولكن دون أن تكون دينية، قلنا: إن جذور الحضارة الأوروبية تعود إلى الفلسفة المغطاة بطبقة رقيقة من المسيحية، وأن هذا المركب كان بمثابة الدين، وكفل للمجتمع الأوروبي قيمه الحضارية، وفي الوقت نفسه، ولنقص نسبة الدين في هذا المركب - فقد اتسمت التنمية في المجتمع الأوروبي بالسعار والأنانية والشراهة، وهي أبرز المآخذ التي يشكو منها هذا المجتمع.

فضلاً عن أن المجتمع الأوروبي قد ساد وشاد في غفلة الأمم الأخرى بحيث لم تأخذ قضية التنمية طابع المعركة المحتدمة التي تتطلب كل الطاقات.

ولكن بالنسبة للدول العربية والإسلامية، فإن العودة بالتنمية إلى الإسلام أمر لا مناص عنه، وهي - على كل حال - تمثل إعادة الأمور إلى نصابها، فما كان يجوز فصل الاقتصاد بأسره، وما يتبعه من عمل وصناعة وإنتاج عن الإسلام، وجعله أداة لخدمة الأنانيات والأهواء والاجتهادات التي تخطئ وتصيب.

٤ - ومعالجة التنمية كمعركة حضارية تبدأ من منطلق إسلامي يقوم على ركيزتين، الأولى: مفهوم جديد

للعمل يعيد له مقوماته الإسلامية المفقودة، وهي:

(أ) أن العمل جزء لا يتجزأ من رسالة الإسلام.

(ب) أن بيئة العمل والأداء هي ثمرة للضمير الإسلامي.

(ج) أن علاقات العمل تحدد في ضوء العدل الإسلامي - وليس من وجهة نظر أحد فريق العمل أو الحكومة.

(د) الجمع بين العلم والعمل.

والركيزة الثانية: هي الضوابط التي تحكم سياسة التنمية وأهدافها، وتجعلها في خدمة الشعب، ولتحقيق

القيم الإسلامية من خير وعدل وعزة وكرامة.

٥ - العمل جزء لا يتجزأ من الإسلام عقيدة وشريعة، فقد أوجب الإسلام العمل، وميز ما بين العمل الطيب الحلال، والعمل السيئ الحرام، وفرض على المسلمين التزاماً نحو الوفاء بالكيل والوزن والإحسان والعدل وما إلى ذلك كله مما يمكن أن يمثل دستور العمل الإسلامي مما لا يتسع تفصيله في هذا الموجز.

وليس الإسلام هو الدين الوحيد الذي أوجب ذلك، فكل الأديان أضفت على العمل قيمتها ومعنوياتها وحرمت صور الإفساد والانحراف والنكث، وإن كان الإسلام - باعتباره جماع الأديان وخاتمها - بلور هذه المعاني كلها.

واستمر العمل مقترناً بالدين مستلهماً قيمه مستظلاً بحمايته حتى ظهرت الرأسمالية ففصلت ما بين العمل والديانة، ولم يكن العمل بالنسبة لها إلا جزءاً من مكملات الإنتاج، ولم يأنف الرأسماليون الأول من تشغيل الأطفال في مصانع الغزل والنسيج، وتشغيل النساء داخل مناجم الفحم، ولم يروا حرجاً في اعتبار العمل سلعة تشتري من أرخص مظانها وتخضع لقانون العرض والطلب، وبالتالي تنزل بالأجور إلى مستوى الكفاف، وجاءت هذه النظرة من الرأسمالية للعمل:

أولاً : لأن الرأسمالية نظرية مادية خالصة تستهدف الربح، ولا توجد علاقة عضوية ما بين ممارستها وما بين القيم والمثل والمعنويات.

وثانياً: لأنها تعتمد أول ما تعتمد على رأس المال، وهي تنظر إلى كل شيء من زاويته ومضمونه.

وثالثاً: لأنها ارتبطت بالآلية والتصنيع والثورات الصناعية والتكنولوجية التي تجعل العمل البشري جزءاً صغيراً من العملية الإنتاجية الكبيرة التي تقوم أولاً على الآلات والمعدات والسيولة المالية والإدارة والتسويق.. الخ، ومن أجل هذا فقد العمل عدالته وقداسته، ودخل العمل في حرب مع أصحاب العمل، كما أصبح العصر الحديث يطفح بثمرات العمل الشرير من معدات مدمرة وفنون مفسدة.

هذه هي جريرة الرأسمالية على العمل ن وهي في أصل كل ما أصابه من فساد وتشويه، فإذا أريد إصلاح هذا النقص وإعطاء العمل قيمه ومثله وأخلاقياته فلا بد من إعادته مرة أخرى إلى حظيرة الإسلام.

وكمثال واحد لتصوير «الثورية» التي يعينها أن يكون العمل جزءاً من رسالة الإسلام، وأن يتحرك العمل من المنطلق الإسلامي أن نقول: إن الفقهاء المسلمين على اختلافهم أجمعوا على أنه إذا تعرضت بلاد المسلمين للغزو فيجب وجوباً على كل المسلمين رجالاً ونساءً وأطفالاً العمل لصد هذا الغزو.

وليس هناك فرق بين أن يكون هذا الغزو عسكرياً يحتل الأرض ويستذل الناس، وأن يكون صناعياً يتحكم في الوضع الاقتصادي ويستبد بأقوات الناس، ويجعل الدولة عملياً في وضع الدولة التبعية التي تعيش على ما تقدمه الدول الأخرى من مقومات أو ما ترسمه من سياسات، إن هذا الوضع المهين يقتضي النفير العام، وأن تجند الأمة نفسها رجالاً ونساءً وأطفالاً لاستعادة الكرامة الإسلامية التي لا يمكن أن تتحقق ما دامت التبعية الاقتصادية قائمة.

إن هذا التكييف للدور الجماعي للعمل من منطلق إسلامي يكفل التعبئة والثورية المطلوبة لتحويل العمل إلى معركة، وجعله العزة لله ولرسوله وللمؤمنين ما دامت التبعية الاقتصادية والصناعية تهدر هذه العزة بل وتجعلها هواناً وذلاً.

ومن الناحية الفردية، فإن العمل من وجهة نظر المسلم الذي يفهم الإسلام حق الفهم هو أعظم القربات إلى الله لأنه عن طريقه يتقرب إلى الله بخدمة عباده وقضاء حوائجهم وتفريج كرباتهم، ولعل هذا أن يكون أقرب إلى

الله من صلاة أو صيام يتطوع بها صاحبها، لأنه إذا كان طبيبا فإنه يدفع عن الناس الأمراض والآلام، وإذا كان معلما فإنه ينقذهم من الظلمات إلى النور، وإذا كان عاملاً فإنه يسهم في بناء المجتمع ودفع عجلة الإنتاج، وإذا كان فلاحاً فإنه يحيي الأرض الموات ويستخرج منها الأقوات ويصبح يداً يحبها الله ورسوله، وإذا كان كناساً فإنه على شعبة من الإيمان، لأن إمطة الأذى عن الطريق شعبة من شعب الإيمان. وقد أسف النبي ﷺ لأنه لم يعلم بوفاة عجوز كانت تكنس المسجد وتجمع قمامته لكي يصلّي عليها.

فالعامل من وجهة نظر الإسلام ديانة ونبالة وقربى إلى الله، وخدمة الناس، ووفاء بحق المجتمع.

٦ - ولا يقل عن ذلك أهمية أن بيئة العمل هي بالضرورة ثمرة لنفسية العاملين وفهمهم لقضية العمل، فإذا كان صاحب العمل لا يرى في العمل سوى عنصراً من عناصر الإنتاج، أو سوى أنه وسيلة الارتزاق، فإن بيئة العمل ستكون «رسمية» تحكمها لائحة الجزاءات وقواعد الضبط والربط، وفي مثل هذه البيئة تتحرك النوازع الذاتية والفردية فيعمل أصحاب الأعمال لما يظنونه كبح جماح العمال وتجميد الأوضاع والحيلولة دون تحركات العمل لزيادة الأجور.. الخ، في الوقت الذي يتحرك العمال في الاتجاه المضاد لمقابلة زيادة الأسعار وتعدد الحاجات.. الخ، وإذا كان العمل بالنسبة للطرفين مجرد وسيلة كسب، فيمكن أن يتجه أصحاب الأعمال نحو المشروعات التي تحقق أكبر وأسرع ربح، وتزدهر عمليات العمولة والسمسرة والرشوة التي تحفل بها المجتمعات الرأسمالية، ويحاول أصحاب الأعمال بخس الأجور، الأمر الذي يجعل العمال يقومون بالإضرابات ويتصرفون سلبياً، أي سيهبطون بالإنتاج وسيئون الأداء ويعمدون إلى التلفيق.

وهذه هي صور بيئات العمل في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة أو المتخلفة، حيث يخضع العمل للمفهوم الرأسمالي ويفقد كل معنوياته. وعندما يبدأ العمل من منطلق إسلامي، وعندما يكون للعمل أخلاقيات ومثالياته وعندما ينبثق عن الضمير الإسلامي فيفترض بالطبع أن تنتفي كل هذه المآخذ، فالعمل هو أداء لواجب إسلامي يخضع للمثل والقيم الإسلامية بحيث لا يوجد ذلك العفن الذي تعيش عليه وتتكاثر فيه الميكروبات الطفيلية للوسطاء والسماسرة وأرباب العمولات والرشاوى، كما ستنتفي تلك الصور من التلفيق والضياع وعدم الإتقان في الموارد وإهدار الوقت.. الخ، التي تنتفي في العمل العربي والعمل في معظم الدول النامية، فالضمير الإسلامي المتصل بالله يمثل أقوى رقابة سلبية إيجابية، ومن هنا فسيضع العامل المسلم واجبه قبل حقه، ولن يسيع المطالبة بالحق إلا بعد أداء الواجب، كما سيضع صاحب العمل المسلم مسؤولياته نحو عماله قبل حقوقه تجاههم، ومن هنا تكون حقوق العمال هي واجبات أصحاب الأعمال، وحقوق أصحاب الأعمال هي واجبات العمل.

٧ - لم يعثر العالم حتى الآن على حل مرض لمشكلة علاقات العمل، ففي المجتمع الرأسمالي يكون من حق كل طرف (العمال وأصحاب الأعمال) تحديد هذه العلاقات من وجهة نظره الخاصة، الأمر الذي يستتبع التعارض، ويؤدي إلى الإضراب والإغلاق، وهي صورة من الحرب الصناعية داخل المجتمع، وعندما تتدخل الدولة بين الفريقين فقلما تظفر منهما بالشكر، ويغلب أن يخرج الفريقان من الجولة وفي ذهن كل منهما استئنافاً من جديد.

أما في المجتمعات التي تأخذ بالنظام السوفيتي، فإن الحزب الوحيد الحاكم هو السلطة العليا، وهو الذي يحدد هذه العلاقات. وليس أمام النقابات إلا الامتثال، لأنها ليست إلا «السير ناقل القوى» من الحزب إلى الجماهير، ولا تستطيع الجماهير شيئاً لأنها محكومة ومكمنة ومضللة.

والإسلام يحل هذه المشكلة حلاً لا يقوم على عاطفة أو مصلحة، كما لا يقوم على تحيز أو ذاتية لأنه يحلها على أساس «العدل» الذي هو خصيصة الإسلام بين الأديان وطابعه الرئيسي المميز والركن الركين في بنيته، على ما جاء في كثير من رسائل الاتحاد.

وقد يقول قائل: إن العدل ليس إلا كلمة، وأنه - أيضاً - اعتباري ونسبي، وأن من الممكن تبرير درجات عديدة من الظلم بدعوى العدل. وهذا كلام لا يقبل بالنسبة للعدل الإسلامي، لأن المنابع الثلاثة للعدل الإسلامي هي:

(أ) نصوص القرآن.

(ب) الصحيح الثابت من السنة.

(ج) سياسات وممارسات الخلفاء الراشدين.

فهذه المنابع تقدم نصوصاً وممارسات قاطعة ومحددة ولا يمكن التلاعب فيها.

كما أن تضمن هذه الممارسات والنصوص في القرآن والسنة يحول دون طمسها، أو التلاعب فيها، على نقيض ما يحدث لما تضعه الحكومات من قوانين، وأخيراً فإن الإسلام ليس له كنيسة أو أكليروس يحتكر وحده حق التأويل والتفسير، فكل مسلم رشيد عامل أو صاحب عمل يمكن أن يقدم رأيه ويدلي بحجته.

على أن العدل ليس إلا الأساس الصلد لتحديد علاقات العمل ولكن هناك نسيجاً متشابكاً وشائج وثيقة ومشاعر واحدة تربط ما بين العامل وصاحب العمل، وتوجد صعيداً مشتركاً ومناخاً موافياً بحيث تذلل كل الصعوبات وتحل كل المشكلات ويتقبل الطرفان ذلك قبولاً حسناً.

٨ - الجمع بين العلم والعمل من خصائص الإسلام وقد كان الصحابة إذا تعلموا عشر آيات لم يجاوزوها حتى يعلموا ما فيها من العمل، وتوعد القرآن الكريم أشد الوعيد الذين يقولون ما لا يفعلون « كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ » واستعاذت الأحاديث من «علم لا ينفع» قدر ما استعاذت من «قلب لا يخشع» وحرص عدد كبير من الأئمة على الجمع ما بين التدريس والفتوى والتأليف من ناحية وممارسة حرفهم اليدوية من ناحية أخرى، وأسماؤهم وسيرهم شاهدة على ذلك وكان الدارسون في الأزهر يجمعون ما بين دراساتهم وحرفهم، واعتبر الإسلام أن كل علم لا يستهدف عملاً أو يستخدم لمجرد الجدل والمراد والزهو في النار.

ومن ناحية ثانية، فإن الإسلام إنما جاء لينقذ الناس من الظلمات إلى النور، وليعلمهم الكتاب والحكمة، واعتبر أن مداد العلماء كدماء الشهداء، وفضل الله تعالى آدم على الملائكة، وجعلهم يسجدون له لأنه تعالى علمه الأسماء كلها، فأبي تفضيل للعلم أعظم من أن تسجد الملائكة لصاحبه؟ ومن هنا كان الحديث عن أن الملائكة «تضع أجنحتها لطالب العلم».

ولكن هذا الجمع ما بين العلم والعمل الذي أوجبه الإسلام توقف مع ما توقف من توجيهات وموجبات الإسلام، وعادت المجتمعات الإسلامية إلى التقليد الفرعوني - اليوناني - الذي كان يفصل ما بين العلم والعمل، ويجعل لكل واحد منهما مجالاً مستقلاً.

ومن هنا جاءت الكارثة.

لأن العمل عندما انفصل عن العلم أصبح نوعاً من الممارسة اليدوية تؤدي بطرق المحاكاة والتلقين والتقليد، وينظر إليها في ازدياد.

ولأن العلم أصبح موضوعاً للجدل، يهيم في مجالات لا علاقة لها بالعمل أو الحياة، وإذا ارتبط بشيء منها فبالأوراق والكتب.

حرم العمل من هداية العلم، وحرم العلم من تجربة ومعاناة العمل، وأدى هذا إلى تقسيم طبقي اجتماعي – ما بين العمال الذين لا يلمون بالعلم، و «المثقفين» الذين يأنفون من العمل – ! وانعكس هذا على التنمية فشلها، لأنه جعل المخططين وهيئات البحث العلمي في واد، والعمل والمصانع في واد آخر، لا يتم بينهم اتصال ولا يجمع بينهم صعيد مشترك.

والإسلام يصحح هذا الخطأ ويستكمل للعمل توأمة «العلم» ويجمع بينهما.

٩ – إن هذه المقومات الأربعة التي أشارت إليها الفقرات ٥، ٦، ٧، ٨ تمثل المقومات الإسلامية المفقودة للعمل، واستكمالها يجعلنا نحصل على مفهوم جديد للعمل يمكن أن يتصدى لمعركة التخلف وينتصر فيها، وهو – كما ذكرنا – الركيزة الأولى من ركيزتين يكفلان نجاح التنمية من منطلق إسلامي.

أما الركيزة الثانية فهي السياسات والضمانات التي تكفل سلامة مسار ونجاح تطبيق التنمية.

وقد يكفي في هذا الموجز أن نذكر أمرين:

الأول: أن توضع خطة التنمية ويتم تطبيقها في جو حر، معلى، مفتوح بحيث يتسنى للجماهير وللهيئات الشعبية أن تشارك في وضعها أولاً، ثم متابعة تطبيقها بحيث يمكن الكشف أولاً فأول عن أي نقص أو خطأ أو انحراف، ويتطلب هذا وجود صحافة حرة تماماً ودون أي قيود لأن هذه الصحافة أقوى رقابة شعبية يمكن أن تتابع الخطة.

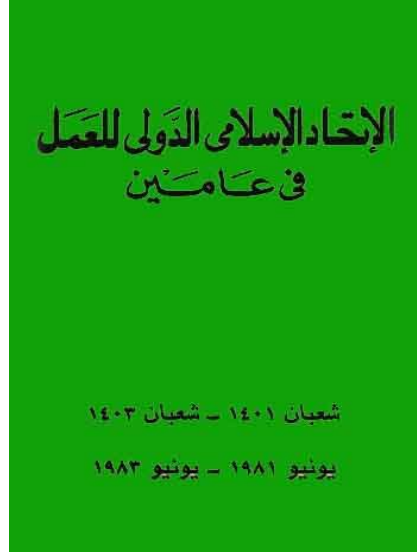
والأمر الثاني: وضع العقوبات الناجزة والرادعة وتوقيعها على كل من يستغل التنمية لحسابه أو يهمل أو يخطئ الخطأ الجسيم، ويجب أن تتسم هذه العقوبات بالصرامة والسرعة دون أن يخل هذا – بحق الدفاع – أو السماح للمتهمين باستغلال العدالة، وإذا كان قطع يد اللصوص لا يرضي بعض الناس، فإن البديل الوحيد هو إعدامهم ! كما تفعل الدول الاشتراكية، لأن عقوبة السجن – حتى لو كان مدى الحياة – عقيمة.

(٤)

الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل في عامين

شعبان ١٠٠١ - شعبان ١٤٠٣ هـ

يونيو ١٩٨١ - يونيو ١٩٨٣ م



تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

مضى عامان على تأسيس الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل في مدينة جنيف في ١٢/٦/١٩٨١ م.

وقد أردنا في هذه المناسبة - ولإعطاء المنظمات المنضمة فكرة عن نشاط الاتحاد، وما توصل إليه، وما امتنع عليه - إصدار هذا الكتيب وضمناه صوراً من نشاط الاتحاد ولاسيما في الفترة الأخيرة.

وقد يرى الذين يقيسون الأمور بالمقاييس العادية والمألوفة أن الاتحاد قد قطع شوطاً كبيراً في اتصالاته وإنجازاته - خاصة في مجال النشر - وأن اتحاداً آخر قد لا يقوم بنصف ما قام به الاتحاد خلال هذه المدة الوجيزة.

ولكننا لا نرى الأمور بالمقاييس العادية، ولكن بالمقاييس الواجبة، بالمقاييس التي تصدر عن الإيمان وليس الديوان، ومن هنا فإننا نعتقد أن الاتحاد كان جديراً بأن يصل إلى أبعد مما وصل إليه ويحقق أكثر مما حققه بالفعل.

وعذرنا الذي نبسطه للمنظمات المنضمة وللإخوة الذين يتابعون هذا الاتحاد أن الظروف التي تحيط به هي ظروف استثنائية، ولم يكن من شأنها أن تسهل المضي السريع للاتحاد.

من هذه الظروف :

- أن الاتحاد ثمرة مفكر عمالي - إسلامي - ويقدر ما كفل هذا لنظرية الاتحاد الجدة والأصالة نتيجة للجمع ما بين العمل والإسلام، إلا أن ذلك عملياً يعني عدم صدوره عن اتحاد عمالي كان يمكن أن يكون ركيزة في التأسيس يأوي إليها الاتحاد، ويستمد منها كيانه الأول، وميزانيته، ويوفر عليه الكثير من صعوبات البداية، وما يصطحب بها من تساؤلات، واستفهامات.

ولكن لم يكن هناك حيلة أو تصور آخر غير أن يصدر هذا الاتحاد عن مفكر إسلامي عمالي، فالاتحادات التقليدية لا تجعل الإسلام منطلقها وحتى إن جعلته فإنها لا تحكمه بحيث يمثل إضافة، كما أن الهيئات الإسلامية لا تعني بالعمل، وإذا عنيت به فبصورة ساذجة، أو بفكرة استقطاب مجموعات من العمال.

- إن فكرة الاتحاد لا تظفر - ضرورة - بتأييد معظم النظم العربية الحاكمة التي تضيق بكل جديد، وتتأى عن كل مستقل ولدي بعضها حساسية خاصة من ناحية العمل بحيث ترفض أي شيء يتصل به، وقد حاولنا إقناع بعض من تقابلنا معهم في مؤتمر منظمة العمل الدولية بعقم هذا المسلك، وأن سياسة التجاهل ستؤدي إلى تفاقم المشكلات، وأن الحرص على المصنفين والمتملقين والضيق بالمستقلين سيؤدي إليهم، ولكن دون نجاح كبير «إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ» (القصص: ٥٦).

- من الطبيعي أن تكون المعسكرات الشيوعية - على اختلافها - مقاومة للاتحاد، كما أن المعسكرات الديمقراطية أيضاً، إن لم تعارضه، فإنها لا ترى داعياً لتقبله، لضيق أفقها، ولتصور بعضها أن الدين قد أصبح «مودة» قديمة أو تجربة فاشلة، أو ارتباط بعضها بمصالح مكتسبة تجعلها ترى في الاتحاد تهديداً لها.

- أن انضمام الاتحادات والمنظمات إلى الاتحاد إنما حدث نتيجة لاتصال داعية هذا الاتحاد بها والثقة التي وضعتها هذه المنظمات فيه، ولكنها لا تزال غير قادرة على أن تشق طريقها وحدها وهي في حاجة إلى الدفع والتحفيز للتغلب على صعوبات البداية، وهذا لا يحدث بالدرجة أو السرعة الواجبة لأنه يتوقف على مرونة الاتصالات وتيسر الإمكانيات المادية، وهما نقطتا الضعف في الاتحاد، وقد كان يجب على سبيل المثال - لا الحصر - زيارة الأردن والمغرب وبنجلاديش، الأمر الذي حال قصور الإمكانيات المادية عنه.

- أن الاتحاد يكاد أن يعمل دون موارد، فالاشتراكات لا تكفي نشاط الفروع، وباستثناء ما قامت به المؤسسة الثقافية الإسلامية في جنيف سنة ١٩٨١م لاستضافة المؤتمر التأسيسي، ومساعدات محدودة من صديقين أو ثلاثة أدركوا حرج الحالة والمأزق الذي يقع فيه الاتحاد وبشئ نشاطه، وأثروا أن لا تذكر أسماؤهم، فإن الاتحاد لم يتلق أي إعانة مالية من أية جهة حكومية أو أهلية.

وفي القاهرة يدير الرئيس أعمال المؤتمر من مكتبه دون مقر خاص أو جهاز متفرغ، وعليه أن يعتمد على موارده الخاصة أو يستغل رحلاته كخبير دولي، وغير خاف أن أي عمل دولي يحتاج إلى اعتمادات مالية ضخمة، وحسبك بتذاكر الطائرات وحدها.

وقد كان هذا النقص سبباً في عدم استطاعة الاتحاد تنفيذ معظم ما جاء بخطة العمل التي وضعها عقب تأسيسه من دورات الدراسة بالمراسلة أو سلسلة الزيارات الهامة.

ومع هذا فما قيمة هذه الصعوبات والعراقيل أمام الاهتداء إلى فكرة الاتحاد وإرساء أسسه؟ إن هذا العمل التاريخي العظيم، وتلك الإضافة للفكر الاجتماعي ما كانت لتتم رغم أنها سلخت ثلاثين عاماً لولا ما آثرنا الله به من رضوان وما أكرمنا به من توفيق، وهو خير مما يجمعون، وكل شيء بعده هين فله الحمد والمنة أن هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

إن الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل إذا كان اليوم «يعرض نفسه على القبائل»، كما كان النبي ﷺ يفعل الأيام الأولى للدعوة الإسلامية، ويستنشد المناصرة والتأييد من الأفراد والهيئات المعنية، فلا يخالجه ريب أنه سيكون في المستقبل القريب هيئة عالمية عملاقة يفخر بها الذين أيدوها ويتحسر عليها الذين سخروا منها.

«وَاللَّهُ غَائِبٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ» (يوسف : ٢١).

ماذا يريد الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل؟

في كلمات مختصرة ومعدودة، يمكننا أن نقول : إن الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل يريد أن يقدم إضافتين تتسمان بالعمق والأصالة :

الأولى : إلى عالم العمل.

والثانية : إلى الفكر الإسلامي.

أما الإضافة التي تتعلق بعالم العمل فهي إيجاد بديل للمحور التقليدي الذي تقوم عليه علاقات العمل في المجتمعات الحرة والديمقراطية، ففي هذه المجتمعات ينطلق كل من العمال وأصحاب الأعمال من منطلقاتهما الذاتية، الأمر الذي يؤدي إلى الاختلاف والتباين الذي يتصاعد إلى حد الصراع الطبقي - كما يقولون - في بعض الحالات ويلوذ في كثير من الحالات بالإضراب من ناحية العمال، والإغلاق من ناحية أصحاب الأعمال.

والاتحاد الإسلامي الدولي للعمل يرى أن هذا الوضع قد يكون مقبولاً - ولو على مضض - في المجتمعات الأوروبية والأمريكية، لأن كل نظامهما يقوم على حرية العمل، بحيث يكون مثل المنطلق جزءاً لا يتجزأ من المناخ العام للعلاقات والنسيج الذي يربط المجتمع، ولأن هذه المجتمعات قد حققت - بحكم سبقها واستعمارها - تراكمًا رأسماليًا وثروات ضخمة، ولم تفقد هذه الثروات عندما فقدت مستعمراتها، لأن التقدم التكنولوجي عوضها عن ذلك وحافظ لها على تفوقها.

أما في المجتمعات الإسلامية، فإن هذا المنطلق الذاتي يكون غير مقبول لسببين :

السبب الأول : مبدئي وهو أن المجتمع الإسلامي يؤثر أن يسود التعاون والسلام، وليس التصارع والخصام، وأن لا ينطلق كل واحد من منطلق مصلحته الخاصة وحدها، ولكن من منطلق المصلحة العامة للمجتمع بحيث لا يكون هناك تعارض بينهما.

والسبب الثاني : اقتصادي وهو أن هذه الدول متخلفة وفقيرة ولا تحتمل اقتصادياتها هذه الحرب ما بين العمال وأصحاب الأعمال، الإضرابات والإغلاقات في الوقت الذي تحتاج فيه هذه الدول إلى كل يوم وإلى جهد كل فرد من أبنائها لكي تستدرك التخلف، وتحقق لشعبها درجة، ولو متواضعة، من الحياة الكريمة التقليدية نفسح المجال للشيوعية الملحدة والهدامة، وتمكن لها من التغلغل داخل النقابات، ومنها تفسد وتخرب المجتمع الإسلامي.

وقد وجد الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل الحل والبديل عن المنطلقات الذاتية التقليدية في **العدل الإسلامي**، الذي عندما نقيم علاقات العمل عليه، فإنه يحقق للعمال مطالبهم المشروعة، لأن العمال لا يريدون إلحاقهم المشروع بحكم عملهم، وهذا ما يكفله لهم العدل الإسلامي، وفي الوقت نفسه فلن يجروا أصحاب الأعمال على رفضه، لأن هذا الرفض يعد نوعاً من الرفض للإسلام نفسه وهو النظام العام للمجتمع العربي.

وهذا التحول في العلاقات يغير شيئاً ما من طبيعة النقابات، فبدلاً من أن تكون هيئات فئوية محدودة الأفق ذاتية المنطلق لا تعمل إلا لمصلحة أعضائها بصرف النظر عن أي شيء آخر، حتى لو كان مصلحة المجتمع، فإنها تصبح هيئات عامة ترفع راية الإسلام، وتتبنى قضية مبدئية نبيلة تجمع حولها القلوب، وتكسب بفضلها الأنصار، ولا يستطيع أحد تحديها هي العدل، وقد قلنا - مراراً وتكراراً - : إن العدل الإسلامي ليس شعاراً لخداع العمال على العكس إنه إضفاء صفة مقدسة ومنزلة من السماء على حقهم المشروع، إنه إعطاء العمال سلاحاً لا يمكن تحديه، إنه قيمة عملية حقيقية وليس شعاراً أجوف.

والعدل الإسلامي بالنسبة للاتحاد الإسلامي الدولي للعمل هو ما جاء في القرآن الكريم، وما نصت عليه السنة المؤكدة - وبوجه خاص - السنة الفعلية للرسول ﷺ الذي ضرب بها المثل الأعلى في العدل وسياسات الخلفاء الراشدين أو بمعنى أصح أبو بكر وعمر وعلي، وما لم يرد صراحة في هذا كله يعاد فيه إلى روح الإسلام.

أما ما سوى ذلك من أقوال فقهاء يتبعون السلاطين أو يأخذون بالأحاديث الضعيفة والموضوعة، أو يقيمون دعاوهم على أسس وضعوها، فلا يعنيننا في شيء.

والإضافة الأخرى التي يقدمها الاتحاد هي التي تتعلق بالفكر الإسلامي، وفي هذه الإضافة يحرر الاتحاد الفكر الإسلامي من القيود والإصر والأغلال التي وضعت عليه، ويعود به إلى منابعه الصافية الكتاب والسنة، ويرده إلى المقاصد والأهداف التي من أجلها أنزله الله تعالى.

إن الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل يعيد للفكر الإسلامي أصالته بعد أن طمسته الغشاوات، وشله عن العمل التقليدي، وإتباع الآباء والأسلاف، وهو يرى أن دخول جمهور العمال في إطار الدعوة الإسلامية سيجدد شبابها وسيزودها بدماء أمثال عمار وياسر وسمية وسلمان وصهيب وأبي ذر وغيرهم من المستضعفين، وسيخرجها من قوقعة «البورجوازية الصغيرة» التي تحجرت فيها فأبعدت نفسها عن تيار القوى المؤثرة والصانعة للأحداث وأساعت إلى الدعوة الإسلامية.

وهاتان الإضافتان متكاملتان، فلن يقدم الإسلام عدله كأداة تحرير وإنقاذ للمستضعفين والمظلومين، ما لم يتحرر هو نفسه من الفهم التقليدي الذي فرض عليه، والذي يختلف، بل ويتعارض مع الإسلام كما نزل به

القرآن، وكما دعا إليه محمد ﷺ، ولن يتم ذلك إلا عندما يكون جمهوره من المستضعفين والمظلومين الذين يلمسون النبض الحقيقي للإسلام ألا وهو العدل، وليس الشكليات والتقليديات والطقوس التي ركزت فيها معظم الدعوات الإسلامية نشاطها واهتماماتها.

لماذا نعارض الشيوعية؟

الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل - باعتباره اتحادًا عماليًا وإسلاميًا لا بد وأن يعارض الشيوعية.

أنه باعتباره اتحادًا عماليًا يعارض الشيوعية لأنها - على اختلافها - تشل الحرية النقابية، وتفرض وصاية الحزب الوحيد الحاكم عليها، وهو أمر لا بد وأن تعارضه أي حركة نقابية حرة وأصيلة.

ولسنا بالطبع في حاجة للتدليل على وجود هذه الوصاية لأن الشيوعيين أنفسهم يسلمون - في كل مناسبة وفي كل الكتابات - بهذا، ولا يرون في النقابات سوى «السير ناقل القوى» الذي ينقل القوة والطاقة، وبالطبع السياسة ووضع القرار من الحزب إلى الجماهير.

وقد أغنتنا ثورة نقابة التضامن في بولندا ورغبتها في التحرر من وصاية الحزب عن أي دليل.

والاتحاد باعتباره اتحادًا إسلاميًا لا بد وأن يعارض الشيوعية التي لا ترى في الأديان إلا «أفيون الشعوب»، ولأن ثورة أكتوبر البلشفية عمقت الاستعمار الروسي القيصري القديم لـ سيبيريا الإسلامية وتلك المناطق التي كان يقال عليها ما وراء النهر، والتي ازدهر فيها الحديث النبوي وأنجبت البخاري والترمذي وغيرهم، وكانت «طشقند» و«بخاري» عواصم إسلامية زاهرة، جاءت الشيوعية، فجعلت الاستعمار العسكري الروسي استعمارًا فكريًا، واستأصلت كل الجذور التي تربط هذه المناطق بالإسلام.

وكأن هذا كله لم يكن كافيًا حتى شنت غارتها الإجرامية على الأفغان.

أفليس هذا كله كافيًا لكي يجعل كل ذي ضمير حي، يعارض الشيوعية؟

تقديس الشرعية

يعد تقديس الشرعية واحترام القانون من الخصائص البارزة التي يتمسك بها الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل ويدعو المنظمات المنضمة إليه للتمسك بها، وهو يتوقع منها أن تكون هيئات أمينة ومخلصة لدولها، محترمة لقوانينها ودستورها، تؤثر التعاون والسلام، على التنازع والخصام ويكون كل عضو فيها مواطنًا صالحًا، وأن تلتزم بالأخلاقيات الإسلامية التي تعد جزءًا لا يتجزأ من كيان الإسلام، وتبتعد عن كل ماله صلة بالخداع والتآمر والشر والخيانة.

يعمل الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل في وضوح النهار، إذ ليس لديه ما يخفيه أو يجعله يعمل في السر، فليست له أطماع سياسية أو حزبية، وهو يرفض التورط والمهاترات السياسية والحزبية للدول الأعضاء كما يرفض الدخول في مناقشات مذهبية.

وقد يكون مما يستحق الإشارة أن رئيس الاتحاد عندما خطرت له الفكرة وبدأ في تكوينها كتب إلى المسؤولين وإلى الجهات المعنية بالعمل بالقاهرة بفكرته ودعاها للإيمان بها والمشاركة فيها، لأن مثل هذا الإجراء ليس فحسب واجب كل داعية، ولكنه أيضاً المسلك الأمثل للداعية وللمواطن الصالح.

من مشروعات الاتحاد

(١) مكتب الترجمة والنشر بمدينة القاهرة :

يعني الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل بوجه خاص بالثقافة والمعرفة لإيمانه بأن ذلك واجب إسلامي مقدس، قدر ما هو مفتاح معيشة العصر الحديث الذي يقوم على العلم.

والكتب والرسائل من أفضل الوسائل الموصلة للثقافة والمعرفة – ومن أرخصها – خاصة عندما يكون العمل على المستوى الدولي لأنها ستغني عن المصروفات الإدارية والفنية وأجور الانتقال الباهظة التي تتطلبها وسائل التثقيف الأخرى كالدورات والندوات.

وبالإضافة فهناك مجاعة ثقافية وجهالة ضاربة أطنابها تجاه قضايا العمل أو فهم الإسلام فهما سليما خاصة في المجتمعات الإسلامية التي تتحدث الإنجليزية أو الفرنسية أو الأردية.

ويريد الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل أن يستكمل هذا النقص بنشر وترجمة عدد من الكتب الإسلامية – العمالية باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والأردية، وقد أصدر بالفعل عدداً من هذه الكتب والكتيبات باللغة العربية.

وقد اتضح أن القاهرة هي أرخص مركز يمكن تنفيذ المشروع فيه فضلاً عن توفر الخبرات بها.

(٢) مكتب رعاية العمال المسلمين المهاجرين :

يعمل مالا يقل عن عشرة ملايين عامل مسلم من الشمال الأفريقي واليمن والسودان والباكستان.. إلخ، وفي الدول الأوروبية، ويوجد في ألمانيا الغربية وحدها أكثر من مليون تركي، وفي فرنسا وبلجيكا أضعاف هذا العدد من المغاربة والجزائريين.. إلخ.

ويخضع هؤلاء العاملون لاستغلال كبير، ولا يجدون الرعاية الواجبة أو الحماية التي تكفل لهم حقوقهم التي اعترف بها المجتمع الدولي وصدرت عنها اتفاقيات دولية عديدة.

ويعتقد الاتحاد الإسلامي الدولي – باعتباره المنظمة العمالية الدولية الإسلامية الوحيدة – أن عليه أن يقوم بدور رئيسي في هذا المجال يضم شقين :

الأول : التعرف على أوضاع هؤلاء العمال تعرفاً دقيقاً، وتبين مشاكلهم واحتياجاتهم.

والثاني : رفع قضية هؤلاء على المستوى الدولي، وبوجه خاص أمام منظمة العمل الدولية.

وبالإضافة فإن الاتحاد يريد أن يربط هؤلاء العمال بعالم الإسلام وتاريخهم، ويصد عنهم غائلة القوى المضادة، ويقدم إليهم الصياغة الإسلامية التي تمكنهم من مجابهة تحديات المجتمع الأوروبي.

(٣) المعهد الإسلامي الدولي لدراسات العمل والتدريب المهني :

نقطة الإبداع في هذا المعهد هي معالجة دراسات العمل - سواء كانت اقتصاديات عمل أو دراسة نقابية - أو قوى عاملة.. إلخ - من منطلق إسلامي، وهذا شيء لم يحدث حتى الآن، فكل المعالجات لدراسات العمل في المعاهد العربية المتخصصة تنقل نقلاً حرفياً الأساليب الأمريكية أو الأوروبية - التي وإن لم ننكر ما يمكن أن تقدمه - إلا أنها مالم تُكَيَّف طبقاً لمناخ المجتمع العربي الإسلامي، أو تُلحظ المؤثرات الحضارية الخاصة لهذا المجتمع فإنها تكون غريبة عليه وتفقد جزءاً كبيراً من جدواها، ولا تصبح الموصل الجيد بين العلم والعمل، الفكر والواقع.

والقسم الثاني من اهتمام هذا المعهد - وهو التدريب المهني - فإنه يعد من أشد الاحتياجات أهمية وخطورة في العالم الثالث، إذ يجب أن يحكم كل واحد مهنته أو حرفته على أسس علمية، وإن يلم بأخر المهارات وبدون ذلك تهبط مستويات الأداء وثمره العمل.

وهذا المعهد - انطلاقاً من روحه الإسلامية - يستخدم في دراساته النظرية والعملية (أي الخاصة بالتدريب المهني) أساليب جديدة، مرنة تخضع للاحتياجات والضرورات، وتفسح المجال للمجتمع، ولا تتقيد بأوضاع أو شروط جامدة، وافترقا هذه الشروط في المعاهد القائمة صدت جماهير عديدة أو صعبت عليهم الاستفادة من خدماتها.

ويمكن أن يكون هذا المعهد في أي دولة عربية أو إسلامية، وقد كان الاختيار الأول هو مدينة الخرطوم.

(٤) مكتب الاتصال في جنيف أو لندن :

لم يستطع الاتحاد حتى الآن أن يبيت في موضوع مقره الرئيسي لحساسية هذا الموضوع ولضرورة توفر اشتراطات عديدة، ولكن حتى لو تحقق هذا فإنه لن يُغني عن وجود مكتب اتصال محدود يكون في جنيف أو لندن حيث تسهل الاتصالات الدولية وتتوفر حرية العمل.

وفكرة الاتحاد في هذا المكتب، كما هي فكرته في كل النشاط الإداري هي التشفير والبعد عن المظهريات وتوظيف الإيمان والتطوع إلى آخر درجة بحيث لا تثقل المصروفات الإدارية على موارد الاتحاد.

الاتحاد ومكتب متابعة مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية

خلال اجتماعات مؤتمر العمل الدولي في جنيف سنة ١٩٨١م التقت بعض قيادات الاتحاد ببعض الخبراء والشخصيات البارزة في وزارات العمل بالدول العربية الخليجية، وانبثقت خلال هذه الاجتماعات غير الرسمية، والتي كانت تتم عادة في «كافيتريا» المنظمة، وتدفعها المشاعر الإسلامية والعربية الواحدة والمشاركة فكرة إيجاد نوع من التعاون ما بين الاتحاد الذي يضم خبرات فنية ثمينة تتميز بأنها تنطلق من منطلق إسلامي، وبين الاحتياجات العديدة لدول الخليج في مجال العمل.

وتحقيقاً لذلك كتب الأستاذ جمال البنا خطاباً إلى الأمين العام لمكتب متابعة مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية السيد الشيخ كامل الصالح عارضاً هذه الفكرة ومبيناً ما يحققه ذلك للدول العربية الخليجية من ميزة لا تتوفر في المنظمات الدولية الأخرى التي تقدم خبرات فنية لا علاقة لها على الإطلاق بجذور هذه الدول التي تعود إلى الإسلام بحيث لا تتلاءم هذه الخبرات مع مناخ الدول المقدمة لها، وبالتالي لا تجد الفهم العميق أو التجاوب القلبي، على حين يجمع الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل ما بين الخبرة

العملية والفنية بأعلى مستوياتها، وما بين تكييف هذه الخبرات في ضوء الفكر الإسلامي، وظروف وعادات هذه الدول التي ليست غريبة عليه.

وفي ١٥ أبريل سنة ١٩٨٢م رد الأمين العام بأن مكتب المتابعة قد أحاط الدول الأعضاء بمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية علمًا بما جاء في خطاب الاتحاد، وأدرجت المقترحات الواردة فيه على بند ما يستجد من أعمال ضمن جدول أعمال الدورة الرابعة للمجلس، والتي عقدت اجتماعاتها بالرياض خلال الفترة من ٩ - ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢م.

ويستطرد الخطاب :

«وعلى أثر مناقشة هذا الموضوع اتخذ المجلس القرار التالي» :

(١) أن يتولى مكتب المتابعة إحاطة الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل عن عرض مضمون خطابه على اجتماعات الدورة الرابعة للمجلس.

(٢) نظرا لعدم توفر المعلومات الكافية عن أهداف وأنشطة الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل ارتأى في الوقت الحاضر تأجيل المشاركة في أنشطة الاتحاد المذكور على ضوء ما يتضح مستقبلاً مع التأكيد على تشجيع المشاركة في تلك الأنشطة التي تتم في الإطار الإسلامي متى توفرت المعلومات المطلوبة.

وفي ١٢/٩/١٩٨٢م رد الأستاذ جمال البنا شاكرًا ما قام به الأمين العام من إدراج مقترحات الاتحاد في جدول أعمال الدورة الرابعة، وشارحًا بعض أهداف وأنشطة الاتحاد، وأرفق بخطابه بيانًا بأسماء وصفات الأعضاء المؤسسين كما أرسل ٤٠ نسخة من مطبوعات الاتحاد، أو الكتب التي ألفها لمزيد من البيان والإيضاح.

وقبيل طبع هذا الكتاب، ولمناسبة إصدار الاتحاد لثلاث رسائل أخرى، فقد أرسل الأستاذ جمال البنا رسالة أخرى إلى السيد الأمين العام راجيًا إثارة الموضوع في الدورة الخامسة للمجلس في مارس ١٩٨٣م بعد أن أرسل الاتحاد المعلومات المطلوبة^(١).

زيارتان ناجعتان إلى الباكستان والسودان

قام الأستاذ جمال البنا رئيس الاتحاد بزيارتين للباكستان والسودان خلال شهري نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٨٢م لتدعيم العلاقات ما بين الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل والمنظمات والاتحادات النقابية في البلدين سواء المنضم منها إليه بالفعل، أو التي أبدت رغبتها في الانضمام.

زيارة باكستان :

كان الاتحاد الوطني لعمال باكستان قد دعا الأستاذ جمال البنا لحضور المؤتمر الخامس له الذي سيعقد في كراتشي خلال المدة من ٩ إلى ١١ نوفمبر سنة ١٩٨٢م، ولما كان هذا الاتحاد أحد الاتحادات التي اشتركت في المؤتمر التأسيسي للاتحاد الإسلامي الدولي للعمل في جنيف سنة ١٩٨١م فقد حرص الأستاذ جمال البنا على إجابة الدعوة، وفي صباح يوم ٨ نوفمبر وصل كراتشي على متن إحدى طائرات الخطوط الجوية الباكستانية، حيث كان في انتظاره بالمطار البروفيسور شفيق مالك رئيس الاتحاد ومجموعة من قياداته.

(١) ملاحظة لهذه الطبعة : لم تتجح الجهود لمساهمة فعلية لاعتراض العراض فيما قيل لنا وقتئذ .

وحضر الأستاذ جمال البنا الجلسات الثلاث للمؤتمر ورأس الجلسة الصباحية في اليوم الختامي، وكان هو المتحدث الرئيسي فيها، كما تفقد المعرض الذي نظمه الاتحاد بهذه المناسبة.

ونظم الاتحاد للأستاذ جمال البنا رحلة طويلة عبر باكستان بدءاً من كراتشي حتى الحدود الشرقية في بيشاور، واخترق ممر خيبر حتى آخر نقطة في الحدود الباكستانية، كما تفقد المستشفيات التي أقامت الجماعة الإسلامية وغيرها في لاهور وبيشاور للمجاهدين الأفغان.

أتاحت هذه الزيارة للأستاذ جمال البنا أن يعرض فكرة الاتحاد في الاجتماعات التي عقدها الاتحاد في كراتشي وسكر وحيدر آباد ورحيمارخان ولاهور ورواندي وبيشاور وماردان، كما عرضها في اجتماع كبير عقده جمعية الأساتذة في إحدى قاعات جامعة لاهور.

وكان زميله في هذا الاجتماع هو الأستاذ عبد رب الرسول سيف زعيم اتحاد المجاهدين الأفغان.

وفي لاهور استضافت الجماعة الإسلامية الأستاذ جمال البنا، وأتاح له ذلك التعرف على النشاط الواسع لهذه الجماعة المباركة، وتفقد مؤسساتها في المنصورة التي تضم مسجداً ومستشفى ودار ضيافة ومعهداً للدراسات الإسلامية ومكتبة وغير ذلك، كما تعرف على قياداتها، وعلى رأسهم الأمام طفيل محمد أمير الجماعة الذي خلف مؤسسها الكبير السيد أبو الأعلى المودودي، ودعا الأمام طفيل محمد الأستاذ جمال البنا للغداء على مائدته، وألقى كلمة عبر فيها عن تقديره لدعوة الاتحاد، والأثر العميق الذي خلفته دعوة وحياة الإمام الشهيد حسن البنا (مؤسس الإخوان المسلمين العالمية والشقيق الأكبر للأستاذ جمال) وأمله في تعزيز العلاقات ما بين العالم الإسلامي عن طريق الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل، وغيره من الهيئات المماثلة.

وقابل الأستاذ جمال البنا السيد داستجير خان – وزير القوى العاملة – الذي دعاه ليكون ضيفاً في إسلام آباد.

وانتهز الأستاذ جمال البنا فرصة وجوده في إسلام آباد لزيارة الجامعة الإسلامية ومناقشة بعض الموضوعات مع من وجد من أساتذتها، وبوجه خاص الدكتور حسن الشافعي، والدكتور أنيس أحمد، الذي أثار أن يدع منصبه في الولايات المتحدة لخدم بلاده وشعبه، كما زار الأستاذ البنا – باعتباره خبيراً دولياً في الثقافة العمالية وعضواً في اللجنة الفنية للجامعة العمالية في مصر «الجامعة المفتوحة» – وتبادل مع نائب رئيس مجلس الإدارة الدكتور أحمد محيي الدين المطبوعات والأحاديث.

ومع أن الأستاذ جمال البنا كان ضيف الاتحاد الوطني لعمال باكستان فإن بعض الاتحادات والنقابات الأخرى أبدت رغبتها في التعرف عليه، وكان عليه أن يجيب دعوة السيد رحمه الله شودري للغداء، ومقابلة عدد من قيادات العمل النقابي خاصة في مجال البنوك في لاهور.

وزار الأستاذ جمال البنا في كراتشي ضريح مؤسس باكستان وزعيمها القائد الأعظم محمد علي جناح، كما زار في لاهور مرقد فيلسوفها ومفكرها وشاعرها محمد إقبال، وطلب لهما من الله الرحمة، وأن يثيبهما خير الثواب لما قدما لشعبها وللإسلام.

وتابعت الصحافة الباكستانية الأردنية منها والإنجليزية زيارة الأستاذ جمال البنا متابعة دقيقة بدءاً من يوم وصوله في ٨ نوفمبر حتى اليوم الأخير (يوم ٢٦ نوفمبر) عندما صدرت جريدة «جسار» اليومية، وقد خصصت صفحة كاملة لاستعراض نشاطه وكتابات، وفكرة الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل.

ودعا الأستاذ جمال البنا البروفيسور شفيق مالك رئيس الاتحاد الوطني لعمال باكستان لزيارة القاهرة، ولأن يكون ضيف الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل، وقبل البروفيسور شفيق هذه الدعوة (انظر البيان المشترك).

وأرسل الأستاذ جمال البنا برقيتين الأولى إلى الرئيس الجنرال محمد ضياء الحق والثانية إلى سيادة غلام داستجير خان وزير العمل راجياً رفع الحظر المفروض على نقابة مستخدمي شركة الخطوط الباكستانية، كما أرسل خطاباً إلى فضيلة رئيس المحكمة الفيدرالية الإسلامية عن بعض القواعد التي يجب أن تلاحظ عند مراجعة القوانين في ضوء الشريعة الإسلامية، كما أصدر الفريقان المشتركان بياناً خاصاً بهذه الزيارة (انظر نصوصهما آخر النبذة).

* * *

زيارة السودان :

خلال المدة من ١٩٨٢/١٢/١١م حتى ١٩٨٢/١٢/٢٨م زار الأستاذ جمال البنا السودان حيث تربطه علاقات وثيقة بقيادات اتحاد نقابات الموظفين والمهنيين تعود إلى سنة ١٩٧٣م، عندما كان خبيراً بمنظمة العمل العربية واستطاع أن يقوم بعض الواجب نحو هذا الاتحاد، الأمر الذي استتبع عديداً من الزيارات كمحاضر وخبير، وأثمرت هذه الزيارات صداقة وثيقة وكثير من قاداته، فلما بدأت الخطوات العملية لتكوين الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل كانت نقابات هذا الاتحاد من المنظمات الأولى المستجيبة، واشتركت بأكثر وفد في المؤتمر التأسيسي في جنيف سنة ١٩٨١م.

وكان الاتحاد قد دعا الأستاذ جمال البنا لحضور مؤتمره الثاني ولكن اختلاف المواعيد وبعض الظروف الخاصة حالت دون أن يلبي الأستاذ جمال البنا الدعوة، فوعد بزيارة لاحقة خاصة وأن الدورة الجديدة للاتحاد جاءت بوجوه ودماء جديدة متعطشة للعمل الجاد، وهكذا تركز معظم وقت هذه الزيارة في مقابلة هذه القيادات بواقع نقابتيين كل يوم تقريباً.

وزار الأستاذ جمال البنا كثيراً من قيادات العمل الإسلامي في الخرطوم، كما ألقى في اتحاد طلبة جامعة أم درمان الإسلامية محاضرة عن «المعنى الحقيقي للحكم بالقرآن» أعلن الاتحاد بعدها رغبته في الانضمام إلى الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل، كما ألقى في اتحاد الطلبة جامعة الخرطوم محاضرة عن «تجديد الفكر الإسلامي» عرض فيها بعض الآراء التي تضمنها كتابه الأخير «الأصلان العظيمان»، ونشرت له جريدة الصحافة السودانية مقالاً كبيراً بعنوان "تعالوا بنبي السودان" وزار الأستاذ جمال البنا أكاديمية السودان للعلوم الإدارية بدعوة من مديرها الأستاذ الدكتور حسن أبشر الطيب الذي اهتم ببعض ما جاء في كتابات الأستاذ جمال البنا، ودعوة الاتحاد من إرساء أسس جديدة للعلاقات الصناعية، والتجديد في فن وعلم الإدارة.

وفي مساء الخميس ١٩٨٢/١٢/٢٣م أقامت اللجنة التنفيذية للاتحاد الإسلامي الدولي للعمل في السودان حفل شاي بنقابة الأطباء - وهي إحدى النقابات المنظمة للاتحاد - عبر فيه الأستاذ كمال الدين محمد عبد الله للأمين العام للاتحاد الإسلامي الدولي للعمل وتمنى له التوفيق والازدهار، وتلاه الدكتور مجذوب خليفة سكرتير نقابة الأطباء، ونائب رئيس اتحاد نقابات الموظفين والمهنيين، وسكرتير اللجنة التنفيذية لفرع الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل في السودان، والدكتور عبد الرحمن محمد سعيد الأستاذ بجامعة أم درمان الإسلامية، ومن الرعيل الأول في مجال النشاط العمالي الإسلامي.

وقوبل الأستاذ جمال البنا طوال إقامته بالحفاوة والكرم السوداني المعهود، وأحاطه الإخوة بالدعوات والولائم التي كانت مناسبات للحديث كما كان الحال في دعوة اتحاد نقابات الموظفين والمهنيين، والأستاذ المرتضى المصطفى مدير عام مصلحة العمل، والدكتور عبد الله سليمان مراقب الوكالة الإسلامية الأفريقية للإغاثة.

بيان مشترك (١)

قدم الاتحاد الوطني لعمال باكستان الدعوة للأخ جمال البنا الرئيس المؤسس للاتحاد الإسلامي الدولي للعمل لحضور المؤتمر الخامس الذي عقده الاتحاد تحت اسم «مؤتمر العمل الإسلامي» خلال المدة من ٩ إلى ١١ نوفمبر سنة ١٩٨٢م في مدينة كراتشي.

وقد استجاب الأستاذ جمال البنا الدعوة، ووصل كراتشي صباح يوم ٨ نوفمبر على متن إحدى طائرات الخطوط الجوية الباكستانية.

وقد حضر الجلسات الثلاثة التي عقدها المؤتمر، وتحدث إلى المجتمعين في صباح الجلسة العامة في اليوم الثالث والأخير للمؤتمر عن العلاقات الطيبة بين باكستان ومصر، ورسالة الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل والعلاقات الوثيقة ما بين الاتحاد الوطني لعمال باكستان والاتحاد الإسلامي الدولي للعمل حتى قبل تكوين الاتحاد الأخير في جنيف في ١٢ يونيو سنة ١٩٨١م.

ونظم الاتحاد الوطني لعمال باكستان للأستاذ جمال البنا سلسلة من الزيارات للتعرف على النشاط النقابي في البلاد، فبالإضافة إلى كراتشي زار سكر وحيدر آباد وبيشاور وماردان، ولم يستطع زيارة كيتا لسوء الأحوال الجوية، وقوبل الأستاذ جمال البنا حيثما سار بمشاعر المحبة والاحترام، واستمرت الزيارة حتى ٢٦ نوفمبر عندما عاد إلى القاهرة.

وخلال مدة الثمانية عشر يوماً تبادل الأستاذ جمال البنا رئيس الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل والبروفيسور شفيق مالك رئيس الاتحاد الوطني لعمال باكستان الأحاديث حول توثيق العلاقات ما بين المنظمتين، ووافقا على تبادل الكتابات والمطبوعات التي يطبعها كل منهما وترجمتها إلى الإنجليزية، والعربية والأردية، وتعهد الاتحاد الوطني لعمال باكستان بنشر المطبوعات التي يزوده بها الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل في طول باكستان وعرضها.

وقدم الأستاذ جمال البنا الدعوة للبروفيسور شفيق مالك لزيارة القاهرة، ولأن يكون ضيفاً على الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل، وقبل البروفيسور شفيق هذه الدعوة، وينتظر أن تتم في أبريل سنة ١٩٨٣م.

وعبر الأستاذ جمال البنا رئيس الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل عن إعجابه الشديد بشعب باكستان وعاطفته الإسلامية العميقة، كما عبر عن تقديره لما وصل إليه الاتحاد الوطني لعمال باكستان من التقدم خلال السنوات الأخيرة، وعبر الأستاذ جمال البنا والبروفيسور شفيق مالك معا عن رضائهما عما بلغه الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل من تقدم وما يرجى له من ازدهار في المستقبل.

(كراتشي في ١١/٢٦/١٩٨٢) (١)

خطاب إلى سماحة قاضي محكمة الشريعة الفيدرالية في إسلام آباد

تقوم المحكمة الفدرالية للشريعة في باكستان بمراجعة القوانين للتأكيد من مطابقتها للشريعة الإسلامية، وهي تعلن في الصحف عن مواعيد النظر في قوانين بعينها، وتدعو كل المعنيين لإرسال اقتراحاتهم أو عقد جلسات للاستماع إلى ملاحظاتهم.

وقد أرسل الأستاذ جمال البنا عقب عودته من رحلته إلى باكستان الخطاب التالي^(١) إلى سماحة قاضي المحكمة الفيدرالية للشريعة.

سماحة رئيس المحكمة الفيدرالية للشريعة.

في يوم عودتي من زيارة هذا البلد العزيز باكستان قرأت بالصدفة في طائرة الخطوط الجوية الباكستانية إعلاناً منشوراً في مجلة «الفجر» الصادرة بالإنجليزية (١٩٨٢/١١/٢٥ م) عن دراسة المحكمة لبعض القوانين في ضوء الشريعة الإسلامية، فاسمحوا - لي يا سيدي - أن أقدم تهاني وتمنياتي وتقديري لهذه المهمة الشجاعة والمجيدة، وإني لمتأكد أن العالم بأسرة - وليس العالم الإسلامي وحده - يتابع هذه التجربة الجديدة بالإضافة في عالم التشريع، وسيحكم تبعاً لنجاحها أو فشلها - لا قدر الله - على الإسلام.

وقد جعلتني المخاوف والطموحات التي تثيرها هذه المسؤولية الجسيمة، أرى أن على واجباً أن أكتب إليكم هذا الخطاب وهو بعد تطبيق للحديث المشهور «الدين النصيحة».

وكرئيس للاتحاد الإسلامي الدولي للعمل، وباعتباري خبيراً في مجالات العمل، فإني أرسل إليكم نسخة من كتابي «الإسلام والحركة النقابية»، وكذلك الملخص الإنجليزي المطبوع له تحت نفس العنوان آملاً أن تضعهما المحكمة في اعتبارها عند نظر قانون النقابات، وبصرف النظر عن هذا الموضوع المعين - أي الحركة النقابية، فإني أومن أن الخصيصة البارزة في أي عقد إسلامي أو تصرف هي أن يكون معقولاً صادراً عن أسباب ومبررات موضوعية صالحة، معطياً الاهتمام اللازم لكل الأطراف التي تتأثر به، وليس الطرف الذي أصدره وحده، ومفسحاً المجال للفريق المضار للدفاع عن نفسه، وهكذا فإن أمراً من الإدارة بفصل أو عقاب عامل يجب أن تتوفر فيه الاشتراطات السابقة حتى لو كان للإدارة الحق في مثل هذا التصرف طبقاً لشروط العقد، إذ يفترض أن يلحظ العقد المقتضيات الإسلامية، إن أي تصرف تحكيمي يمكن أن يعد مخالفاً للإسلام حتى لو لم يمس سوى المال الخاص لصاحبه، وقد كانت نظرية إساءة استخدام الحق إحدى النظريات التي أبدعها الفقه الإسلامي بفضل النصوص الصريحة والجازمة للقرآن الكريم والحديث النبوي، وإني لأمل أن تضع المحكمة الموقرة وجهة النظر هذه في تقديرها باعتبارها مقوماً رئيسياً في العقود والتصرفات.

واسمح لي - يا سيدي - أن أضع تحت نظر المحكمة لآراء التي عبرت عنها في كتابي «الأصلان العظيمان» تجاه المعالجة الواجبة والفهم السليم للقرآن الكريم والسنة النبوية (ومع هذا الخطاب نسخة منه).

واعتقد أن الباب الخاص بالنسخ في القرآن (من ص ١٣٣ حتى ص ٢٠٧)، وكذلك التحفظات على آراء المحققين عن الصحابة تستحق اهتمام المحكمة.

والفكرة العامة في الكتاب هي أننا يجب أن لانشصر أنفسنا في إطار ما وضعه أسلافنا، فلا ريب في أنهم كانوا عظماء، ولكنهم لم يكونوا معصومين، كما أنهم وضعوا آراءهم في ظل مناخ معين، ولهذا فإن الكثير من رواياتهم وأحكامهم قابل للمساءلة، وهي نقطة هامة خاصة في السنة، ولا يمكن أن نأخذ ما وضعه المحدثون ضربة لازب، أو مما لا مناص عنه، أو حتى باعتباره الأمثل.

وفي رأيي المتواضع أننا لن نستطيع مجابهة تحديات العصر بتعقيداته ومتغيراته ومتطلباته بمجرد اقتباس آراء الأسلاف، إنا سنكون أسوأ من «أهل الكهف» الذين ناموا ثلاث مائة سنة وازدادوا تسعاً ثم أرسلوا أحدهم بعملتهم العتيقة، إن عملتهم تلك لم تعد قابلة للتداول، ولا يمكن أن تعد نافذة، وقد وجهنا القرآن الكريم إلى أن نفكر، وندد بالذين قالوا إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مهتدون، ولا مناص من نوع من الاجتهاد إذا كان علينا أن نضع قانوناً إسلامياً يتعايش مع المقتضيات الرئيسية للعصر الحديث.

وصدقني - يا سيدي - عندما أقول : إنني ما كنت لأرسل هذا الخطاب ما لم أشعر أن ذلك واجب مقدس، وأنه يمكن أن يساعد المحكمة في مهمتها الصعبة، فإذا وضعت المحكمة ذلك في اعتبارها، فإنها ستقدر هذا الخطاب وتفسح صدرها له، وليبارككم الله، ويوفق أقدامكم على طريق الخير والنجاح.

(٥)

الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل يبدأ المسيرة

خطة العمل لعام ١٩٨١م - ١٩٨٢م (*)



- ١ -

حول المؤتمر التأسيسي للاتحاد الإسلامي الدولي للعمل جنيف ٦ - ١٠ شعبان ١٤٠١هـ ٨ - ١٢ يونيو ١٩٨١م

في رسالة سابقة بعنوان «الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل، دواعي تكوينه، مفاهيمه، أهدافه ووسائله، العضوية والنظام الإداري» تحدثنا عن هذه كلها بما يغني عن الإشارة إليها مرة أخرى، ووقف الحديث فيها عند اتخاذ الإجراءات لعقد المؤتمر التأسيسي.

واليوم نواصل الحديث بدءاً بما وقفنا عنده في الرسالة الأولى، أعني المؤتمر التأسيسي.

وقد كان عقد هذا المؤتمر مشكلة لما يتطلبه من مال غير موجود وجهد تنوء به العصبية فضلاً عن الفرد، ولكن التفكير وتقليب الأمر على وجوهه المختلفة هدانا لتقرير عقده في جنيف حيث يلتقي في مكان واحد، وخلال وقت واحد مندوبو العمال في مختلف دول العالم لشهود مؤتمر العمل الدولي الذي يعقد في جنيف خلال شهر يونيو من كل عام.

وبهذه الطريقة حلت مشكلتان لا مشكلة واحدة، الأولى تتعلق بالتمويل، إذ لما كان المندوبون يحضرون على حساب منظماتهم أو منظمة العمل الدولية، فلن يكون الاتحاد في حاجة لدفع قيمة تذاكر السفر واستضافة الوفود، والثانية: تتعلق بالتوقيت، إذ ظهر أن من العسير أن يفرغ المندوبون جميعاً في وقت واحد خلاف هذا الوقت، فالوقت الوحيد الذي يفرغ فيه الجميع هو يونيو، ميعاد مؤتمر العمل الدولي.

(*) ملاحظة لهذه الطبعة: لم نعثر في أوراقنا على نسخة من هذه الرسالة، ولم يتسع الوقت للبحث عنها.

ومع هذا فقد اتضح أن بعض المندوبين الذين أعلنوا إيمانهم بفكرة الاتحاد وانضمام منظماتهم إليه قد لا يكونون – بالضرورة – من المندوبين الرسميين الذين سيحضرون مؤتمر العمل الدولي، وقد أمكن تيسير هذه العقبة أيضا عندما أبدت المؤسسة الثقافية الإسلامية في جنيف استعدادها لتحمل ما يتطلبه سفر واستضافة هؤلاء المندوبين.

وبهذا أمكن تذليل كل العقبات وتيسر السبيل أمام عقد المؤتمر.

وخلال المدة من ٦ إلى ١٠ شعبان سنة ١٤٠١هـ (٨ إلى ١٢ يونيو ١٩٨١م) اجتمع في جنيف ممثلون لمنظمات نقابية في السودان والباكستان وبنجلاديش والمغرب والأردن بهيئة مؤتمر تأسيسي للاتحاد الإسلامي الدولي للعمل، بناء على دعوة وجهها إليهم الأستاذ جمال البنا داعية هذا الاتحاد والأمين العام للهيئة التأسيسية له.

وتضمن جدول الأعمال :

(أ) مناقشة مشروع دستور الاتحاد.

(ب) انتخاب قيادات الاتحاد.

(ج) تعيين المقر الرئيسي للاتحاد.

(د) إعلان التكوين الرسمي للاتحاد.

وخلال عدد من الجلسات التي عقد بعضها في أبيهات وصلات وكافيتريا «قصر الأمم المتحدة» بجنيف حيث كانت تعقد اجتماعات مؤتمر العمل الدولي، أو قاعة البلدية التي أستوجرت لذلك خاصة، عقد المندوبون عددا من الجلسات ناقشوا فيها مشروع الدستور الذي كان قد أعد سلفاً باللغة العربية والإنجليزية، ودارت المناقشات بالعربية والإنجليزية، وأدخل عدد من التعديلات، كما انتخب المندوبون أعضاء المكتب التنفيذي برئاسة الأستاذ جمال البنا، وعضوية مندوبين من السودان وباكستان والمغرب والأردن، أما نقطة تعيين المقر الرئيسي للاتحاد، فقد أرجأ المندوبون البت فيها إلى مؤتمر تأسيسي آخر يعقد خلال عام، تكثف خلاله الاتصالات بحكومات بعض الدول المرشحة لذلك وحتى يتم ذلك اكتفى بتكوين مكتب اتصال في جنيف.

وفي يوم ٨ شعبان سنة ١٤٠١هـ (١٠ يونيو ١٩٨١م) أقام المؤتمر حفل استقبال بمطعم مكتب العمل الدولي، ومع أنه كان أصغر حفل استقبال أقيم في هذه الدورة لأنه لم يوجه إلى كل المندوبين، وإنما إلى مندوبي الدول الإسلامية، ولأنه اتسم بالاقتصاد الشديد وحذف كل ما يمت إلى الخمر – فقد حضره جم غفير، على رأسهم رئيس مؤتمر العمل الدولي – وهو الوزير السنغالي المسلم للشئون الاجتماعية والعمل في السنغال.

وفي الجلسة الأخيرة للمؤتمر يوم الجمعة ١٠ شعبان سنة ١٤٠١هـ (١٢ يونيو سنة ١٩٨١م) أنهى المؤتمر أعماله بإعلان تكوين «الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل».

وبهذا تحقق – في جو هادئ بعيد عن الدعايات واللافقات والمظاهر التقليدية التي ترتبط عادة بمثل هذه المناسبة – هذا الإنجاز العظيم، وهذا الأمل الذي طالما بدأ بعيداً وصعباً أمام الجميع، فله الحمد والمنة أن اصطفانا لهذا، وأن هدى مسيرتنا على الطريق، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

وفي الكلمة الختامية لفت الأستاذ جمال البنا الانتباه إلى النقط الآتية التي تمثل عناصر الجودة والإبداع في هذا الاتحاد، وتجعله إضافة جديدة وبناءة في عالم المنظمات والهيئات.

وهذه النقط هي :

أولاً : أن ربط الحركة النقابية بالإسلام يعني ربطها برسالة حضارية عظمت في بناء الحضارة الإنسانية، وقدمت نظاماً اجتماعياً واقتصادياً متكاملًا وصنعت أرفع النماذج الإنسانية بدءاً من الرسول العظيم حتى الخلفاء الراشدين، والصحابة المهديين ثم من تبعوهم بإحسان، ولم يخل منهم مصر من الأمصار، وزمن من الأزمان.

ثانياً : أن هذا الربط سيقضي على الخواء الروحي والفراغ النفسي الذي تستشعره العضوية النقابية لما تقتصر عليه النقابية التقليدية من طابع مادي – مهني – ويجعل بعض العناصر النقابية النابذة تتحاز للنظرية الماركسية التي تقدم تأصيلاً للتطور الاجتماعي يرتبط بالعمل، كما سيحصن الحركة النقابية من تسلل الشيوعيين إليها واستخدامهم لها أداة لتحقيق السياسات والمخططات الشيوعية وإثارة القلق والاضطراب في المجتمع. وفي الوقت نفسه فإنه سيعصم القيادات النقابية من الاستخذاء أمام الحكومات والاستسلام لما يمكن أن يلوح به الحاكم من ترغيب أو ترهيب بحيث لا تكون الحركة النقابية ما هي عليه الآن في كثير من الدول ألعبوبة الحكومة وأداتها لتحقيق السياسة التي تراها، بصرف النظر عن اتفاق ذلك مع إرادات العمال أو مقتضيات العدالة.

ثالثاً : أن هذا الاتحاد يقدم أساساً للسلام الاجتماعي، وفيصلاً في علاقات العمل تنقله النقابات، ولا يستطيع أصحاب الأعمال أو الحكومات رفضه، وذلك هو العدل الإسلامي، وبهذا تتحول «المطلبية» و«الفئوية» إلى «موضوعية» و «مبدئية» وينتفي الصراع الطبقي.

وللمتخربين أن يقولوا إن العدل الإسلامي ليس إلا كلمة، أو شعاراً، إن الحرية ليست إلا كلمة، والمساواة ليست إلا كلمة وإنصاف العمال، وديكتاتورية البلوريناريًا ليست إلا كلمات، وقد وضع الإسلام الضوابط العريضة والمحكمة للعدل في وضوح وتمييز، فبعد أن عمق حاسة العدالة بالآيات والأحاديث التي لا تحصى لتكون حامية للعدالة وكاشفة لإساءة التطبيق حرم الاكتناز والربا وكافة صور الاستغلال وأوجب الزكاة والإنفاق وأقام المجتمع الإسلامي على أساس التكافل الاجتماعي، ووضع الخلفاء الراشدون الأمثلة والسوابق عند التطبيق، ولو طبق هذا كله – أو حتى بعضه – لتحقق العدالة ولانتهى الاستغلال، فلا يلوم أحد الإسلام، وإنما يلوم الذين لا يريدون تطبيق الإسلام أو أخذ توجيهاته مأخذ الجد.

إن استكشاف «العدل الإسلامي» وتأصيله باعتباره الطابع الرئيسي للإسلام والمحور الأساسي للعلاقات عامة، وعلاقات العمل خاصة يمثل تجديدًا حاسمًا وجذريًا في مجالي الفكر العمالي والإسلامي، فهو في مجال الفكر العمالي يحل الموضوعية المبدئية محل المطلبية الذاتية، وهو في مجال الفكر الإسلامي ينقل مركز الثقل من الدائرة التقليدية المقررة – دائرة العبادة أو الفضيلة – إلى دائرة العدالة.

رابعاً : إن استلزام الإسلام سيعيد إلى العمل أخلاقياته التي أهدرها العصر الحديث وضحي بها عندما تعارضت مع الأساس المادي الذي قام عليه المجتمع الليبرالي والاشتراكي على سواء، وستنسحب هذه الأخلاقية على مضمون العمل بحيث لا يكون إلا طيباً حلالاً تستبعد منه كل الممارسات الشائنة أو الضارة أو التي تقوم على استغلال أو غرر أو غدر أو سرف أو قسوة.. الخ. كما ستنسحب على الأداء بحيث يتسم بالإخلاص والإتقان وأداء العمل حقه، وعلى ما يوجد العمل من علاقات، بحيث لا تكون لحمته أو سداه الحقد من العمال على أصحاب الأعمال أو الاستغلال من أصحاب الأعمال للعمال.

لأن الإسلام يحرم هذا وذاك، ويجعل حقوق أحد الفريقين واجبات الفريق الآخر، فإذا لم يتحقق هذا تمامًا فإن التحقيق الجزئي يحسم أسوأ ما في الموضوع، أو يمكن من أداء الواجبات بالأمانة، ونيل الحقوق بالعدالة.

وأخيراً فإنه سينسحب على العمل النقابي، فيقضي على الانتهازية المتفشية فيه.

خامساً : أن صغر البداية واقتصارها على خمس دول يجب أن لا يوهن عزيمتنا لأن هذا – من ناحية – يتفق مع أصول البدايات التي تحكم الأفراد والهيئات فكل واحد من هذه يبدأ صغيراً ثم يكبر شيئاً فشيئاً حتى يبلغ أشده بعد أن يكون قد سلخ سنين عدداً، هو لا يبدأ أبداً كبيراً فضلاً عن أن يكون عملاقاً كما قد يروق للبعض إدعاء ذلك، ولو بدأ كبيراً فماذا يدخر للسنوات التالية؟ وكيف يكون كبيراً من البداية إذا كان هذا الكبر يتطلب جهداً ووقتاً لا يمكن أن يتوفرا إلا بعد البداية بالفعل؟

ومن ناحية أخرى، فإن هذا اتحاد من نوع جديد، لأنه على خلاف الاتحادات الأخرى لا يعني – في الدرجة الأولى – باتساع رقعة تمثيله الدولي وشمول عضويته لكل المنظمات، وإنما هو يعني – أولاً وقبل كل شيء – بالإيمان، ولا يتقبل أي منظمة عمالية لا تكون مستعدة للإيمان بفكرته والالتزام بها.

وهو لا يسيع تقبل نقابات لا تؤمن بالمثل والمبادئ الإسلامية حتى ولو تضخمت عضويتها وامتلات خزينتها.

ومع هذا فمن قال أن تمثيل الاتحاد محدود؟ إن المسألة ليست مسألة عدد الدول، لأن هذا يطمس الحقيقة الهامة، حقيقة حجم الدولة، فمن الدول الإسلامية من لا يزيد عدد سكانها عن مليون أو مليونين أو ثلاثة ملايين، ودولة مثل بنجلاديش تعدل عشرة أمثال هذه الدول مجتمعة لأن فيها مائة مليون مسلم، كما أن في باكستان ثمانين مليون مسلم وبنجلاديش وباكستان دولتان من أربع دول هي أكبر الدول الإسلامية في العالم، ولا يفوق بنجلاديش حجماً سوى إندونيسيا، ولكن إندونيسيا تعرضت منذ وقت طويل لضغوط وجهود صليبية نالت من إسلام بعض أهلها.

فمدى تمثيل الاتحاد ليس كما يوحي به عدد الدول، وتتغير الصورة عند معرفة حجم سكان الدول التي يمثلها الاتحاد.

سادساً : أن الاتحاد عندما يبيح العضوية فيه للنقابات – كما يبيحها للاتحادات – فإنه يطبق مقتضيات طبيعته الخاصة من ناحية ومبادئ الديمقراطية النقابية من ناحية أخرى.

فلما كان الاتحاد عقائدياً بالدرجة الأولى، فإن ما يهم هو إيمان الجماهير العريضة به، وهذا ما يتأتى بصورة أفضل عند انضمام النقابات مباشرة، الأمر الذي قد لا يتم بهذه الصورة إذا جاء الانضمام من الاتحاد القومي، الذي قد لا يبلغ دعوة الاتحاد الإسلامي إلى منظماته بالدرجة المطلوبة لمشغولية قياداته بمسئوليات قومية عديدة.

ومن ناحية أخرى فإن انضمام النقابات يكون أكثر تحقيقاً للديمقراطية النقابية لأنه يعطي النقابات الحق في أن تقرر بنفسها ولنفسها أمراً هاماً وحساساً وله مغزاه، صحيح أن ضرورات التنظيم تقتضي التزام النقابات بالتسلسل التنظيمي والإداري للبنيان النقابي، إلا أن هذا لا يعني ضرورة تركيز السلطة في يد الاتحاد القومي بصورة تحيف على الديمقراطية، وتحول دون جعل النقابة منبع العمل، وصاحبة القرار.

والمشاهد أن الحركة النقابية في كثير من الدول تحررت من وصاية الدولة لتقع في أسر قيادة الاتحاد العام الذي عادة ما يبعد عن القاعدة بقدر ما يرتبط بالسلطة، وهي ظاهرة لا يمكن أن تكون محل الاستحسان على الأقل من زاوية الديمقراطية النقابية.

سابعًا : أن الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل على نقيض الاتحادات العمالية التقليدية يفسر كلمة العمل تفسيرًا واسعًا ويأخذها بالمعنى القرآني بحيث تضم كل الذين يعملون سواء لقاء أجر أو كسب أو غير ذلك، فيمكن للفلاحين وللجمعيات التعاونية ولجمعيات ربات البيوت أن تنضم إلى الاتحاد.

كما أنه لا يفرق بين عمل يدوي وعمل ذهني، واتحادنا في هذا لا يلتزم فحسب بتوجيهات القرآن، بل هو أيضا يتفق مع سير حركة العمالة واتجاهات الحديثة التي تزيد من عمالة الخدمات والياقات البيضاء والتوزيع.. الخ، قدر ما يبعد عن الشعارات أو الممارسات التي كانت ذائعة في القرن التاسع عشر، ولا مكان لها في هذا العصر، ونحن اليوم نسمع عن أحدث حركات التجديد النقابية التي يقوم بها عمال بولندا أنها تستهدف تكوين نقابة للفلاحين، فالإتحاد الإسلامي كان في اتباعه للتوجيه القرآني أصدق حسًا وتمشيًا مع العصر من التنظيمات النقابية التقليدية التي تقتصر عضويتها على الإجراء فحسب.

ثامنًا : أن هذا الاتحاد رغم حداثة العهد وصغر الحجم، فإنه قد خدم فكريًا ونظريًا ما لم تخدم به اتحادات أخرى أعرق عهدًا، وأكبر حجمًا، وأكثر مالا، فحتى قبل أن يعلن التكوين الرسمي للاتحاد، كان أمام المندوبين ثلاثة كتب تشرح فكرة الاتحاد وتعالجها من مختلف المنطلقات والزوايا.

الأول : الكتيب التعريفي الذي يعرض الفكرة العامة للاتحاد ومبررات تكوينه، والوسائل والغايات والعضوية.. الخ، والكتاب الثاني هو «أزمة النقابة» وهو يستعرض الأزمة النقابية في المجتمع الرأسمالي باعتبارها النقيض الجدلي للرأسمالية، الذي يوجب عليها أن تعاشها وأن تقاومها في الوقت نفسه أن تكون «دكتور جيكل» و«مستر هايد» وما ينشئه هذا الدور المزدوج والمتعارض من مفارقة، وفي المجتمع الشيوعي الذي يجعل النقابات «السير ناقل القوى» وهو التشبيه الرسمي والمقرر للنقابات في التنظير الماركسي والسوفيتي هو ما يجرّد الحركة النقابية من أي استقلالية أو أصالة أو مبادأة وما يربطها ربطًا ميكانيكيًا بالحزب، ويجعلها أدواته في توصيل أو امره للجماهير، والكتاب دراسة فنية خالصة تنتهي إلى أن العلاج الوحيد للأزمة النقابية هو الإسلام ويضرب المثل لذلك بدعوة الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل. أما الكتاب الثالث فهو «الإسلام والحركة النقابية»، وهو يفند ما يدعيه البعض من تعارض ما بين الإسلام والنقابية، ويثبت أن الإسلام يدعو إلى النقابية، وأن الاتفاقيات الجماعية التي هي عماد العمل النقابي في المجتمعات ذات الاقتصاد الحر، هي ما توجهه الآية ٢٨٢ من سورة البقرة، وأن المجتمع الإسلامي القديم أقر «أسلاف» النقابات ووكّل إليها اختصاصات تفوق الاختصاصات التي تتمتع بها النقابات الآن، وألحق في آخر هذين الكتابين مشروع دستور الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل.

فأي اتحاد موجود يمكن أن يفخر بمثل هذه الدراسات والمعالجات الفنية والنظرية لفكرته، رغم ما يتوفر لمعظمها من أموال وخبرات ورجال.

تاسعًا : أن قيام هذا الاتحاد على أساس إسلامي لا يثير أية حساسية ولا يكون عقبة أمام عالميته، ودعونا نبدأ بالعالم الإسلامي الذي تكون الأغلبية الساحقة فيه من المسلمين، وتكون النقابية الإسلامية فيه مثل الاقتصاد الإسلامي والسياسة الإسلامية والآداب والنظم الاجتماعية الإسلامية لا تثير شيئًا لأنها تنطلق من دين وعقيدة الأغلبية الساحقة.

وبالنسبة للدول الأخرى التي لا تدين بالإسلام أو تكون بها أغليات غير إسلامية، فمن المحقق أن الإسلام أقرب إليها من «الاشتراكية العلمية» التي لا ترى في الأديان كافة سوى «أفيون الشعوب» وتعمل جاهدة للقضاء عليها سواء كانت إسلامية أو مسيحية، فلماذا نتقبل هذه المجتمعات نقابية ماركسية معادية لدينها ولا تقبل نقابية

إسلامية متسامحة مع دينها؟ إن سماحة الإسلام جزء ثابت من التاريخ الإنساني والعالمي، وقد اعترف به حتى أعداء الإسلام، لأنه مما لا يمكن أن يجحد فالتنكر لمثل هذا الاتحاد سواء جاء من نقابيين مسلمين أو غير مسلمين لا يمكن أن يعود إلا إلى الجهالة من ناحية، أو الجمود على الأوضاع، والعزوف عن كل تجديد من ناحية أخرى، وهي اعتبارات لا تعيننا، وقد أصدر التاريخ حكمه عليها في الماضي، وسيصدر عليها حكمه في الحاضر.

وقد تضمن دستور الاتحاد مادة تتيح للمنظمات غير الإسلامية الانضمام والحق في العضوية الكاملة إذا تعهدت باحترام دستور الاتحاد والإيمان بالعدل الإسلامي، وليس في هذا مفارقة، بل إنه أمر طبيعي؛ لأن الإسلام جاء بعد الأديان الأخرى، وهو يعترف بها وينسب الخلاف إلى التحريف في النصوص وإرادات رجال الدين، والإسلام بعد ليس حكرًا للمسلمين، إنه إرث للبشرية بأسرها.

عاشراً : أن هذا الاتحاد يعلن بصراحة أنه لا يتدخل في سياسات الدول الأعضاء، ولا يتورط في خلافاتها ومنازعاتها؛ لأنه لم يقم لتعميق هذه الخلافات والوصول بها إلى الجماهير، إنه قام للوحدة ولجمع الصفوف، ولا يمكن أن تجتمع الصفوف والخلافات السياسية قائمة ألا يتجاوز هذه الخلافات كلية، وليس من اختصاص الاتحاد، ولا مما يدخل في سلطته الحكم على هذه الخلافات، ولا يعني دخول هذا الميدان إلا التمزق والتحزب والخضوع لفريق، ومعاداة فريق، والسوابق الشاهدة على جريرة التورطات الحزبية والتيارات السياسية على الحركة العمالية الدولية عديدة من أول اتحاد عمالي دولي ظهر مع بداية القرن حتى تمزق الاتحاد الدولي للعمال العرب منذ بضع سنوات.

هذه هي عناصر الجدة والإبداع في الاتحاد الإسلامي الدولي التي جعلت الأستاذ جمال البنا يشبهه في مقدمة كتابه "الإسلام والحركة النقابية" دعوة هذا الاتحاد بفلك نوح، التي فيها وحدها النجاة من الطوفان.

وقد دفع المندوبون الذين أعلنوا تكوين الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل في ١٠ شعبان ١٤٠١ هـ الفلك إلى البحر، وأخذت تجري بهم في موج كالجبال، ولكن الله تعالى هو مجريها ومرسيها وهو راعيها وحاميها، وهو الذي سيكتب لها الأمن من الأخطار والتغلب على العقبات، وما مثل الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل.. والآخرين المترصدين به والحاسدين له إلا كما قال الشاعر :

أيدتهم قرابة وقبيل وأرى الله وحده لك أيد
فتولاك والليالي حبالى وتولاك والحوادث تولد
ورمي عنك والرماة كثير نصفهم واجدون والنصف حسد

* * *

خطة العمل لعام ١٩٨١م - ١٩٨٢م

بعد أن انتهت جلسات المؤتمر التأسيسي وأعلن تكوين الاتحاد بدأت اجتماعات المكتب التنفيذي لدراسة ما تكون عليه خطة العمل لسنة ١٩٨١م - ١٩٨٢م ودارت الخطة أساساً حول جانبيين المفاهيم الخاصة بدعوة الاتحاد وأهدافه وفلسفته.. الخ، والجانب الثاني تعزيز العضوية سواء في الدول التي أعلنت المنظمات النقابية فيها انضمامها أو التي لم يتيسر الاتصال بها وتبليغها الدعوة واكتساب عضويتها.

الجانب الثقافي :

تضمن هذا الجانب المشروعات الآتية :

أولاً : إقامة مسابقة للدراسة بالمراسلة لعدد يتراوح ما بين ٢٠٠ و ٥٠٠ دارس في المنطقة العربية (السودان - المغرب الأردن) تقوم على أساس تسليم كل دارس عدداً من الكتب النقابية والإسلامية، وتكليفه دراستها ثم الرد على أسئلة تحريرية، مع إتاحة الفرصة للدارسين الاجتماع بالمؤلف في مناسبة سابقة للرد على ما قد يغمض عليهم من العبارات بالكتب المرسله، ثم تصحح الإجابات ويُعطي المتفوقون جوائز رمزية.

وأسلوب الدراسة بالمراسلة من الأساليب التنقيفية التي لم تنل ما هي جديرة به من اهتمام مؤسسات الثقافة العمالية في الوطن الإسلامي رغم أنها أرخص الوسائل، والوحيدة التي لا تتطلب تفرغ الدارسين أو تخصيص أماكن، أو القيام بإشراف إداري.. الخ، وهي الوحيدة التي تتفق مع متطلبات الدول النامية ذات الموارد المحدودة في كل شيء سواء كان ذلك الكوادر الفنية أو الموارد المالية.

ومن حسن الحظ أن المكتبة النقابية الإسلامية، ويمكن القول دون مبالغة - مكتبة الاتحاد - تتضمن الأعداد الكافية من الكتب التي تغطي هذه الدورة بحيث لن يكون هناك نقص لا في المراجع ولا في المؤلفين.

ومع أن فكرة منح المتفوقين جوائز ليست إلا عملية تكميلية، وليست من صلب الموضوع، إلا أن الأوضاع الحالية التي تستبد بظروف كثير من العاملين تجعل لها أهمية أكبر مما يكون لها من الناحية الأصولية، ومن هنا فنتجه النية إلى أن تكون راجحة بحيث يصل مجموعها للدورة الواحدة قرابة مائتي جنيه (أو دولار) ينال الأول ٧٠ جنيهاً، والثاني ٥٠ جنيهاً، والثالث ٢٥ جنيهاً ويقسم الباقي على ثلاثة آخرين.

ويعقد بكل قطر (السودان - المغرب - الأردن) دورة مستقلة وإن تفاوت أعداد الدارسين بكل دورة.

ثانياً : ترجمة كتابي «الأزمة النقابية» و «الإسلام والحركة النقابية» من تأليف الأستاذ جمال البنا إلى الإنجليزية والفرنسية وطبع ثلاث آلاف نسخة من كل طبعة.

ولا نرى لتعريف القارئ بهذين الكتابين أفضل مما أورده الكاتب نفسه على غلاف كل واحد منهما.

فعن كتاب «الأزمة النقابية» جاء :

"يقدم هذا الكتاب تشريحاً اجتماعياً وفنياً لكبرى المنظمات الجماهيرية وأعظمها أهمية : النقابات، فالنقابات قد ظهرت كبديل جذلي للرأسمالية أو كرد فعل لها، وهي بهذه الصفة لا تستطيع أن تقضي عليها وإلا قضت على نفسها، وفي الوقت نفسه فلا بد أن تقاوم حريتها في العمل وهو جوهر الرأسمالية، وهكذا أصبحت نوعاً من الحليف للدود للرأسمالية تقاومها وتعايشها.

وفي المجتمع الشيوعي فقدت الحركة النقابية أصالتها، وأصبحت تبيعة للحزب أو بالتشبيه الماركسي المقرر «سير ناقل القوى» تنقل الحركة والطاقة من الحزب إلى الجماهير فهي مجرد «ناقل».

والنقابات في المجتمعات الرأسمالية والشيوعية على السواء «مادية الطبيعة» وأوجد هذا نوعًا من التخلخل في تنظيمها كهيئات قومية كبرى.

وبالإضافة إلى هذا كله، فإنها تفتقر المعايير الموضوعية التي تبني عليها مطالبها وتحدد بمقتضاها سياستها.

هذه هي عناصر الأزمة النقابية ولعلاجها يقدم المؤلف نمطًا جديدًا من النقابية هي «النقابية الإسلامية».

وعلى كتاب «الإسلام والحركة النقابية» جاء :

«قد نجد عددًا محدودًا من الكتب عن الإسلام والعمل، ولكننا لا نجد كتابًا واحدًا عن الإسلام والحركة النقابية، فهذا الموضوع تحاماه المفكرون المسلمون كأنما هو من «اللامساس» المحرم لما سبق إلى الأذهان أن الحركة النقابية لا تتمشى مع المبادئ والمثل والتقاليد الإسلامية.

لتنفيد هذا الظن كتب المؤلف كتابه، وقد بدأه بفصل موجز عن ماهية الحركة النقابية، ثم تحدث عن جريرة تجاهل الفكر الإسلامي المعاصر للحركة النقابية، وفي الفصل الثالث - حكم التاريخ - أثبت بالوقائع أن المجتمع الإسلامي القديم تقبل المنظمات التي تعد أسلاف النقابات، ويطلق عليها «الأصناف» وأعطى إحدى النقابات ولاية واسعة، ودعم هذا في الفصل الرابع من الناحية النظرية والمبدئية، ثم ختم كتابه بتقديم تصور عن النقابية الإسلامية كما تبلورها «الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل» الذي دعا إليه الكاتب وأشرف على تكوينه» أ.هـ.

وهكذا نرى أن هذين الكتابين يعالجان الحركة النقابية من منطلقين مختلفين لينتهي إلى نهاية واحدة هي النقابية الإسلامية، وما كان يمكن لغير الأستاذ جمال البنا معالجة هذا الموضوع بالمستوى المطلوب من الإحكام؛ لأن من يحكم العمل قلما يحكم الإسلام، ومن يحكم الإسلام قلما يحكم العمل، وقد توفر للأستاذ جمال البنا إحكام الموضوعين.

ولا ريب أن تقديم ترجمة إنجليزية تنشر في الدول الإسلامية المتحدثة بالإنجليزية كالباكستان وبنجلاديش ونيجيريا وكينيا، وأخرى بالفرنسية للدول الإسلامية المتحدثة بالفرنسية في غينيا وتوجو ومالي.. الخ، سيعمل على إيجاد وعي إسلامي نقابي يتبلور في «الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل»، وبهذا يكون هذا المشروع من أفضل المشروعات لخدمة الفكر الإسلامي والمجتمعات الإسلامية والحركات النقابية فيها.

ثالثًا : إصدار نشرة عن الاتحاد تتضمن أخباره وبعض البحوث، وتصدر كل شهر باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، وأهمية هذه النشرة لا تخفي كرباط يربط الفروع والمنظمات المنضمة للاتحاد بعضها ببعض، كما تنصدي لمناقشة بعض المشكلات النظرية، سواء كانت نقابية أو إسلامية، ويفترض أن تكون في حدود ٨٠ - ١٢٨ صفحة من القطع الكبير.

رابعًا : تكوين مكتب للترجمة والنشر وفاء للاحتياجات المتزايدة في هذا المجال، والتي ذكر بعضها، ولما كانت مصر قد حرمت - مؤقتًا وحتى تزول بعض الأسباب العارضة - من أن تمثل في الاتحاد بمنظمات عمالية، فقد ارتوي بصفة أولية أن تكون مركز هذا المكتب مدينة القاهرة، وسيؤدي هذا غرضًا مزدوجًا الأول : أنه سيكون بمثابة جسر ما بين الاتحاد ومصر التي لا ينكر أحد ثقلها ومكانتها في العالم الإسلامي، وما قدمه شعبها من تضحيات في سبيل القضية العربية والإسلامية بصفة عامة، وليس من مصلحة أحد تقطيع الجسور، وهدم الأواصر والصلات ما بين الدول الإسلامية بعضها بعضًا خاصة وأن الاتحاد لا يتورط في السياسات الداخلية والخارجية للدول، والثاني : أن القاهرة تقدم من الخبراء والإمكانات ما لا يتوفر في غيرها، بأقل تكلفة ممكنة بحيث لا تعجز الموارد المحدودة للاتحاد أمامها.

خامساً : البدء في المرحلة الأولى من مشروع «المعهد الإسلامي الدولي لدراسات العمل والتدريب المهني» وهذا مشروع جليل يستهدف تقديم دراسات العمل من منطلق إسلامي، الأمر الذي لا يوجد حتى الآن كما يعني بتقديم التدريب المهني باعتباره مفتاح المهارات وأهمية ذلك والحاجة الملحة إليه، مما لا نرى أنفسنا في حاجة لإيضاحه، لأنه واضح لكل ذي عينين.

ويوجد لدي الاتحاد دراسة مفصلة عن هذا المشروع – أو على الأقل – عن المرحلة الأولى فيه – وهي التي تختص بدراسات العمل، وهذه الدراسة تتناول شعب المعهد، ومواد كل شعبة، وطريقة الدراسة، والمناهج والمدة.. الخ، ويقترح مبدئياً أن يكون مركزه بالخرطوم، وهناك اهتمام بمثل هذا المشروع وعناية من الحكومة به، ويعتقد أنها على استعداد لتقديم معونة عينية لدعمه في شكل مقر مؤقت أو ما يشبهه.

أما الجانب الثاني من خطة العمل والذي يستهدف تعزيز العضوية فإنه يضم عددا من الزيارات لدول العالم الإسلامي يقوم بها قيادات الاتحاد المؤهلة لذلك وتدرس الأوضاع النقابية فيها على الطبيعة وتتصل بأفضل المنظمات وأكثرها استعدادا للتجاوب مع دعوة الاتحاد، كما قد تضم هذه الزيارات زيارة مراكز تكتلات العمال المسلمين المهاجرين الذين يتعرضون لمظالم عديدة وتنتقص حقوقهم رغم الضمانات الدولية الصادرة لحماية العمال المهاجرين.

أن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن، من أين يمكن للاتحاد الوليد أن يقوم بهذه المشروعات الكبيرة؟ والرد يشمل على شقين :

الشق الأول : أن هذا الاتحاد عندما يقوم بمشروعات أو زيارات.. الخ، فإنه لا يسلك – بالضرورة – مسلك الاتحادات أو الهيئات الأخرى، إنه يضغط المصروفات إلى أقصى درجة، ويعتمد على وسائل ذاتية وأساليب من التقشف، وضغط المصروفات توفر ما يقرب من نصف التكلفة، وقد عمل دعاة الاتحاد متطوعين لمدة ثلاثة أعوام سابقة، واليوم يمكن أن يكون تحت تصرف الاتحاد موارد محدودة تتمثل في رسم العضوية والاشتراك، ويمكن أن تقدم «نواة» لتنفيذ بعض هذه المشروعات.

والشق الثاني : أن الاتحاد سيحاول – كما تفعل ذلك كل الاتحادات الأخرى – توقيع بعض اتفاقيات المعونة الفنية مع المنظمات الدولية المعنية، وبذلك يتوفر له الموارد التي تمكنه من تحقيق هذه المشروعات وينص دستور الاتحاد على أنه مستقل تماماً عن الحكومات والهيئات والمنظمات الأخرى، ولكنه يتعاون معها شأن أي هيئة عامة لا تعمل في فراغ، كما ينص الدستور أن من بين موارد الاتحاد الهبات والمعونات غير المشروطة.

وقد تضمنت توصيات المؤتمر التأسيسي توصية عن "الاتصال بكافة الهيئات الإسلامية للمساهمة في تكوين صندوق تأسيس للاتحاد لإرساء قواعده ولتحقيق أهدافه والتصدي للمؤامرات التي يدبرها أعداء الإسلام".

وليس لدى الاتحاد ما يخفيه أو يأنف من إعلانه، وفي نزاهة شخصيات القائمين عليه ما يدفع عنه أي شائبة، أما الذين يريدون التلويث والصيد في الماء العكر ممن أحقنهم قيام هذا الاتحاد فعليهم أن يسألوا أنفسهم أولاً كم تنفق اتحاداتهم؟ وعلى أي أوجه الإنفاق؟ ومن أين يتسنى لهم المال؟ وعندئذ سيجدون أن من الخير لهم – وبيوتهم من زجاج – أن لا يقذفوا الشرفاء بالحجارة، فليس سرّاً أن الاتحادات العمالية القومية، فضلاً عن الدولية، تعيش على إعانات حكوماتها، وأن اشتراكات النقابات فيها لا تمثل إلا جانباً ضئيلاً ومتأرجحاً من مواردها.

دستور الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل

ديباجة

بعون الله وتوفيقه.

وانطلاقاً من الشعور العميق بواجب إنهاء الشعوب العاملة كافة والإسلامية خاصة. وإيماناً بأن هذا لا يمكن أن يتم إلا باستلهاهم قيم ومبادئ الإسلام الذي هو البلورة الأخيرة للأديان السماوية، وجعل العدل الإسلامي أساساً للقيم، وفيصلاً في العلاقات.

وتوحيداً للجهود في سبيل ذلك.

أسننا نحن الموقعين أدناه باسم منظماتنا : «الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل».

«رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ».

الفصل الأول

التموين - المقر - اللغة الرسمية

المادة (١)

في يوم الجمعة العاشر من شهر شعبان سنة ١٤٠١ هـ (الموافق الثاني عشر من شهر يونيو حزيران) سنة ١٩٨١م وبمدينة جنيف تأسس طبقاً لهذا الدستور «الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل».

المادة (٢)

المقر الرئيسي المؤقت لهذا الاتحاد هو مدينة

ويعاد النظر في هذا المقر في أقرب مؤتمر للاتحاد، ويحدد المقر الدائم تبعاً لما يراه المؤتمر بأغلبية ثلثي الأصوات.

المادة (٣)

اللغة العربية هي اللغة الرسمية للاتحاد، على أن الاتحاد يستخدم كافة اللغات الأخرى التي تستخدمها الشعوب الإسلامية، ويعد النص العربي هو النص المعتمد.

* * *

الفصل الثاني

المفاهيم

المادة (٤)

يقوم هذا الاتحاد على أساس تلاقي وتفاعل الإسلام والعمل طبقاً للمفاهيم التالية :

المادة (٥)

(أ) الإسلام هو نهاية مسيرة البشرية للتعرف على الله وخاتم الأديان السماوية وبلورتها، وهو لا يستشعر حساسية نحو الأديان الأخرى، ولا يفرق بينها ؛ لأنه يرى أنها كلها من الله، وأن أنبياءها رسل مكرمون. وقد تحدث نبي الإسلام عن بقية الأنبياء كإخوة، وعن الدين كبناء متكامل إلا ثغرة جاء الإسلام ليسدها.

وإنما حدث الخلاف نتيجة لتحريف رجال الدين ورغبتهم في احتكار الدين واستغلاله لمآربهم.

والإسلام يؤمن تمامًا بحرية الاعتقاد للمسلمين ولغير المسلمين، ويحترم حق كل واحد فيما يعتقد، ويرفض أي تدخل في مجال العقيدة، ما لم يؤد ذلك إلى إساءة محققة إلى المجتمع، ويكون التدخل منصبًا على العمل وليس على الفكر.

ولا يقر الإسلام أي وصاية بين الإنسان والله، ولا يعترف بأي صورة من صور الكهنوت.

(ب) الإسلام في مفهوم الاتحاد هو القرآن الكريم، والصحيح الثابت من السنة النبوية - وفهما فهمًا سليمًا، دون تعسف أو ترخص أو تقييد بمذهب دون آخر.

(ج) المقوم الذي يعني الاتحاد بوجه خاص من بين المقومات الإسلامية الأخرى ويتطلب الإيمان به كشرط للعضوية هو «العدل الإسلامي» لأنه الأساس والمعيار في تحديد العلاقات، وتعيين الحقوق والواجبات بحيث يستبعد التحكم والاستغلال.

والعدل - فيما يرى الاتحاد - هو الطابع الرئيسي للإسلام، والقيمة الاجتماعية له، ومهما اختلفت الاجتهادات أو تفاوتت الأفهام فسيظل هو العدل الذي لا يمكن الخلط بينه وبين الظلم والاستغلال الكريه.

ويتميز العدل الإسلامي بموضوعيته وقداسته الناشئتين من أنه منزل من الله، وليس من الدولة أو الأفراد، وبهذا يستعصي على التلاعب والتحايل، ويصبح ملزمًا للدولة والأفراد على سواء.

المادة (٦)

(أ) المقصود بالعمل في هذا الاتحاد هو العمل بالمعنى القرآني وليس العمل بالمعنى التقليدي الضيق أو الاصطلاحي الشائع الذي يحصر العمل في العمل المأجور أو العمل الاقتصادي، وقد جاءت كلمة العمل ومشتقاته في القرآن مقرونة في معظم الحالات بالصالحات، أو كمبرر للثواب والعقاب في الحياة الدنيا وفي الآخرة، مما يدل على شموله وعمومه لكل صور العمل، وطبقاً لهذا فيمكن من ناحية المبدأ لكل الذين يعملون سواء كان عملهم يدويًا أو ذهنيًا لقاء أجر أو كسب أو غير ذلك أن يمثلوا عن طريق منظماتهم في الاتحاد.

ومع هذا فستظل النقابات باعتبارها الهيئات التي تضم بالفعل معظم العاملين هي عماد الاتحاد دون تفرقة بين عمال يدويين وذهنيين يعملون في قطاع عام أو خاص أو حكومة أو خدمات.

وبجانب العضوية العاملة للنقابات، يعمل الاتحاد لتوثيق علاقاته باتحادات الطلاب، وجمعيات ربات البيوت، والجمعيات التعاونية، والروابط الفلاحية، والمنظمات الإسلامية الأخرى.

إن هذا التحديد في بنیان الاتحاد وتنظيمه سيكفل له الخروج من قوقعة البلوريتاريا التي كادت أن تصبح إحدى حفريات القرن التاسع عشر وتناقض تطور حركة العمالة في المجتمع الحديث، وسينفي عنه بعض الحساسيات تجاه فئات الشعب العاملة الأخرى، وانعزال الحركة النقابية عنها، وسيضمن له مشاركة العناصر الشابة المثقفة المؤمنة في تحقيق المصلحة الواحدة.

(ب) ينبني أيضاً على الأخذ بالمعنى القرآني لكلمة العمل أن يكون للعمل أخلاقياته في المضمون والأداء، بحيث يكون العمل أداة بناء وخدمة ورعاية وإشباعاً للاحتياجات المشروعة، ويستبعد منه كل صور الإفساد والهدم والتخريب والاستغلال، كما يجب أن يؤدي بما توجهه القيم الإسلامية والضمير الإسلامي من إخلاص وأمانة.

إن اليد العاملة المسلمة يد بناء طاهرة أمانة.

المادة (٧)

الأبعاد الرئيسية للعمل هي :

(أ) العمل هو المورد الرئيسي، ويكاد يكون الوحيد لإعاشة العامل، ولهذا فيجب أن يكفل الأجر مستوى معيشياً معقولاً للعامل، فإن كان مستوى المهارة لا يسمح بذلك فإنها لمسئولية الدولة الإسلامية تدريب العمال، وإعادة التدريب لبلوغ هذا المستوى، وحتى يتم ذلك تكمل الأجور من الزكاة أو غيرها من موارد الدولة تحقيقاً للتكافل الاجتماعي.

(ب) ولا يقل عن ذلك أهمية أن العمل أداة إشباع الشخصية وإثبات وجودها، وطريقها للمساهمة في حياة المجتمع وتقديماً لإضافتها الخاصة، ولتحقيق ذلك يجب أن تتخذ الإجراءات التي تحقق قدر المطلوب التلاؤم ما بين العمل والقابلية بوسائل التوجيه المهني وإعادة التدريب.

وتقدم الحركة النقابية المشورة للجهات المسؤولة، وتقوم بمسئولياتها تجاه ذلك.

(ح) العمل هو الإطار الذي ينظم العاملين على أساس المهنة أو الصناعة أو الخدمة أو غير ذلك ليتمكن تسوية علاقات العمل تسوية جماعية تتوفر فيها الشورى بالصورة الكاملة - أي الشورى ما بين العمال وقياداتهم، وما بين قياداتهم وأصحاب الأعمال - وتقوم على أساس العدل الإسلامي، بحيث يمكن أن تؤدي الواجبات بالأمانة، وتحدد الحقوق بالعدالة.

(د) العمل هو وسيلة المجتمع الفعلية للبناء ولتوفير الاحتياجات في مجالات الإسكان والغذاء والكساء والخدمات والرعاية والثقافة ولاستدراك تخلفه، كما هو وسيلة تزويد هذا المجتمع بالقوة التي تحميه وتكسبه المنعة وتحول دون الافتتات عليه.

المادة (٨)

يؤمن الاتحاد بوجود رابطة وثيقة تربط بين الإسلام والحركة النقابية وتحقق نوعاً من التكامل السعيد المنشود ؛ ذلك لأن الحركة النقابية ستجد في الإسلام العقيدة المثلى التي تقوم على الإيمان بالله أصل القيم والمثل الموضوعية، وأن العدل وليس الرغبات الذاتية هو أساس العلاقات والحقوق والواجبات. وسيجد الإسلام في الحركة النقابية الهيئة التي تؤمن به وتنصره عندما يتجهم له الأغنياء والفئات المميزة.

ويؤمن الاتحاد أن أكبر أسباب تدهور المجتمعات الإسلامية الحديثة أن الإسلام فقد هذه العلاقة، وأن جمهوره اقتصر على متقفين نظريين أو فلاحين مشتتين أو طبقة وسطى عنيت بالطقوس والجوانب الفردية، إذ أدى ذلك لأن يفقد الإسلام جمهوره الطبيعي، وأن تطمس الجوانب الاجتماعية والتحررية فيه.

الفصل الثالث الأهداف والوسائل

المادة (٩)

يعمل هذا الاتحاد للأهداف الآتية :

- (أ) تمثيل قوة العمل المسلمة على الصعيد الدولي وفي المحافل الدولية والعمل لتحقيق مطالبها. ويدخل في ذلك العمال المسلمون والمهاجرون الذين يعملون في دول أخرى، أو يعملون في بلادهم تحت سيطرة غيرهم، ويتعرضون لاضطهاد عنصري أو ديني.
- (ب) مساندة المنظمات المنضمة في الدفاع عن حقوقها، وتحسين ظروف العمل، ورفع المستوى المادي والاجتماعي والفكري لأعضائها، وتأمين حاضرهم ومستقبلهم.
- (ج) الدفاع عن الحرية النقابية، وحماية قيادات العمل النقابي، وتمكينهم من مواصلة القيام بواجباتهم.
- (د) مقاومة كل صور التحكم والاستغلال في أوضاع العمل، والدعوة لاستلهاام القيم والمثل والممارسات الإسلامية عند تحديد المبادئ التي تحكم قضية العمل، ووضع تشريعاته، وإقامة علاقات العمل على أساس العدل الإسلامي، وشعار الواجبات بالأمانة والحقوق بالعدالة.
- (هـ) نشر وإذاعة العلم والمعرفة وتشجيع القيام بمختلف مناشط تعليم الكبار والثقافة العمالية والتدريب المهني، حيث أنها السبيل لترشيد العمل النقابي وتنمية شخصية الفرد ومهارته وحسن تعرفه على الحقوق والواجبات «إن المعرفة قوة، والجهل مهانة، والعلم مفضل على العبادة في الإسلام».
- (و) الدعوة لمحو الأمية والإشراف على تنظيم حملات لذلك تحت شعار الآية الكريمة «اقرأ» والاستعانة في ذلك بكافة الجهود.
- (ز) تشجيع نشر اللغة العربية وتعليمها بين الشعوب الإسلامية، حيث إنها لغة القرآن والحديث، وهي اللغة الأم للمسلمين جميعاً.
- (ح) مناصرة قضايا التحرر في العالم وتعزيز الأخوة الإسلامية.

المادة (١٠)

يعمل الاتحاد لتحقيق الأهداف المشار إليها في المادة السابقة بالوسائل الآتية :

- (أ) الحكمة والإقناع والموعظة الحسنة كأسلوب عام ودائم " ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ".
- ويدخل في هذا استخدام مختلف وسائل الاتصال والنشر والإعلام وإصدار الصحف والنشرات واستخدام وسائل الاتصال الجماهيرية وعقد الندوات والحلقات.. الخ.
- (ب) في المرحلة الانتقالية – أي ما بين الأوضاع القائمة والأوضاع الإسلامية المنشودة – يمارس الاتحاد الطرق الفنية التقليدية في الاتفاقيات الجماعية والتوفيق والتحكيم والتعديل التشريعي.. الخ.

ولا يستبعد الاتحاد من نطاق العمل النقابي المشروع مختلف وسائل الضغط، على أن لا يلجأ إليها إلا بعد استنفاد كل الوسائل الأخرى واتخاذ الإجراءات التي تقلل - قدر الطاقة - آثارها السيئة على الجمهور.

(ح) عند انتهاء المرحلة الانتقالية يصبح العدل الإسلامي أي المستمد رأساً من القرآن الكريم والصحيح الثابت من السنة، هو الحكم الذي يلتزم به الجميع حكومات وأصحاب عمل وعمال.

(د) يرفض الاتحاد تماماً الدخول في المهاترات السياسية والحزبية الخاصة بسياسات الدول الأعضاء أو حكوماتها، حيث قد ثبت أن هذا النوع من النشاط يفرق الوحدة، ويستهدف هيمنة مجموعة من المنظمات على الاتحاد تحقيقاً لمآرب سياسية، أو تنفيذاً لمخططات حكومية بعيدة عن اختصاص الاتحاد والمهام التي قام من أجلها.

كما يرفض الاتحاد الدخول في مناقشات مذهبية إسلامية، أو يحاول تغليب أحد المذاهب القائمة على المذاهب الأخرى.

(هـ) مع أن الاتحاد لا يرفض التعاون مع الحكومات والهيئات لتحقيق أهدافه إلا أنه يظل مستقلاً تمام الاستقلال عن كل الحكومات والهيئات وسياساتها الخاصة، ويرفض أن يكون لمثل هذا التعاون أثر على حريته واستقلاله.

الفصل الرابع

العضوية

المادة (١١)

يعد عضواً في الاتحاد :

(أ) المنظمات المؤسسة :

(ب) المنظمات التي تقدم طالبة العضوية ويوافق المكتب التنفيذي على طلبها، وتعد عضوية هذه المنظمات نافذة بمجرد صدور القرار. ويجوز للمنظمة اختيار ممثليها في المجلس العام، ويشغلون مناصبهم فيه أول اجتماع.

(ح) يجوز للمكتب التنفيذي بأغلبية الثلثين منح العضوية الفخرية لأفراد أو هيئات تقديراً لجهودهم في سبيل خدمة قضية العمل والعدالة الإسلامية.

(د) يجوز للمكتب التنفيذي منح العضوية التقديرية لأفراد أو هيئات تشجيعاً لهم على المشاركة في رسالة الاتحاد في مجالاتهم وبوسائلهم الخاصة.

(هـ) يكون حق التصويت من حق العضوية المنصوص عليها في الفقرتين (أ، ب) بينما يكون للعضوية المنصوص عليها في الفقرتين (ج، د) وضع العضو المراقب.

المادة (١٢)

لا يجوز لمنظمة منضمة أن تنسحب من الاتحاد إلا بقرار يصدر وفقا لضوابط نظامها الأساسي، ولا يسري مفعول هذا الانسحاب إلا بعد ثلاثة أشهر - وبشرط أن تكون المنظمة المنسحبة قد أوفت جميع التزاماتها المالية المترتبة بحكم عضويتها أو غير ذلك.

المادة (١٣)

يجوز للمجلس العام أن يوصي بفصل إحدى المنظمات المنضمة عند صدور :

(أ) الإساءة إلى سمعة الاتحاد.

(ب) رفض تنفيذ قرارات الاتحاد أو مخالفة نصوص دستوره.

(ح) الامتناع عن دفع الاشتراك سنتين متواليتين رغم المطالبة.

(د) وتصدر توصية الفصل للأسباب الواردة بعد إجراء تحقيق تتوفر فيه ضمانات النزاهة وحق الدفاع بأغلبية ثلثي الأصوات، وتعد عضوية المنظمة مجمدة لحين اجتماع المؤتمر العام وعرض الأمر لاتخاذ ما يلزم.

المادة (١٤)

يجوز الجمع بين عضوية الاتحاد وعضوية اتحادات أخرى بعد إقرار المكتب التنفيذي.

الفصل الخامس عشر

مالية الاتحاد

المادة (١٥)

تتكون موارد الاتحاد من :

(أ) رسم الانضمام.

(ب) الاشتراكات.

(ح) التبرعات والمساعدات والهبات والمنح والوصايا غير المشروطة والتي لا تمس استقلال الاتحاد أو حريته في العمل، وغيرها من الموارد الأخرى.

المادة (١٦)

رسم الانضمام مائتا دولار أو ما يعادلها بالعملة القومية يدفع خلال شهرين على الأكثر من تاريخ انضمام المنظمة.

المادة (١٧)

(أ) تحتسب الاشتراكات بواقع ١% من مالية المنظمة طبقا لحجم العضوية المذكورة في طلب الانضمام وما يلحقه من تغيير.

(ب) تدفع الاشتراكات مرة كل ستة شهور.

(ح) تحدد اللوائح الداخلية طرق الإنفاق.

(د) يجوز للمكتب التنفيذي بأغلبية ثلثي الأصوات أن يعفى بصفة مؤقتة وللمدة التي يحددها أية منظمات من دفع قيمة الاشتراك أو رسم الانضمام أو تخفيضها.

المادة (١٨)

يقدم المكتب التنفيذي بياناً حسابياً سنوياً إلى المجلس العام يتضمن الإيرادات والمصروفات، كما يقدم بياناً شاملاً إلى المؤتمر عن مالية الاتحاد خلال الفترة ما بين المؤتمر المنعقد واجتماع المكتب التنفيذي معتمداً من محاسب قانوني.

الفصل السادس

أجهزة الاتحاد

المادة (١٩)

تتكون أجهزة الاتحاد من :

- (أ) المؤتمر العام.
- (ب) المجلس العام.
- (ح) المكتب التنفيذي.
- (د) اللجنة التنفيذية.

المادة (٢٠)

- (أ) يعقد المؤتمر دوراته العادية مرة كل ثلاث سنوات بناء على دعوة المجلس العام.
- (ب) يجوز عقد دورة غير عادية للمؤتمر بناء على طلب مسبق من نصف المنظمات الأعضاء، أو ثلثي المجلس العام، وعلى المجلس – عندئذ – دعوة المؤتمر للانعقاد خلال الشهور الثلاثة التي تلي طلب الانعقاد.
- (ح) تعقد اجتماعات المؤتمر في الزمان والمكان اللذين يحددهما المجلس العام ما لم يكن المؤتمر نفسه قد اتخذ قراراً بذلك في اجتماع سابق.

المادة (٢١)

- (أ) المؤتمر هو السلطة العليا للاتحاد، ويتكون من مندوبي المنظمات المنضمة إليه بنسبة مندوب واحد عن كل منظمة تضم عشرة آلاف عضو أو أقل، على أن لا يزيد تمثيل أكبر منظمة على عشرة أمثال أصغر منظمة.
- (ب) يجوز للمندوبين اصطحاب مستشارين لهم حق الكلام أو التصويت نيابة عن المندوب بعد تقديم طلب كتابي بذلك إلى سكرتارية المؤتمر.
- (ح) إذا لم تستطع المنظمة إرسال العدد المحدد لها في النصاب طبقاً للفقرة (أ) من هذه المادة يكون للعدد الحاضر الأصوات التي هي من حق المنظمة بحكم النصاب.
- (د) يجوز للمنظمة التي لم تستطع أن ترسل مندوبيها لأي سبب من الأسباب أن ترسل إلى المؤتمر بوجهة نظرها في وثيقة رسمية معتمدة من مجلس إدارتها، وتؤخذ وجهة النظر هذه في الاعتبار عند المناقشة، ويحسب لها عدد الأصوات التي تستحقها إذا كانت وجهة النظر تتضمن ذلك.

(هـ) يجوز للمنظمة التي لم تستطع أن ترسل مندوبيها لأي سبب من الأسباب أن تنيب عنها من تشاء من المندوبين الحاضرين، ويكون لهذا المندوب حق الحديث باسمها، وإعطاء الأصوات المخصصة لها، على أن تقدم وثيقة رسمية بذلك معتمدة من مجلس إدارتها.

(و) تقوم لجنة فحص أوراق الاعتماد بالتثبت من صحة مندوبية المندوب، وتقدم تقريراً بذلك يدرس في الجلسة الأولى للمؤتمر.

(ز) يرأس جلسات المؤتمر الرئيس العام للاتحاد، ويكون الأمين العام مقرراً للمؤتمر.

المادة (٢٢)

ينظر المؤتمر العام - على الأخص - في الموضوعات الآتية :

- (أ) وضع الخطوط العريضة للسياسة العامة للاتحاد.
- (ب) مناقشة تقرير المكتب التنفيذي عن نشاط الاتحاد.
- (ج) إقرار الميزانية العمومية.
- (د) تعديل الدستور ووضع لوائح المؤتمر.
- (هـ) التصديق على عضوية المنظمات الجدد، ومناقشة فصل المنظمات طبقاً لتوصية المجلس العام، ومع ملاحظة ما جاء في المادة (١٣).

(و) انتخاب الرئيس العام والأمين العام والتصديق على عضوية المجلس العام.

وتصدر قرارات المؤتمر بأغلبية الأصوات ما لم يشترط هذا الدستور أغلبية خاصة، وبوجه خاص بالنسبة لتعديل هذا الدستور بأغلبية ثلثي الأصوات.

المادة (٢٣)

(أ) يتكون المجلس العام من مندوب عن كل منظمة من المنظمات الأعضاء بالإضافة إلى الرئيس العام والأمين العام.

(ب) ترشح كل منظمة مندوبها، ولها أن تغيره إذا حدث ما يوجب ذلك.

(ج) تكون عضوية المجلس العام ثلاث سنوات. ويتولى الرئيس العام رئاسة المجلس، كما يكون الأمين العام مقرراً له.

(د) يجتمع المجلس العام مرة كل عام، ويُعد الانعقاد قانونياً إذا حضره أكثر من نصف الأعضاء.

(هـ) يمكن الأخذ بما نصت عليه الفقرتان (د،هـ) من المادة (٢١) بالنسبة لاجتماعات المجلس العام. ويعد ذلك حضوراً، ويحتسب له الأصوات المقررة.

المادة (٢٤)

المهمة الرئيسية للمجلس العام هي متابعة قيام المكتب التنفيذي بتطبيق قرارات وتوجيهات المؤتمر، ودراسة سير المكتب التنفيذي وبوجه خاص نشاط المكاتب الإقليمية.

ويقوم المجلس العام بانتخاب أعضاء المكتب التنفيذي لمدة ٣ سنوات.

المادة (٢٥)

يتكون المكتب التنفيذي من :

الأمين العام (٢) الأمناء المساعدين (٣) الأعضاء.

ولا يقل عدد أعضاء المكتب التنفيذي عن ١١ ولا يزيد عن ٣٥ تبعاً لتطور الاتحاد وما يقرره المؤتمر.

ويُعد الأمين العام رئيساً للمكتب التنفيذي والمشرف على إدارة كافة مجالات النشاط التنظيمية والإدارية والفنية للاتحاد وله حق تمثيل الاتحاد.

يختار المكتب التنفيذي من بين أعضائه أمين الصندوق.

ويجتمع المكتب التنفيذي مرة كل ستة شهور، لمتابعة نشاط وعمل اللجنة التنفيذية ما بين اجتماع وآخر.

المادة (٢٦)

تتكون مكاتب إقليمية يرأس كل مكتب منها أمين عام مساعد ويتولى الاتصال بمجموعات من المنظمة للاتحاد، وتنسيق نشاطها طبقاً للتفصيل الذي تضعه لائحة العمل التي يضعها المكتب التنفيذي، وتكون مسؤولة أمام المكتب التنفيذي، ويقوم الأمين العام بالإشراف عليها وتوجيهها.

المادة (٢٧)

تتكون اللجنة التنفيذية من الأمين العام والأمناء المساعدين وأمين الصندوق، وتقوم بممارسة النشاط الدائم للاتحاد طبقاً للتفصيل الوارد بلائحة عمل المكتب التنفيذي التي يضعها المجلس العام.

المادة (٢٨)

يختص الرئيس العام للاتحاد بوضع الخطوط العريضة للسياسة العامة، وصياغة الجوانب النظرية والمذهبية ما يراه من اقتراحات، وهو يرأس المؤتمر والمجلس العام، وله حق تمثيل وشهود جلسات المكتب التنفيذي واللجنة التنفيذية.

الفصل السابع

المنظمات غير الإسلامية

المادة (٢٩)

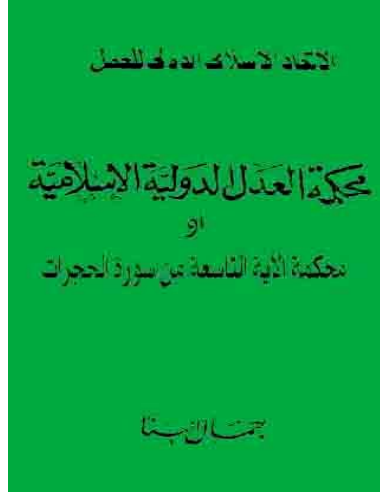
يجوز للمنظمات غير الإسلامية الانضمام إلى الاتحاد ما دامت تؤمن برسالتها وتتعهد باحترام دستوره، وليس في هذا مفارقة؛ لأن الإسلام جاء بعد الديانات السماوية الأخرى، وهو يعترف بها وبأنبيائها، وينسب الخلاف إلى تحريف النصوص، والإسلام ليس حكراً للمسلمين وحدهم، لأنه إرث للبشرية بأسرها، وبعد فإن المقوم الهام الذي يعني هذا الاتحاد باعتباره اتحاد عمل إسلامي، هو العدل الإسلامي، والإيمان بهذا العدل الإسلامي هو الشرط الضروري للعضوية.

وتمنح المنظمات غير الإسلامية التي تشترك في الاتحاد كافة حقوق وواجبات المنظمات الأعضاء

الأخرى.

(٦)

محكمة العدل الدولية الإسلامية



مُقَدِّمَةٌ

حتى إذا لم يكن هذا الاتحاد يحمل اسمًا إسلاميًا، وكان مجرد اتحاد عمل دولي، فإن الدعوة إلى محكمة عدل دولية لا تكون غريبة عليه، أو خارجة عن اختصاصه، ذلك لأن السلام – قومياً أو دولياً – لا يمكن أن يتحقق إلا في ظل العدالة، وبتعبير شعار منظمة العمل الدولية «إذا أردت السلام فازرع العدالة»، وموضوع العدالة في أصل قضية العمل، فإذا لم يكن هناك عدل فسيقضي الصراع الطبقي والقتال العمالية على السلام الاجتماعي، والعدل لا يتجزأ، فإذا وجد العدل داخل كل دولة فسيوجد فيها السلام، وسيحقق السلام ما بين كل دولة وأخرى، فيها وما بين كل دولة والدول الأخرى.

هذا كله إذا كان هذا الاتحاد مجرد اتحاد عمل دولي، فما بالك وهو اتحاد إسلامي دولي للعمل، والإسلام يقيم الأرض والسماء على العدل، ونصوص القرآن الملزمة لكل المسلمين – آحاد وهيئات – توجب وجوباً في الآية التاسعة من سورة الحجرات، الصلح بين المسلمين إذا تقاتلوا، وقتال الفئة التي تبغي حتى تقيء إلى أمر الله، فكيف جاز – إذن – لحكومات الدول الإسلامية وللفقهاء والمشرعين والكتاب والمفكرين في البلاد الإسلامية، تجاهل هذا الأمر الذي صدع به القرآن وأوجبه على المسلمين.

إن الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل يحاول أن يمحو هذا العار (لأنه عار حقاً)، وأن يقوم عن المفكرين والدعاة الإسلاميين بما تجاهلوه أو تراخوا فيه، فيقدم تصوراً موجزاً وميسراً لما تكون عليه «محكمة العدل الإسلامية الدولية» طبقاً للأحكام القرآنية، ويتقدم به إلى الحكومات وهيئات والمفكرين في الدول الإسلامية.

فهل من مذكر.... ؟

جمال البنا

رجب ١٤٠٣ هـ

إبريل ١٩٨٣ م

عن الدولة العصرية ومقوماتها

يقدم لنا القرآن الكريم - بإيجازه المعجز - في آية واحدة هي الآية التاسعة من سورة الحجرات الخطوط العريضة لإقامة محكمة عدل إسلامية تفصل في الخلاف الذي يشتجر ما بين المجموعات الإسلامية كائنة ما كانت، ثم لا تكتفي بذلك، بل تملك القوة العسكرية لإجبار الطرف الباغي على الامتثال لأمر الله.

ونص الآية التاسعة هو :

- «وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا».
- «فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا».
- «فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ».
- «فَإِنْ فَأَتْ فَاصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ».

وإذا أضفنا إلى الخطوط العريضة التي تقدمها الآية ما يوجبه الإسلام من أصول وإجراءات في التقاضي استكملنا للمحكمة التفاصيل اللازمة، وبدت أمامنا الصورة كاملة شامخة، جذيرة باسمها العظيم «محكمة العدل الإسلامية الدولية» أو محكمة الآية التاسعة من سورة الحجرات.

ماذا (محكمة) ؟

وقد يظن البعض أنه لما لم تؤسس المجتمعات الإسلامية السابقة محكمة عدل دولية، فإن المطالبة بتكوينها تعد بدعاً وتثير التساؤل، والرد سهل ؛ ففي العصور القديمة لم تكن ما نسميه الآن «المؤسسات» أو «المنظمات» أو «الهيئات» تأخذ الشكل المنهجي الذي يصطبب بها الآن، وهو أمر معروف ومسلم به لا في المجتمعات الإسلامية القديمة، ولكن في كل المجتمعات القديمة، أن التنهيج والتنظيم والاستمرارية، وأن تأخذ الهيئة شكلها النظامي بمهام وصلاحيات محددة ودستور أو قانون مكتوب، وأن يقوم بها مسئولون كل يختص بجانب محدد، وأن تحفظ مستنداتها وتودع أموالها.. الخ، هذه الصورة لم تكن معهودة في الهيئات القديمة، وما كان يمكن أن تتوفر لها لغلبة الأمية والجهالة، وعدم توفر وسائل الكتابة والتسجيل والحفظ، وصعوبة الاتصال والمواصلات وبقية الملبسات التي كانت تكتنف العالم القديم، فمن الظلم أن نقيس التنظيمات القديمة بالتنظيمات الحديثة، وحسبنا أن نجد «الفكرة» الأصلية في صورة ساذجة دون تطلب الشكليات والاشتراطات التي نجدها في التنظيمات الحديثة. وبالنسبة لما نحن بصدد، فما أن حدث أول قتال بين طائفتين من المؤمنين حتى ظهرت المحكمة في صورة مبسطة وساذجة ولكنها كافية، هي تحكيم حكيمين هما أبو موسى الأشعري ممثلاً لفريق علي بن أبي طالب، وعمرو بن العاص ممثلاً لفريق معاوية بن أبي سفيان، ومنحهما سلطات عظيمة تصل إلى حد تحية رئيسي الفريقين المتنازعين، ولكن خديعة عمرو بن العاص قضت على التحكيم بالفشل، أما أن المجتمعات الإسلامية التالية لم تأخذ بالفكرة أو تلجأ إلى أي صورة من صور التوفيق والإصلاح فيما شجر بينهم من خلاف وقتال، فتلك حقيقة لا تؤثر على ما ذهبنا إليه، أو توهن من المطالبة بتكوين مثل هذه المحكمة استجابة وتطبيقاً لنص قرآني صريح ؛ لأن الفترة التي تمثل في نظرنا الإسلام ويعتد بما تفعله أو تغفله هي فترة الخلافة الراشدة أما ما بعدها فهو الملك العضوض.

وقد يسوغ لنا بهذه المناسبة أن نقول : إن المجتمعات الإسلامية المعاصرة – رغم كل ما يقال عنها أو يلصق بها – أقدر على تحقيق التوجيهات الإسلامية في مجالات عامة عديدة من معظم المجتمعات الإسلامية القديمة ؛ لأن المناخ الذي تطلبه الإسلام من علم، وحرية، وعدالة، وبروز شخصية الفرد، يتوفر في العصر الحديث بتجاوزات عديدة، فإنه في المقابل أقدر على تحقيق التوجيهات والأحوال العامة والاجتماعية الإسلامية، ليس فحسب لما ذهبنا إليه من توفر المناخ المواتي، بل أيضا لما في يد العصر الحديث من ثقافات وخبرات وإمكانات لإقامة المؤسسات والنظم على أسس منهجية لم تكن العصور القديمة مهيبا لها.

وتكوين محكمة عدل دولية إسلامية هي البلورة المثلى والتجسيد الحقيقي والاستجابة العملية لمضمون الآية، ولم يكن ممكنا تأسيس هذه المحكمة بالصورة المنشودة في العهود السابقة لما أشرنا إليه من قصور في التمهيد وندرة في الخبرات والإمكانات، الأمر الذي توفر الآن. وبالتالي يفسح المجال أمام تأسيسها وتطبيق توجيهه، أو أمر قرآني صريح، ولا يقبل عذرا من الدول الإسلامية الإهمال أو التراخي أو التخلي إلا إذا كانت هذه الدولة مستعدة للتراخي في توجيهات ربها والحكم بما أنزله في قرآنه الكريم.

طرفا النزاع وطبيعته :

تنص الآية على أن طرفي النزاع هما «طائفتان من المؤمنين» وأن يأخذ النزاع صورة «القتال»، فإذا لم يحدث قتال، أو إذا حدث، ولكن بين طائفتين من غير المؤمنين فإن الوجوب المستمد من صيغة الأمر الذي أخذته الآية ينتفي.

ولكن انتفاء الوجوب لا ينفى الجواز طبقاً للقواعد والأصول الإسلامية المقررة، فإذا حدث قتال بين طائفتين من غير المؤمنين، أو كانت إحدى الطائفتين غير مؤمنة.

فيمكن للمحكمة التدخل للإصلاح تأسيساً على القواعد الإسلامية التي أرستها الآيات :

- «... وَالصُّلْحُ خَيْرٌ».
- «فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرَضْ عَنْهُمْ وَإِنْ تُعْرَضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئاً وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ» (المائدة : ٤٢).
- «وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ» (الأنفال : ٦١).

ونعتقد أن كلمة «طائفة» في الآية تجعل مبرر التدخل يسري على القتال ما بين الدول بعضها بعضاً، فإذا حدثت منازعة تصل إلى حد القتال ما بين فئة مؤمنة وحكومتها – كما حدث على سبيل المثال – ما بين الإخوان المسلمين وحكومة سوريا وهيئة التحرير الفلسطينية وحكومة الأردن، فإن تسوية هذا النزاع الدموي تدخل في صلاحية المحكمة، ويكون عليها أن تتدخل طبقاً للوسائل التي حددتها الآية، من قتال للباغي – لأنه ليس هناك في النص أو الحكمة ما يمنع ذلك، بل إنهما – أي النص والحكمة – يوجبانه، ولعل الشرط الوحيد الذي يجب التثبت منه هو أن يصل النزاع إلى حد القتال، أما ما يثار عن «التدخل في الشؤون الداخلية» للدولة، فهذا ما لا يعتد به القرآن، وهو من باب «إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْتَاناً وَتَخْلُقُونَ إِفْكاً» (العنكبوت : ١٧)، ولو سمح به لما جاز للمحكمة أن تتدخل في حالة النزاع ما بين دولة وأخرى إلا بعد سماح وإذن الدولتين، وإلا لفقدت محكمة العدل الإسلامية فعاليتها الخاصة المميزة لها، والتي تستمدتها رأساً من القرآن، كما سيلي.

وكذلك إذا لم يصل موضوع النزاع إلى حد القتال، فيمكن للمحكمة أن تتدخل، لأنه إذا وجب الصلح بين زوج وزوجته نتيجة خوف الزوجة من نشوز أو إعراض زوجها، أو مجرد الخوف من شقاق بين الزوجين «وَأِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعُثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا» (النساء : ٣٥)، فإن الأمر يكون أجدر وأولى إذا حدث بين طائفتين من المسلمين، أو إذا انتهك حق من الحقوق التي كفلها الإسلام دون أن يجد انتصافا داخل إحدى الدول لعدم الحكم بالقرآن، إذ المفروض أن تتحقق عدالة الإسلام في كل ناحية من نواحي دار الإسلام، وإن لا يهدر دم الإسلام.

وهذا ما يوسع إلى مدى كبير من صلاحيات المحكمة بحيث تصبح كذلك محكمة لحقوق الإنسان المسلم، على أن التطبيق الأمين للآية يجعل التدخل الوجوبي والتلقائي للمحكمة مقصوراً - بنص الآية - على حالة الاقتتال.

أما في الحالات الأخرى التي أدخلناها في صلاحية المحكمة من باب القياس أو الاستدلال فيكون تدخل المحكمة بناء على طلب طرفي النزاع أو أحدهما، كما لا يشترط أن يصل تدخل المحكمة في هذه الحالات إلى حد قتال الباغي، الذي بنته الآية على أن الطرف الباغي بدأ بقتال ثم رفض الصلح، فكان لا بد من قتاله، فما دام لم يبدأ بقتال، فليس هناك مبرر لقتاله.

الوجوب التلقائي للتدخل :

توجب الآية وجوباً، وبصيغة الأمر التدخل للإصلاح تلقائياً وبمجرد حدوث القتال دون انتظار لطلب إحدى الطائفتين التدخل. ذلك لأن أبرز ما يحول دون التدخل الوجوبي التلقائي هو ما يسمونه "سيادة الدولة" ولا يتسع المجال لإيضاح ما هو أو باطل في هذه النظرة النظرية التي جاءت بها الحركة القومية الحديثة.

وحسبنا أن نقول : إن الإسلام يؤمن بسيادة العدالة، وليس الإرادات الذاتية سواء كان ذلك على المستوى القومي أو الدولي، وسلامة هذه الفكرة من الناحية الموضوعية ليست محل خلاف ؛ لأن الإرادات الذاتية التي هي في الحقيقة تعبير عن الأنانيات هي جذور الشقاق والمنازعات سواء كان على أقل المستويات أو أعظمها، ولكن الخلاف هو في الاهتداء إلى القانون الذي يبيلور العدالة، وبالتالي يفضل الإرادات الذاتية، بما فيها إرادة الدولة نفسها، وأن يكون هذا القانون من القوة والكمال بحيث يلزم كل دولة حدها، وقد عجزت النظم الأوروبية عن إيجاد مثل هذا القانون، وبهذا أصبح «حكم القانون» - على المستوى القومي ومن باب أولى على المستوى الدولي - مجرد مثل أعلى لا يمكنها تطبيقه عملياً، ولكن الإسلام يقدم القرآن، وهو يحقق من ناحية الكمال والمدى والنطاق ما عجزت عنه القوانين الوضعية^(١)، ولا يتصور أن تضع دولة إسلامية نفسها فوق القرآن وموجباته. ومن هنا فإن العقبة الكؤود التي تقف أمام المنظمات الدولية، وتجعلها تحت رحمة الدولة، لا تقف أمام محكمة تحكم باسم القرآن وتنفذ أوامر القرآن وتستمد سيادتها من سيادة القرآن.

ورفض الإسلام الهيمنة نظرية سيادة الدولة لا يعني أنه يجرد الدولة من حقوقها واستقلالها، ولكن أنه يلزم الدولة إطار هذه الحقوق دون التدخل، ولذلك فإنه لم يفرض التدخل إلا عند حدوث القتال.

(١) لقد عالجتنا هذا الموضوع بقدر من التفصيل في رسالتنا التي أصدرها هذا الاتحاد «سيادة القانون رؤية جديدة لمضمون الحكم بالقرآن» .

على كل حال، فإن الآية بحكم الإيجاز والسياق لم تتعرض لما أشرنا إليه بصورة مباشرة «اللهم إلا عند ذكر العدل الذي هو روح القرآن»، ولكنها أحلت محل شنشنة السيادة عاطفة الأخوة فاعتبرت كل الدول الإسلامية إخوة «إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ» (الحجرات : ١٠).

ويمكن لكل دولة أن تحتفظ بكيانها، ولكن دون أن تضع كل واحدة منها في مواجهة الأخرى سد السيادة العالي، أو تظن أن هذا السد يعفيها من انتهاك أطول العدالة الإسلامية دون مساءلة.

وأخوة الدول الإسلامية ليست عاطفة جوفاء أو شعاراً دون مضمون حقيقي، لأنه إذا كانت وشيجة الدم هي التي تربط الأخوة، وتجعلهم إخوة، فإن وشيجة الإيمان تجعل المؤمنين إخوة، ويصدق هذا على الفرد كما يصدق على الجماعات، وقد قال النبي ﷺ : «الولاء لحمة كالنسب، والإيمان أعلا من الولاء».

وبصرف النظر عن وجهة هذا المنطق الإسلامي في اعتبار الدول الإسلامية إخوة، فإن منطق الإسلام في ضرورة ووجوب تسوية المنازعات العسكرية - حتى عند رفض أطراف النزاع التدخل - هو مبدأ دولي على أعظم جانب من السلامة المنطقية، ذلك لأن انتظار طلب إحدى الدولتين التدخل مع رفض الدولة الأخرى، سيحول دون التدخل، ولو كانت الدولتان المتقاتلتان على استعداد للتسوية السلمية لما كان هناك مبرر أصلاً للقتال، فلو تركا نفسيهما لرفضاً التدخل، ومعنى هذا أن تقف المحكمة عاجزة بينما يستعر القتال، وهو موقف يرفضه الإسلام.

وهو أشبه بتك حريق في الاشتعال لعدم الحصول على إذن بالإطفاء ! أن وقوع القتال يوجب التدخل تلقائياً.

ويجب أن ينص في صلاحيات المحكمة على ذلك، ودون انتظار لطلب، أو حتى قبول، أحد الطرفين، أو هما معاً، لأن تدخلها واجب أوجب عليها القرآن عند نشوب القتال، وهذه الحقيقة هي ما تميز محكمة العدل الإسلامية الدولية عن بقية المحاكم والمنظمات الأخرى التي لا تستطيع التدخل إلا بناء على طلب أحد فريقين النزاع، ولا تملك إلا «المساعي الحميدة» التي عندما يضرب بها أحد الطرفين عرض الحائط أو يعطيها آذاناً صماء، فلا تملك الهيئة أو المنظمة شيئاً.

التسوية السلمية (الإصلاح) :

الهدف الأول من التدخل هو الإصلاح وتسوية النزاع بالطرق السلمية والودية والديبلوماسية، كما يقولون، بدلاً من الاستمرار في استخدام السلاح وسفك الدماء.

واستعرض جهود المحاكم والمنظمات الدولية في هذا المجال يوضح أنها توصلت إلى إنجازات عديدة، وأنها المزيد من سفك الدماء، ولكن لعل فشلها كان في النهاية أعظم من نجاحها، ولعل الحالات التي رفض فيها الانصياع أكثر من الحالات التي قبل فيها الامتثال، ومحكمة العدل الإسلامية في وضع أقوى بحيث تزيد فرص واحتمالات نجاحها عن المحاكم والمنظمات الدولية الأخرى، وهذا يعود لأمرين :

الأول : أنه إذا فشلت المساعي الودية، فلن يقف الأمر عند هذا، ولكنه سيتطور إلى قتال لإلزام الباغي بالامتثال، وذلك ما يحمل الفريقين - وبوجه خاص الباغي - على أن يفكرا طويلاً قبل أن يرفضوا مساعي المحكمة.

والثاني : أن المحكمة في تسويتها للنزاع تعتمد على معيار موضوعي هو العدل الإسلامي، وهو معيار يجعل كل طرف من طرفي النزاع أقرب إلى التنازل عما لا حق له فيه، وبهذا تضيق شقة الخلاف.. أو تنتفي.. لأن الرفض في هذه الحالة سيكون في وضع «الباغي» الذي يرفض العدل الإسلامي ويستحق القتال.

ومصادر العدل الإسلامي المعتمدة ثلاثة هي :

القرآن.

والصحيح الثابت من السنة.

وسياسات الخلفاء الراشدين.

فضلاً عن أن الإسلام يؤمن بملكه للعدل في الفطرة السليمة، لأن الأمانة نزلت في جذر قلوب الرجال، كما يصور ذلك حديث نبوي ولأن الحق أبلج – كما يقول المثل، ولا يجوز أن يفتات على هذه الأصول المعتمدة للعدل الإسلامي مذاهب أو آراء لفقهاء وأئمة مهما كانت منازلهم، ولا يعد أي مذهب بعينه من المذاهب مصدرًا ملومًا للمحكمة، وإن جاز لها أن تستعين بما تراه من أقوال من باب الاستئناس، وليس من باب التأسيس، لأن تأسيس وجهة نظرها يجب أن يقوم على المصادر التبعية.

فإذا تجاوب الطرفان مع مساعي المحكمة للصلح، سوى الأمر بهذه الطريقة، ولكن إذا قبل أحد الطرفين ورفض الطرف الثاني، فإن هذا الطرف الثاني يُعد «باغيًا» ويتعين الأخذ بما نصت عليه الفقرة التالية من الآية :

قتال الباغي :

«فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ» (الحجرات : ٩).

هذه الفقرة تتناول نقطتين، الأولى : إيجاب القتال، والثانية : أن يكون الدافع له، والهدف من ورائه هو أن «تفيء إلى أمر الله».

وهاتان النقطتان متكاملتان، فلما كان الدافع على القتال والسبب فيه هو أن تفيء إلى أمر الله، أي أن تحقق الحق فإن هذا يعطي القتال الضرورة العملية والمشروعية المبدئية، خاصة وأنه جاء بعد استنفاد وسائل الصلح ورفضها، ويتعين القيام به لإحقاق الحق، وعدم الاستخذاء أمام الباطل أو السماح للقوة بأن تعلى يدها على الحق، وترك الضعيف فريسة للقوى، وهي كلها أوضاع يرفضها الإسلام الذي يقوم على العدالة، ويرى فيها تحدياً له وانتهاكاً لرسالته، وفي الوقت نفسه فلما كان القتال هو لإرغام الباغي على أن يفيء إلى أمر الله أي لإحقاق الحق، فيجب أن لا يجاوز القتال هذه الغاية فإذا حدثت الفينة بعد حرب يوم، فلا يجوز الحرب ليوم ثان، وإذا حدثت باحتلال منطقة فلا داعي لاحتلال مناطق أخرى ؛ لأن هذه الحرب أعلنت لغاية معينة ويجب أن تقدر بقدرها ولا تجاوزها.

ومن ناحية ثالثة، فلما كانت الغاية من الحرب نبيلة، فإن مما يتعارض مع هذه الغاية النبيلة أن تصطبح الوسيلة إليها بممارسات دنيئة أو سيئة، ومن أجل هذا فيفترض أن تبرأ هذه الحرب من كل اللوثات التي تصطبح بالحرب في المفهوم والدأب الأوروبي.

فالقِتال الإسلامي لا يستهدف الاحتلال أو الإذلال أو الاستغلال، وهو لا يقتصر بصور من الوحشية والدناءة، وهو يبرأ من المساس بالشيوخ والأطفال والنساء وأماكن العبادة والمدارس والمستشفيات، وهو لا يجيز للجيش الاستحواذ على أراض أو بيوت أو ممتلكات أو سلع إلا بعد دفع ثمنها.

إن دستور القتال الإسلامي الذي أوضع خطوطه العامة القرآن ووضع تفاصيله الرسول والخلفاء الراشدون يختلف تمام الاختلاف عن دستور الحرب الأوروبية الذي يقر صوراً عديدة من الوحشية والاستغلال، ويجب أن يتبع هذا الدستور الإسلامي في كل قتال يتم تحت راية محكمة العدل الإسلامية.

التسوية على أساس العدل :

مرة أخرى تعيد الآية «وَأِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنَّ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ» (الحجرات : ٩).

وكأن الآية تعيد - حتى بعد الانتصار - معنى الإصلاح وليس معنى الاكتساح أو الإغلاء، لأنه حتى وإن كان من المفهوم أن الفيئة إلى أمر الله تستتبع التسليم بالتسوية إلا أنه قد يكون هناك تفاصيل عديدة يجب أن تسوى بالتفاوض لا بالإملاء ؛ لأن الغرض من القتال لم يكن - ولا يجوز أن يكون - الإذلال أو فرض إرادة طرف على آخر.

ولكن التوصل إلى إحقاق الحق، ومن هنا فإن الآية تعيد مرة أخرى فكرة الإصلاح بمجرد أن يفىء الطرف الباغي، حتى وإن لم يحدث هذا إلا بعد قتاله وتسليمه.

ونرى أن النص على الإصلاح، وأن يكون بالعدل، ثم تأكيد هذا المعنى بجملة «وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ» إنما يعود إلى أن الانتصار كالحصر تذهب بالألباب، وتغري على التجاوز، وتدفع المنتصر لإملاء شروطه، وتصيب قضية التسوية بالطابع الذاتي، وهي عناصر يجب أن تكون بعيدة عن أي تسوية تمارسها المحكمة وتقوم على العدل، وتستهدف الحق وتبرأ من الأغراض والمآرب الذاتية.

الحاجة الملحة لمحكمة العدل الإسلامية الدولية :

يوضح استعراض المنازعات التي حدثت في العالم الإسلامي بدءاً من الفتنة الكبرى في عهد رابع الخلفاء الراشدين حتى الفترة الراهنة أن لو كانت محكمة العدل الإسلامية الدولية موجودة بالصفة التي أوجبتها الآية التاسعة من سورة الحجرات، لكان من المحتمل أن لا تحدث تلك الصور المروعة من مآسي الانشقاق والتمزق والحروب، وأن لا يصل التفتت العالم الإسلامي، أو على أقل أن لا يصل التفتت إلى ما وصل إليه بالفعل. ولكن لما كان الحديث عن الماضي أمر يطول، وأن إمكانات تكوين هذه المحكمة في الماضي هي قضية جدلية فإننا سنقصر الحديث على الحاجة الماسة والملحة لهذه المحكمة في الفترة المعاصرة، خاصة وأن إمكانات تأسيسها ميسرة كما سنرى.

ويمكن التمييز بين حقبتين خلال المدة من بداية القرن العشرين تنتهي الأولى منهما مع منتصف القرن، عندما تبدأ الثانية وتستمر حتى الآن.

الحقبة الأولى تمثل بداية الصعود من الدرك الأسفل الذي كان قد أمضى أكثر من مائة عام في معظم الدول الإسلامية، ورسمت الحقبة أوجه، وفي الوقت نفسه بداية الانحدار. وأثار الحماية الإسلامية غزو إيطاليا لطرابلس والمقاومة البطولية للمجاهدين (١٩١١).

وشاهدت الحقبة ظهور الحركات الإسلامية الشعبية المنظمة كالأخوان المسلمين في مصر، وجمعية العلماء في الجزائر، والجماعة الإسلامية في الهند.

في هذه الحقبة مرت باليمن ثلاث منازعات أمكن حسمها بالتدخل، وكان التدخل موفقاً في حالتين، بينما أخطأ التوفيق في الحالة الثالثة، ففي أوائل القرن حدث نزاع عسكري بين الإمام يحيى الذي كان إمام اليمن والدولة العثمانية التي كانت تبسط سيادتها السياسية عليه.

وأرسلت الدولة العثمانية القائد عزيز علي المصري على رأس جيش كبير للقضاء على ثورة الإمام يحيى. ولكن هذا القائد النابه المصري المسلم، مؤسس حزب «العهد» ورأس حركة اليقظة العسكرية – الإسلامية العربية – استطاع التوصل إلى تسوية سلمية مرضية للطرفين.

وفي الثلاثينات حدث نزاع حاد ما بين اليمن والسعودية على بعض الحدود وقضايا أخرى، وبدأت نذر الحرب عندما تدخلت مجموعة من الشخصيات العربية والإسلامية على رأسها عبد الرحمن عزام، وسافرت هذه المجموعة إلى مسرح الأحداث، واستطاعت أن تحمل الطرفين على التراضي.

وفي سنة ١٩٤٦م ثار فريق من الشباب اليمني المثقف الذي تأثر بأفكار الإخوان المسلمين في القاهرة، على الحكم الاستبدادي للإمام يحيى واغتالوه، ونصبوا الإمام عبد الله بن الوزير الذي وضع دستوراً للحكم بالشورى.

ولكن إمام اليمن المخادع «الإمام أحمد» اهتبل الفرصة لكي يضرب الثورة التي كانت هي الثورة الطبيعية لليمن، ولو نجحت لكانت لها آثار حميدة وبعيدة المدى على مستقبل المنطقة بأسرها.

وعند نهايته ظهرت مأساة فلسطين ودبابات حركات التحرير في باكستان واندونيسيا وليبيا.. الخ.

وقامت الهيئات الإسلامية الجماهيرية بدور بارز في مساندة هذه الحركات والمشاركة فيها والضغط على حكومتها لمناصرتها دبلوماسياً.

أما الحقبة الثانية التي عاصرت «حركة ٢٣ يوليو» سنة ١٩٥٢م بمصر، وانبعثات حزب البعث في سوريا والعراق، والتي استهدفت كلها تنحية الإسلام من محل الصدارة وإحلال تليفاتها المذهبية محله. فقد حدثت انشقاقات ومنازعات ما بين عدد من الدول الإسلامية وداخل الدول الإسلامية دون أن تجد توسطاً أو تدخلاً يضع الأمور مواضعها - بينما وقفت بعضها ضد الفريق الإسلامي وناصرت الطرف الآخر، كما فعلت مصر عندما ناصرته اليونان في نزاعها مع باكستان، وبهذه الطريقة وصلت بعض هذه المنازعات إلى نهاياتها المؤسفة أو ظلت تستنزف قوى الدول الإسلامية.

ففي مستهل هذه الحقبة حدث خلاف بين التيارات السياسية داخل باكستان وأدى هذا الخلاف إلى انشقاق الجزء الشرقي واستقلاله باسم «بنجلاديش» وأوهنت هذه الحركة الانفصالية الجزء الغربي الذي أصبح وحده باكستان بينما لم تفد القسم الشرقي - بنجلاديش - الذي اضطرت فيه الانقلابات، فضلاً عن أنه وقد حرم معونات القسم الغربي التي كان يعتمد عليها - أصبح من فقر دول العالم.

ولقاربة عشر سنوات والخلاف ما بين المغرب وجبهة البلوزاريو يستنزف موارد المغرب ويحول دون تطبيق التنمية ويتطرق إلى الدول العربية والأفريقية، فيقسمها ويحول دون التنامي وادي - بالفعل - إلى فشل اجتماعات منظمة الوحدة الأفريقية.

لمثل هذه المدة أيضاً، وتشاد تتمزق بين جناحين من جناحي أبنائها المؤمنين، وأدى هذا التمزق إلى جعل هذا البلد فقراً يباباً، وسمح للنفوذ الفرنسي بأن يستعيد مركزه.

وفي سوريا حدثت - على عين المسلمين - أكبر مجزرة للعناصر الإسلامية النابهة، وقد دمرت حماة تماماً، ودمرت حلب، وهدمت المساجد، وارتكبت الفظائع الوحشية من تعذيب وتمثيل واغتصاب، واعتبرت الصلاة جريمة، والانتماء إلى الإخوان المسلمين خيانة عظمى، فهل يمكن لأي دولة صليبية أو إسرائيلية أن تصل إلى مثل هذا؟!

ولكن لعل أكبر مثل على ما يمكن أن يحدث أو عندما يعجز التدخل، هو ما جرى منذ ثلاث سنوات تقريباً ما بين العراق وإيران، فقد أحالت هذه الحرب دولتين من أغنى الدول الإسلامية إلى دولتين فقيرتين مدينتين، بل أصبحت عبئاً على الدول العربية الخليجية التي تساند العراق.

وقد تعددت هيئات الوساطة، ولكن لما كانت هذه الهيئات مجرد بعثات مساعي حميدة لا تملك قوة ردع، وأن قصارى ما تصل إليه هو الرجاء! فقد تصدعت على صخرة إصرار إيران المضي في القتال أو إيقافه بشروطها الخاصة.

فهذه كلها أمثلة صارخة على الجرائم الكبرى التي تقترب في حق الشعوب الإسلامية، وما تؤدي إليه من تمزق البلاد، وسفك الدماء، وإنفاق ملايين الملايين لتحقيق المزيد من القتل ومن الخراب. في الوقت الذي تحتاج فيه الدول الإسلامية إلى كل قرش لإشباع الجوع، وتعليم الجهلة، وإقامة المرافق، وإرساء أسس الصناعة التي تغنيها عن الاعتماد على أوروبا وأمريكا، وقد وقفت الدول الإسلامية مواقف سلبية في بعض الحالات كأن هذه المأساة المروعة لا تعنيها، وكأن أخوة الإسلام لا تجمعها، بينما حاولت في مناسبات التوسط لتحقيق الصلح أو مناصرة فريق على آخر تبعاً للمصالح أو المطامع.. الخ.

وتوسع شقة الخلاف. وفشل هذه الجهود هو أكبر دليل على إعجاز القرآن، وأن ما وضعه من اشتراطات هي الاشتراطات التي يتطلبها علاج المشكلات الكبرى للإنسانية؛ لأنه لو تسلحت لجان التصالح وهيئات التوسط بقوة رادعة لأمكنها حسم المواقف، وإلزام كل واحدة، وفرض حكم العدالة.

وهناك نقطة أخرى، تلك هي أن العجز عن التدخل الحاسم الذي يقوم على مبادئ موضوعية ويستهدف تحقيق العدالة وإحقاق الحق، سمح للدول ذات المطامع، ولل قوى الاستعمارية بالصيد في هذه المياه العكرة وزيادة الطين بلة، واستعادة نفوذها القديم الذي قضت عليه معارك التحرير والاستقلال.

طريقة تكوين الحكمة :

الشرط الرئيسي لتكوين هذه المحكمة تكويناً ناجحاً هو إيمان الدول الإسلامية بها، وهو أمر يمكن أن يتحقق إذا دعت للفكرة دولة أو هيئة وأوضحت مبرراتها من ناحية الحاجة العملية والوجاهة الموضوعية والقداسة القرآنية، وأن من العار على المسلمين أن يقبلوا تحكيم الأمم المتحدة التي تسيطر عليها إسرائيل وحلفاؤها، وأن يرفضوا تحكيم القرآن.

فإذا وافق على الفكرة عدد من الدول الإسلامية فيمكن لها أن تبدأ التكوين دون انتظار اشتراك بقية الدول؛ لأنه ليس شرطاً أن تمثل فيها كل الدول الإسلامية.

ويعين للمحكمة عدد من القضاة ما بين ٢١ و ٣١ قاضيًا على وجه التقريب، ويشترط أن يكونوا من كبار الشخصيات كرؤساء دول سابقين أو فقهاء دوليين أو أساتذة جامعيين، وأن يعرف عنهم الأمانة والنزاهة ورجاحة الفكر وقوة الخلق، ويعين هؤلاء لمدة سبع سنوات، وتعهد كل الدول المشتركة باحترام قرارات المحكمة، وتضع قوة عسكرية تحت تصرفها عند الضرورة وإذا حكمت المحكمة، بقتال الباغي.

وتصدر المحكمة أحكامها بالأغلبية البسيطة فيما يتعلق بشئون الصلح، وبأغلبية الثلثين أو ثلاثة أرباع عند إصدار الأحكام بالقتال.

وتعتمد المحكمة في إصدار قراراتها على أصول العدل الإسلامي من نصوص قرآنية، أو أحاديث نبوية ثابتة، أو مبادئ دولية استقر عليها العرف الدولي وتتفق مع الأصول الإسلامية، كما تعتمد على المبادئ العامة للعدل والإنصاف، ولا تعد المحكمة ملزمة بالأخذ برأي مذهب إسلامي معين أو فقيه أو مفسر معين أو حتى مجموع الفقهاء ؛ لأن المفروض أنها أقدر على ترجمة الأحكام والمبادئ الإسلامية في ضوء الملابسات من أي فقهاء آخرين، مهما كانت منزلتهم التقليدية.

وعلى سبيل المثال، ففي قضية حرب العراق/إيران فمن الثابت أن العراق كان لها مزاعم بالنسبة لبعض مناطق الحدود، وبصرف النظر عن مدى الحق أو الباطل فيها، فإنها لم تحاول تسويتها بالمفاوضات، ولكنها اهتبلت الفرصة فشنت الحرب على إيران، وأوقعت بها الهزائم حتى تماسكت إيران، واستعادت مواقعها وأوقعت الهزائم بالعراق، واشترطت لإيقاف القتال إسقاط النظام السياسي العراقي.

وعلى هذا فيمكن أن يكون الحكم هو تعويض إيران عن خسائر مع استبعاد مطلبها الخاص بالنظام السياسي العراقي الذي هو من شأن العراقيين أنفسهم.

وبالنسبة للجمهورية الصحراوية فيمكن إجراء استفتاء دقيق ومحايد للتعرف على وجهة نظر أصحاب الأرض، مع وضع الاعتبارات التاريخية وغيرها في الاعتبار.

وفي أي مشكلة تنشأ عن تنازع زعيمين على السلطة وتمسك كل واحد منهما يمكن للمحكمة – إذا رأت المصلحة في ذلك – أن تحكم بتتحية علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان، ولا شك إنهما أعظم مما يمكن لأي رئيس معاصر أن يدعي لنفسه.

ويمكن للمحكمة – باعتبار أنها تحكم باسم القرآن، وبمقتضى عدالة القرآن – أن تصدر أحكامها إلى الحكومات وإلى الشعوب أيضاً، وأن توضح وجهة عدالة أحكامها، وضرورة مناصرة الشعوب والجماهير لها، وبهذا تكتسب ثقلاً لا يتأتى لغيرها.

هذه أمثلة تذكر عرضاً، وهي تدل على أن التوصل إلى الحل ليس هو الأمر الصعب، ولكن الأمر الصعب هو كيف يمكن إقناع، وعند الضرورة إرغام الأطراف المتقاتلة، وهو الأمر الذي لا يتأتى إلا عندما توجد قوة تحارب تحت لواء يطبع عليه نص الآية ٩ من سورة الحجرات، ويعد العلم الرسمي للمحكمة وللقاتل التي تحارب بأوامرها. إن هذا اللواء في حد ذاته له قوة لا تقبل عن قوة أسلحة الجيش من دبابات أو طائرات، إن الله تعالى أتاح للمسلمين ويسر لهم ما يعجز العالم عن أن يبسر له نفسه، وما تتمناه الدلو الأخرى.

فلو كان لدى هذه الدول كتاب تؤمن به يضع لها خطوط ممثّل هذه المحكمة لطبقته فوراً، وتخلصت به من الحلقة العقيمة المفرغة «للمساعي الحميدة»، ولسوت مشاكلها الدولية أولاً بأول بهذا الأداة التي يتوفر لها الحسم والعدالة.

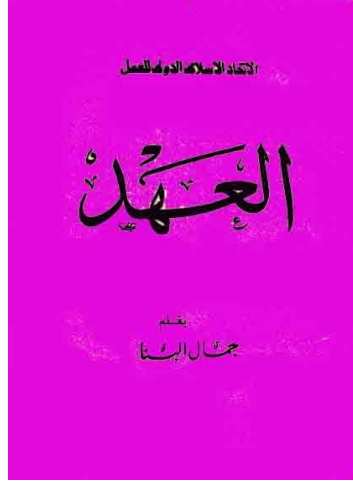
لقد آن للمسلمين أن يعلموا أن أحكام دينهم ليست مجرد عبارات وطقوس، وأن نصوص الآية ٩ من سورة الحجرات وأمثالها يجب أن تطبق، إنها ليست للتطريب من القراء ولا للمعرفة الأكاديمية.

وإذا كان القرآن يجبه أهل الكتاب «قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسُنَّم عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَيُزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ مَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ مِّن رَّبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ» (المائدة : ٦٨).

فهل يمكن أن يكون المسلمون على شيء، وهم يطرحون القرآن وينبذونه ظهرياً؟ إنهم ليسوا على شيء، وسيظلون لا شيء حتى يحيوا ما أحياه القرآن ويميتوا ما أماته القرآن.

(٧)

العهد (*)



[١]

لنكن أمناء، ولننزع الشر من قلوبنا،
إنها الخطوة الأولى على الطريق.

- (١) ليس من قبيل السذاجة أو الدردشة أو الجهل بالأولويات أن نبدأ بهذا، فما لم يكن في النفس إحساس عميق بالأمانة والخير والطيبة، وتوجه يقظ لانتزاع الشر ومقاومة نزعاته، فلا فائدة من أي شيء يأتي بعد ذلك، إن العالم الذي نطلق عليه "العالم المتقدم" يتخبط ويتدهور لا لأنه جاهل أو فقير، فلم يصل التعليم أو الوفرة إلى ما وصل إليه في هذا العالم، ولكنه يعاني الويلات ويقاسى العذاب، لأنه لم يتجه لانتزاع الشر، بل أسلم نفسه إليه، ومما لا يكاد يصدق أن تنفق الدول الكبرى على وسائل الحرب والخراب والتعاسة والشقاء أضعاف ما تنفقه على وسائل السلام والبناء والسعادة والهناء، وأن تدمر الطيبات من الرزق فيقذف بها في البحر أو تطعم للحيوانات والملايين في آسيا وأفريقيا تموت جوعاً، إن من المستحيل تبرير مثل هذه حماقة في عالم "عقلاني" إلا بسيطرة الشر وسلطان الظلام.
- (٢) نحن نعنى بالشر إيذاء الغير والإساءة إليه إيجاباً أو سلباً دون أي مبرر يقره الإسلام وبقية الشرائع قمعاً للجريمة، وحفظاً للسلام، فكل صور الإساءة والإيذاء والاستغلال والظلم والاعتصاب والإهانة والإذلال تدخل في باب الشر، ويبلغ الشر درجة المقت والدرك الأسفل في التعذيب.
- (٣) يظهر الشر عندما تنعدم القيم والمثل العليا، وعندما تهيمن الأنانية والأثرة والغرور والكبرياء، لقد كانت "أنا خير منه" هي منطلق الشيطان للشر، وهناك بعد عوامل البيئة وانحرافات التربية وآثار الوراثة.
- (٤) القلب في الاصطلاح القرآني هو مركز العاطفة والإحساس والإدراك، وهو الذي يميز بين الخير والشر، الهدى والضلال، ومن هنا جاء تركيز القرآن على القلب السليم، وقول الرسول ﷺ: "إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد، وإذا فسدت فسد الجسد، ألا وهي القلب".

(*) كتبت هذه الرسالة كإحدى الكتيبات الثقافية للاتحاد الإسلامي الدولي للعمل في عام ١٩٨٢م ، ولم تعرض للبيع ، وإنما كانت توزع على فروع أعضاء الاتحاد.

لن نكون أمناء حقاً إلا إذا وصلنا قلوبنا بالله، إن العلوم والفنون والآداب والفلسفات وكل صور الهداية الأخرى لها قصورها، والقوة الوحيدة التي تكبح جماح النفس البشرية وتمنعها من الوقوع في الشر، وتلهمها القوة وتحقق لها السلام في النفس والمجتمع والكون هي الهداية الإلهية.

(١) تعجز القوانين والنظم وسياسات الحكام عن أن تغرس في النفوس حاسة الطيبة والخير، والابتعاد عن الشر والظلم، لأن هذا يخرج عادة عن اختصاصها، فضلاً عن أن الشكوك والظنون تصطحب بكل ما يصدر عنها كما تعجز العلوم؛ لأن العلوم لها الطبيعة الحيادية والتجريدية، ويمكن أن تستغل في الخير والشر على سواء. كذلك تعجز الفنون والآداب؛ لأنها ليست إلا تعبيرات عن مشاعر النفس الإنسانية بحسناتها وسوءاتها، قوتها وضعفها، ولهذا فقد تسمو بالنفس الإنسانية في بعض الحالات، كما يمكن أن تنحط بها في حالات أخرى، وحتى الفلسفة، فإن وجود النقائص الجدلية فيها، وأثار النسبية عليها وانعكاسات أصحابها وواضعيها، عليها تحول بينها وبين الصحة المطلقة بالإضافة إلى أنها مذهب القلة ولن تأخذ طابعاً جماهيرياً، وكل ما تضعه البشرية من نظم أو مثل أو مذاهب لا بد وأن تكون محكومة بالقصور البشرى والعجز عن الهيمنة على النفس البشرية وكبح جماحها.

لا يمكن أن تسلم النفس الإنسانية قيادها إلا إلى قوة أعظم منها، ولا قوة أعظم من الخالق، فخالق النفس البشرية هو جابلها الذي يعلم بما توسوس به، وهو أقرب إليها من حبل الوريد، وهدايته هي التي تجعلها تميز بين الخير والشر وهي التي تعطيها السلام، فإيمان الإنسان بخالق عظيم حكيم قوى قاهر رحيم تشعره بالطمأنينة، وأنه ليس فريسة القدر الأعمى أو الصدفة الشرود أو القوى الشكسة للطبيعة وبقدر ما يثبت هذا الإيمان السلام في القلوب، فإنه يثبت الاستقرار في العقول؛ لأنه يرسى مبدأ "السببية" و"الغائية" فلا سبب بدون مسبب، ولا مخلوق دون خالق، ولا وجود دون غاية، والكون كله تربطه إرادة دقيقة واعية حكيمة، كما ينتظم هذا الشعور المجتمع بفضل الضوابط التي وضعها الإسلام، وأخيراً فإن المؤمن يحس بوشيجة ورحم تربطه بكل هذه الأكوان من شمس ونجوم وأراض وسموات، لأنها كلها من خلق الله، كلها تشترك معه في التسبيح له والامتار بأمره، إن القرآن يتحدث عن عوالم عديدة، ويشير إلى الأرض والشمس والقمر والنجوم والنبات والحيوان، كما لو كانت كلها حية تتحدث وتتكلم وأنها "أمم أمثالكم" والإسلام ينهى عن عضد الشجر، أو الإسراف في المياه، أو إلحاق الأذى بالحيوان، أو أي صورة من صور الفساد في الأرض أو انتهاك حرمتها، من أجل هذا يحس المؤمن بالإسلام بالسلام، السلام في النفس التي هي يد الله، والسلام في المجتمع المتوازن بالعدل، والسلام مع الأكوان التي تجرى لمستقر لها طبقاً لما وضعه الله من نواميس "لا الشمس ينبغي لها أن تُدرك القمرَ ولا الليلُ سابقُ النهارِ وكلُّ في فلكٍ يسبحون"، ولا يمكن أن يصل اليأس بالمسلم حد الكفر أو الانتحار لأن إيمانه بالحقيقة الكلية "الله" أقوى من أي مؤثر آخر، وعندما يسلم نفسه أخيراً، فإنه إنما يستجيب للنداء الإلهي: "يا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ * ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً * فَادْخُلِي فِي عِبَادِي * وَأَدْخُلِي جَنَّتِي".

(٢) بالإضافة إلى الإحساس بالسكينة والصفاء والثقة، أن سفينة الحياة تسير بتوجيه بوصلة لا تخطئ نحو شاطئ السلام وليس هذا بالشيء القليل، فإن الإيمان بالله يهبنا الحصانة ضد المغريات والشهوات العديدة التي تكتنف الحياة وتجعل النفس الإنسانية نهياً لها، كما يهبنا القوة إزاء الإرهاب والطغيان. هذه القوة التي يمكن أن تصل إلى الثورة عندما تنتهي الظروف أو الاحتمال حتى تنتهي الظروف بحيث لا تتمزق النفس الإنسانية بين الإرادة من ناحية وعدم تهيؤ الظروف من ناحية أخرى، ولا يمكن أن يعد هذا استخذاء، ولكن تحقيقاً لسياسة طويلة المدى وتوغياً للظروف الموضوعية؛ لأن المؤمن لا يخشى الموت، وإنما يراه شهادة، ويعتبره أحد الحسنيين.

لا بد من دين، ففي الدين وحده "الوحي" الذي ينقل رسالة الله، و"الأنبياء" الذين يتولون شرح وتبليغ هذه الرسالة، وهذا هو ما يميز الأديان عن الفلسفات والنظريات التي لا تستطيع أن تتصل بالله عبر وحي وعن طريق أنبياء، وبالتالي فإن فكرتها عن الله كانت محكومة بالقصور البشرى.

وقد أثبت التطور هذه "اللابد" للفرد والمجتمع، فظهرت الأديان مع ظهور الإنسان، وعكست أولى صور الانتماء، ثم أخذت مع الأديان السماوية الصورة الصادقة والمنهجية باعتبارها "أطر" العقيدة وبلورة الانتماء، ووصلت من القوة درجة الغريزة في الفرد، والضرورة في المجتمع.

والأديان كلها بيت واحد، وكل دين لبنة فيه، وإنما حدث الخلاف نتيجة للتطور، وسوء الفهم والتحريف والمصالح المكتسبة.

والإسلام في مسيرة الأديان هو مسك الختام وتاج السلام.

في الفقرة السابقة قلنا : إننا لن نكون أمناء حقاً إلا إذا وصلنا قلوبنا بالله، وسلمنا له القيادة ولكي يتم هذا لا بد للجماهير من دين، لأن الدين وحده هو الذي ينقل رسالة الله عبر وحي، وعلى أيدي أنبياء يتولون شرح وتبليغ الرسالة، وهذه "المواصفات" لا توجد في النظريات والفلسفات، ومن هنا فإن تصورنا لله تعالى ولما تكون عليه رسالته كانت عاجزة محكومة بالقصور البشرى، وكانت الأديان وحدها هي التي تقدم التصور الحقيقي للألوهية الذي لا يرفضه العقل، ولكنه لا يستطيع وحده التوصل إليه، لأنه ليس مسألة حسابية ولأن للأديان أسلوبها ومنهجها في التوصل إلى الحقائق، ولأنها لا تعنى بالكيفية، ولكن بالماهية، والعلم يعجز عن معالجة الماهيات، وأدلة الإثبات في الإنسان لا تقتصر على العقل، حتى وإن كان العقل يحكمها، فالفطرة السليمة يمكن أن تتصور وجود الله، ولا يستطيع العلم أن يرفض ذلك أو يفنده، ونحن لا نعلم ماهية وسر الوحي، ولكننا نؤمن أنه من الله بحكم سلامة الرسالة إلى يأتي بها، وإعجازها، وتفوقها على كل ما جاء به عباقرة البشرية وفلاسفتها، وبحكم صدق الأنبياء، وأن أي احتمال لكذبهم في هذه القضية الرئيسية أمر مستبعد تماماً، وقائمة دائمة فلا تقوم قائمة للكذابين، ولا يتسق مع طبائع الأشياء، ومن هنا يكون علينا أن نسلم بالوحي كحقيقة حتى وإن لم نعلم تماماً ماهيته وسره.

(١) أثبت التاريخ والتطور صدق الأديان وأصالتها لأنها دون غيرها.

(أ) قدمت أكمل تصور للألوهية، يمكن للعقل البشرى استيعابه، وهو ما عجز عنه الفلاسفة والمنظرون وسدنة العقائد الوثنية. وما يتضح من مقارنة هذه التصورات الفجة بالتصور المعجز الذي قدمه الإسلام لله تعالى باعتباره أصل المثل الأعلى الكامل المطلق. لم يلد. ولم يولد. ومع هذا فهو أصل الحياة والخلق، تستشفه العقول والقلوب، ولكن لا تدركه الأبصار، وليس كمثل شيء.

(ب) أن الرسائل الدينية السماوية تمثل الكمال الموضوعي "فردياً" واجتماعياً" وتستعصي على التأثير بمحطاتها، وقوى الزمان والمكان.

(ج) أن ظهور حملة هذه الرسائل – وهم الأنبياء – إثبات للرسالة لأنه ليس لهم من وجود أو هدف سوى تبليغ هذه الرسالة دون أجر أو منصب.. الخ، وكأنما خلقوا لهذه المهمة الخاصة، فوجودهم دليل على وجود الرسالة، وأنها من الله.

(د) يدعم هذا ويؤكد من جانب آخر أن الرسل لم يكونوا من بين الذين يشتغلون بالعلوم والفلسفات حتى يمكن أن يقال أن رسالاتهم السماوية هي ثمرة بحثهم الفلسفي وفكرهم الخاص. فقد كانوا ناساً من الناس لا يتميزون عنهم بشيء، ويعملون فيما يعمل فيه الناس من حرف، والله وحده هو الذي أنعم عليهم بالقوة والعلم، وحاطهم بالرعاية، وجنبهم الضعف والقصور.

(٢) من أجل هذا آمنت الشعوب والجماهير بالأديان من أقدم عهودها بصرف النظر عن نظم الإنتاج والحكم واختلاف الأزمنة والأمكنة وارتضتها الجماهير، ولا تزال الأديان، ونحن في عصر الأيدلوجيات المذهبية والنظريات هي التي تستأثر ببايمان الجماهير، ولا يمكن أن يقاس بها ديمقراطية أو رأسمالية أو شيوعية.. الخ، ولم يكن عبثاً أن تناصبها أكثر هذه المذاهب ادعاءً العداء، وأن تزعم أن الدين هو أفيون الشعوب، لأنها نقت عليه أصالته وعراقته وتمسك الجماهير به، لهذا كله فإن منزلة الأديان أعلى بكثير من الفلسفات والنظريات، فهي أكمل نوعاً وأشمل كمّاً، وكانت هي التي أرست الأسس المعنوية للحضارة الإنسانية، وزودت الأفراد بقوة ذاتية دائمة ومستمرة هي الضمير، وخطّة في الحياة تقوم على القصد والاعتدال وعدم الاستسلام للشهوات والنزوات، وبوجه خاص المال والنساء والسلطة، كما زودت المجتمع بمجموعة من النظم تكفل له السلام، وحررت الجماهير من حكم الطغاة، وقررت كرامة النفس الإنسانية.

(٣) قد يتصور البعض أننا في عصر "اللاينية" وليس هذا صحيحاً، فلا بد لكل واحد من دين، ومن يؤمن حقاً "باللاينية"، فإن اللاينية تصبح ديناً يحارب في سبيلها كما يحارب المؤمن، أما السادر الغافل الذي يبدو وكأنه لا يعنى بالدين في قليل أو كثير فهذا هو الذي "جعل إلهه هواه" كما قال القرآن، فهو عبد شهواته وأبطاله من نجوم السينما والرياضة.. الخ، وقد أصبحت الشيوعية التي ناصبت الأديان العداء ديناً دون فضيلة الأديان، الأنبياء فيها "ماركس وإنجلز ولينين، والإله فيه هو المادية الجدلية، والمؤمنون به هو الحزب المؤلّب بلهيب الحقد والطمع والطموح.

(٤) حقاً إن الأديان قد استغلت وزيفت على الشعوب، وتحدث باسمها السدنة والمرزقة وبطانة السلطان، وأساءت الجماهير نفسها فهمها، ولكن هذا كله ليس ذنب الأديان نفسها ولا هي وحدها التي تقف هذا الموقف، فقد زيفت دعوات الحرية والمساواة.. الخ، وهذا التزييف نفسه يدل على منزلة الأديان وأهميتها، فلا يزيف الرصاص والحديد، وإنما يزيف الذهب والفضة.

(٥) إن تعدد الأديان، والاختلاف بينها لا يزعنا البتة، بل إننا نراه من وجهة النظر الإسلامية، الأمر الطبيعي والمنتظر، فقد كان لآبء لكل أمة من رسول يدعوها بلغتها إلى الإيمان، ويلحظ في تفاصيل دعوته تلك ظروف مجتمعه، لأن الأديان لا تقوم على المعجزات، وإن كانت لا ترفض المعجزات في بعض الحالات، ولكنها تقوم على مراعاة السنن التي وضعها الله لتطور المجتمعات فنشأت من هذا اختلافات ثانوية بين الأديان، ولكن المحاور الرئيسية في الأديان السماوية واحدة، وهي وجود الإله الواحد الخالق للأكوان والممثل للكمال المطلق، والبعث والنشور والثواب والعقاب، وليس المهم "الوحدة" بين كل البشر في العقيدة، ولكن المهم السلام بينهم على اختلاف عقائدهم، والآيات القرآنية تثبت تعدد الأديان، وأنها كلها من الله يصدق بعضها بعضاً. وأن التوراة والإنجيل والقرآن، فضلاً عن كتب أخرى كلها كتب مقدسة نزلت من السماء، وأن تتفاوت بتفاوت المجتمعات، أو أنها إذا مست المحاور تعود إلى التحريف، أو سوء الفهم، أو المصالح المكتسبة والآيات القرآنية التي تعيد مثل هذا الخلاف إلى التحريف والمصالح المكتسبة أو الترجمات عديدة، كما تؤكد هذا المعنى الأحاديث التي تتحدث عن الأديان – قبل الإسلام – كبيت جميل لولا ثغرة فيه، والإسلام هو اللبنة التي تسد هذه الثغرة، وتشير إلى الأنبياء كإخوة. وأما الحكم في الخلاف ما بين هذه الأديان فمرده إلى الله وحده يوم القيامة... وليس لأحد أن يعطى نفسه هذا الحق أو تلك الصفة، وإلا كان نوعاً من الشرك، ومن السداجة والأنانية ما يتصوره بعض المسلمين من أن

الجنة مقصورة على المسلمين فحسب، وأن كل من سواهم في النار، فهذا يناقض روح الإسلام، وآداب الإسلام، فليس لأحد أن يتألى على الله أو يصادر على حكمه، أو يحتكر الجنة لفريق من الناس أو المسلمين، بل إن الإسلام نفسه ليس حكراً للمسلمين، إنه لكل البشر، وقد يوجد من هم أقرب إليه من غير المسلمين الذين "يُؤلُون بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ"، وجاء في مقولة مشهورة للإمام الغزالي أن الناس بعد بعثة الرسول أصناف ثلاثة :

١- من لم تبلغهم دعوته، ولم يسمعوا به أصلاً، أولئك مقطوع لهم الجنة.

٢- من بلغتهم دعوته وظهر المعجزات على يديه وما كان عليه من الأخلاق العظيمة والصفات الكريمة، ولم يؤمنوا به كالكفرة الذين بين ظهرانينا، أولئك مقطوع لهم النار.

٣- من بلغتهم دعوته وسمعوا به ولم يمتثلوا أو امره ونواهيته وهؤلاء أرجو لهم الجنة إذا لم يسمعوا ما يرغبهم في الإيمان أصلاً، وواضح من هذا الحديث أن معظم غير المسلمين في العصر الحديث هم ممن ينطبق عليه الإشارة الأولى والثالثة، والأولى "مقطوع لهم الجنة"، والثالثة "أرجو لهم الجنة".

(٦) ولكن هذا كله لا ينفي أن الإسلام هو مسك الختام وتاج السلام في مسيرة الأديان ؛ لأنه – وهو اللاحق الأخير – يعترف بكل دين سابق، وبوجه خاص اليهودية والمسيحية، وبذلك يستبعد أكبر سبب لعداوتهما له، بل إنه يسعدهما بذلك ويجعلهما يشكرانه له، وبهذا يتحقق السلام بين الأديان.

لنجعل الأنبياء قادتنا وقودتنا، ولنطرح الإعجاب بالطغاة الذين جعلوا سياستهم الاستعلاء في الأرض.

- (١) يظهر استعراض التاريخ السياسي للبشرية أنها خضعت لقادة وحكام كانت وسيلتهم هي القوة الباطشة، وكان هدفهم هو الاستعلاء في الأرض، وأبرز الأمثلة على ذلك قادة الإمبراطورية الرومانية. ثم قادة الدول الأوروبية التي تأثرت عميقاً بالإمبراطورية الرومانية ونسجت على منوالها، ونعتقد أن من أكبر العوامل التي أدت إلى فساد الفكر السياسي إبراز الملوك والأباطرة والطغاة والقادة العسكريين، وإغفال الأنبياء، وأتباعهم من حواريين أو صحابة لأن إعجاب الطبقة المثقفة والحاكمة في أوروبا بالحضارة اليونانية والرومانية وأبطالها الوحشيين (الإسكندر – قيصر – أغسطس) وغيرهم هو الذي مهد السبيل لظهور " ميكافيلي " وتقبل فصله الحاد ما بين السياسة والقيم الخفية، وأدى إلى ظهور نابليون ولينين وهتلر وموسوليني وستالين وأمثالهم، ثم هو الذي سمح بوجود آدم سميث وكارل ماركس وعزلهما الاقتصاد وإبعاده عما ينبغي عليه من خدمة للمجتمع، وأدى إلى ظهور الرأسمالية والشبوعية، وطغيان المقوم المادي في المجتمع على بقية المقومات، والوضع السليم يقتضي إبراز هؤلاء الملوك والأباطرة على حقيقتهم طغاة استعبدوا الجماهير، ووضعوا سياسة الاستعلاء في الأرض، وجعل القوة والخداع وسائلهم لتدعيم سلطانهم، وإبراز الأنبياء باعتبارهم القادة الذين قاوموا هذا الطغيان ووضعوا الحق في مواجهة القوة المبدئية في مقابل الانتهازية، وأرسوا مبدأ كرامة النفس الإنسانية وقداستها ونجحوا بدرجات متفاوتة في إنقاذ البشرية من حكم الطغاة وسلطان الظلام. وهذا هو النهج الذي رسمه القرآن عندما وضع موسى في مواجهة فرعون، وعندما جعل الرسالات السماوية هي محاور التاريخ، والرسول والأنبياء هم قادة الجماهير.
- (٢) يسوى الإسلام بين الأنبياء " لا تُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ " وينظر إليهم كإخوة ويؤمن بهم جميعاً، وقد ذكر القرآن بالاسم بعضهم بينما أشار إلى وجود آخرين لم يقص سيرتهم على الرسول " وَرَسُولًا قَدْ قُصِّصْنَا عَنْكَ مِنْ قَبْلُ وَرَسُولًا لَمْ نَقُصِّصْ عَنْكَ "، ونحن لا نستطيع أن نقطع هل كان بوذا أو أفلاطون أو كونفوشيوس، أو اخناتون رسلاً أم لا؟ وما يمكن أن نقوله هو احتمال كونهم رسلاً ما لم تتضمن أقوالهم شيئاً من الشرك.
- (٣) في شخصية محمد نجد المثل الأعلى لما يمكن أن يكون عليه رجل الدعوة، ورجل الدولة – الأمر الذي لم يتحقق في غيره من الأنبياء – باستثناء موسى التي تكتنف الأساطير حياته، ويقتصر أثره على بنى إسرائيل، وما يفترض أن يتسلح به من حكمة وحق، ويسلكه من خير وقصد.. ويستهدفه من تحرير.. وعدالة.. وقد أثبتت سيرته – كرجل دولة – أن هذا ليس مستحيلاً، وإن كان صعباً، وحقق في المدينة كما حقق خلفاؤه الراشدون المجتمع الأمثل، ولم تعد البشرية في حاجة لاستلهاام جمهورية أفلاطون أو غيرها؛ لأن قيادة محمد والأمة التي أقامها بالفعل أفضل من كل هؤلاء، وهي بعد حقيقة وليست خيالاً، فلنحرر أنفسنا من الإعجاب بالطغاة، ولنرفض سياسة الاستعلاء في الأرض التي وضعوها، ولنأخذ من الأنبياء وخاتمهم محمد القدوة والمثل.

لكي لا تتحول الأمانة إلى سذاجة والطيبة إلى غفلة، ولكي نأمن الاستسلام إلى جموح العواطف أو ميوعة المواقف لنجعل العدل فيصلاً، ولنضبط أعمالنا وتصرفاتنا وأحكامنا على ساعته.

(١) مع أن الأمانة والاستقامة والابتعاد عن الشر بكافة صورته هو التهيؤ الضروري والسابق لكل ما يعقبه من أعمال وسياسات فهناك احتمال أن تتحول الأمانة إلى سذاجة، والطيبة إلى غفلة، وأن ينلبيس البعد عن الشر بصور عديدة من الضعف والاستسلام، وأن تتغلب الروح العاطفية فتدفع بالإنسان إلى صور من السرف أو الجموح أو الشطط أو تجعله يرى السراب حقيقة، والتمنيات واقعاً.

من أجل هذا لا بد لنا من ضوابط تحول دون الانحراف، ولا بد من ساعة دقيقة لا تؤخر، ولا تقدم، ولا تتغير بتغيير الأماكن يضبط عليها كل واحد تصرفاته وتكون في الوقت نفسه صادرة عن ذاته، وإيمانه، وليست بعيدة عنه أو مفروضة عليه من الخارج، وهذه الساعة هي حاسة العدالة.

والعدل هو قوام المجتمع، ولا يمكن النزول عنه لأن النزول عنه يصبح ظلماً أو تفریطاً، وقد يمكن الارتفاع عنه، فالفضل أعلى من العدل، والحب أسمى من الفضل، ولكن هذه المستويات مما لا يمكن مطالبة الناس جميعاً بها على وجه الإلزام، لأنها مما لا يمكن أن يطبقوا، ولا هي مما يمكن أن تدور عليها معاملات وعلاقات المجتمع؛ لأن الضوابط تنعدم فيها، من أجل ذلك أصبح العدل هو القاعدة، فما اتفق مع العدل فلا مأخذ عليه ولا محاكاة فيه، وعلينا أن نلتزم به وننزل عليه، وعلينا أن ننمى في نفوسنا حاسة العدل والإنصاف بحيث يصبح الالتزام به دأباً وعادة، وتعجز المغريات عن السيطرة علينا.

(٢) عندما يضع المجتمع أصول ومعايير العدالة، يغلب أن يخضع مستوياتها بحيث يرى أن فقر الفقير، واستسلام الضعيف أمراً عادلاً، ولكن الأديان مبدئية. وهي أسمى من المواضع الاجتماعية، والمؤثرات السياسية والاقتصادية، وبالنسبة للإسلام بالذات فإن العدل هو الطابع الرئيسي المميز للإسلام، ولهذا فإنه لا يقتصر على الاقتصاد، ولكنه يمثل " القصد " وكل واحد يؤمن به إيماناً واعياً عميقاً يكتسب حاسة للعدل تعرف صاحبها على العدل حقاً بحيث إذا انحرف عنه، فإنها تحوك في صدره، وتحمله على أن يعيد النظر، أو يتوب أو يكفر عن ذلك.

(٣) بالإضافة إلى " حاسة العدل " التي تتمكن في نفس المسلم نتيجة لإيمانه بالإسلام، فإن الإسلام لا يقصر العدل على أن يكون شعارات عامة، واتجاهات فردية، بل وضع كذلك قواعد ومبادئ يفترض أن تطبق في أي مجتمع إسلامي، وقد تضمنتها آيات القرآن وأحاديث الرسول، كما طبقت بالفعل خلال مجتمع المدينة في عهد الرسول والخلفاء الراشدين.

لكي لا نضل في التقدير وفهم الأمور على حقيقتها، ولكي نصدر أحكامنا على هدى وبصيرة لا بد أن نستخدم عقولنا، ولا بد أن نتعلم ونتعلم إلى آخر مدى كوسيلة لتنمية قدرات هذه العقول ومعرفة وسائل التطبيق، وعلينا أن نستخدم علمنا في إطار الأمانة، والطيبة والعدالة.

إن العقل هو الأداة التي أنعم بها الله على الإنسان للتمييز بين الخطأ والصواب، كما أن القلب هو الأداة للتمييز ما بين الشر والخير، والعقل هو القوة، والقلب هو الأمانة، وما ننشده هو الجمع بينهما حتى نصل إلى "القوى الأمين" بتعبير القرآن، ولأن القوى دون أمانة يمكن أن ينحرف ويفسد، ولأن الأمين دون قوة يمكن أن يضعف ويعجز.

ولا يجوز أن يقف أمام العقل وطلعته سوى شيء واحد هو ذات الله تعالى وما وراء الموت والعالم الآخر، لأن العقل الإنساني يعجز عن إدراك ذلك، وكلام الفلاسفة شاهد على ذلك، وبقدر ما يتعين على العقل أن يقف أمام ذلك وأن يأخذ بما يقدمه الوحي، بقدر ما يكون عليه - أي العقل - أن يفصل هو فيما سواه، وبقدر ما يكون تدخله في الأولى جراً لا جدوى منها إلا التخبط، بقدر ما يكون إهماله في الثاني تقصيراً وغفلة وإهداراً لأثمن ما أنعم الله به على الإنسان.

(١) يتحدث القرآن عن أداتين في النفس الإنسانية هما "القلب، والعقل"، والقلب في القرآن أعظم من تلك العضلة الصنوبرية في الصدر، كما أن العقل هو أعظم من تلك الخلايا الهلامية في المخ، وهو يوضح أن للقلب بصيرة يدرك بها الخير من الشر، بل هو يرى فيه أداة "يعقل" بها الإنسان، كما يشير القرآن إلى العقل باعتباره الأداة التي تدرك حكمة ما في الظواهر الكونية من حياة أو موت، وشموس وأقمار، ومحل وأثمار.. الخ.

أن القلب المسلح بحاسة العدل سيكفل لنا معرفة الخير والشر، وسيحول بيننا وبين الشطط والسرف، ولكن معرفة القوانين التي تحكم هذا الكون، وما في الطبيعة من موارد وقوى يمكن استخدامها لإثراء الحياة الإنسانية، وتحقيق ما أراده الله للإنسان من كرامة تليق بخليفته في الأرض هو مما يعود إلى العقل، ومن هنا فقد تعددت الآيات التي تأمر بالنظر، والتدبير، وإعمال الفكر، واستخدام العقل، والتي تحذر من الغفلة والإعراض، بل إن القرآن جعل الذين يَمُرُونَ عَلَى آيَاتِ اللَّهِ فِي النَّفْسِ وَالطَّبِيعَةِ غَافِلِينَ أَسْوَأَ مِنَ الْأَنْعَامِ "إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصَّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ"، "أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ".

ونحن نرى أن من أوجب الواجبات أن نستخدم عقولنا، ونعمل أذهاننا ونتعلم إلى آخر مدى، ونلم بكل المهارات ونؤمن أن التراخي في ذلك من الموبقات والمخالفات الصريحة لتعليمات القرآن الذي نزلت الآية الأولى فيه صاعدة "اقرأ" وهو من أكبر أسباب ضعف المسلمين في العصر الحديث وتدهور منزلتهم الأدبية والمادية.

(٢) تكثر الإشارات في الكتابات الدينية إلى قصور العقل البشري والميل لأن يكون الإيمان بكل شيء تسليمياً دون إعمال عقل أو تفكير، وهذا خطأ فاحش فإن الشيء الوحيد الذي يقف أمامه العقل البشري هو ذات الله تعالى وما وراء عالم الموت من الدار الآخرة، والبعث والنشور والثواب والعقاب.. الخ، لأن العقل البشري كما أظهرنا ذلك يعجز عن إدراك ذلك، وكلام الفلاسفة شاهد على ذلك وبقدر ما يتعين على العقل أن يقف أمام ذلك، وأن يأخذ ما يقدمه الوحي، وبقدر ما يكون عليه أن يفصل فيما كل ما سواه وأن يتلمس فيه العلة والحكمة، بقدر ما يكون تدخله في الأولى جراً لا جدوى منها إلا التخبط، وبقدر ما يكون إهماله في الثاني تقصيراً وغفلة، بل وإهداراً لأثمن ما أنعم الله به على الإنسان.

ومن هنا يجب أن تكون التفرقة واضحة ومحددة، والفقهاء أنفسهم رغم الطابع العام لحديثهم عن التسليم والتقليد لم ينكروا أن العقل هو مناط التكليف، وأن الإيمان لا بد أن يقوم على اقتناع، فإذا كان للعقل دور في هذا، فهو في بقية شؤون الحياة أزم وأصق، ومن الخير لهم أن يمجّدوا العقل بدلاً من تكرار الحديث عن نقص العقل البشري.

العمل هو التعبير عن الحياة والإبداع وإشباع الشخصية ووسيلة كل واحد لأداء واجبه نحو المجتمع وإسهامه في بنائه، ومن هنا فبقدر ما يكون عطاء كل واحد وافرًا بقدر ما يتمتع المجتمع بحياة وفيرة؛ لأن كل واحد يعطى قبل أن يأخذ، وليس هناك من يأخذ دون أن يعطى، فضلاً عن أن ذلك سيجعل المجتمع ينتصر في أعظم التحديات التي تواجه المجتمعات المتخلفة، ألا وهي: "التنمية" ويتصدى للعديد من صور الافتيات التي تحفل بها السياسة الدولية.

ومن خصائص العمل في العصر الحديث اقترانه بالعلم.

ونحن نؤمن أن هناك عملاً لكل واحد.. وواحد لكل عمل، وأي خلل في هذا إنما يعود إلى خلل في السياسات والنظم، والعمل في الإسلام مصداق الإيمان ومعيار الثواب والعقاب. فواجب كل منا أن يعمل، وأن يبتغى بعمله وجه الله وخدمة المجتمع، وأن يؤدي عمله بعلم ومهارة وإتقان وإخلاص.

(١) العمل دليل الحياة، ففي كل الكائنات تعد الحركة والنمو والتنفس من أهم علامات الحياة، وهي بالطبع ما يدخل في عداد العمل، وإذا كان الوجود محدودًا بإطار من زمان ومكان، فإن العمل هو الذي يملأ هذا الإطار، ويجعل له مضمونًا.. وإلا أصبح إطارًا فارغًا.

والعمل بالنسبة للإنسان تعبير عن الحياة، وعن الشخصية، ووسيلة ما يمكن لهذه الشخصية أن تقدمه من عطاء يجسد فكرتها، ومهارتها وواجبها وإضافتها للمجتمع، وبقدر ما تكون هذه الإضافات وفيرة بقدر ما يتمتع المجتمع ككل بحياة وفيرة تشبع فيها كل الاحتياجات، ولا يحس أحد نقصًا أو عوزًا، لأن كل واحد سيعطى قبل أن يأخذ، ولن يكون هناك من يأخذ دون أن يعطى، كما أن هذا سيمكن المجتمع من أن ينتصر في أهم معركة تجابهها المجتمعات المتخلفة، ألا وهي التنمية التي يهدد الفشل فيها هذه المجتمعات بأن تكون عاجزة عن صد العديد من صور الافتيات التي تحفل بها السياسة الدولية، وقد تصبح تبعية خاضعة في كل شيء لإرادة هذه الدول التي لا ترحم أو حتى لعدوانها العسكري.

(٢) والعمل في العصر الحديث يرتبط بالعلم ويقوم عليه، فالعمل الغشيم، والعمل الرخيص أصبحا أثرًا من الماضي، وما لا يمكن أن يقف أمام العمل المرتبط بالتكنولوجيا الحديثة.

(٣) نحن نؤمن أن هناك عملاً لكل واحد، وأن البطالة ليست كما يظن مما لا مفر منه، إن إعادة التدريب يمكن أن تحول المتعطلين إلى المجالات المطلوبة، وهناك دائمًا مجالات مطلوبة خاصة في الخدمات، كما يفترض أن لا يوجد تخصص لا يجد عاملاً، إن هذا وذاك إنما هو نتيجة لخلل في سياسات "قوى العمل" أو النظم التعليمية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

(٤) أعلى الإسلام منزلة العمل واعتبره مصداقًا للإيمان، فلا يذكر القرآن "الَّذِينَ آمَنُوا" إلا ويقرنها "وَعَمَلُوا الصَّالِحَاتِ"، فكان عمل الصالحات ثمرة الإيمان، ومصداق خلوص هذا الإيمان، كما أن العقاب والثواب في الحياة الأخرى إنما يكون بناءً على العمل "بما كنتم تعملون"، أو "بما كنتم تعملون".

(٥) يتضح من هذا المنزلة الجسيمة للعمل، سواء بالنسبة للفرد أو المجتمع بالنسبة للحياة أو للإسلام، ومن ثم فواجب كل منا أن يعمل، وأن يبتغى بعمله وجه الله وخدمة المجتمع، لأن هذا واجبه، وسيعود عليه في الحياة الدنيا والآخرة، وسيسهم في تدعيم الحياة الكريمة والوفيرة، وأن يقترن عمله بالعلم والمهارة، والإتقان والإخلاص.

المجتمع التزام، ولا يتماسك مجتمع إلا بقدر ما تربطه التزاماته وهو يقوم على قاعدتين الحرية في الفكر، والعدل في العمل، وعلينا أن نمثل لهذا، ونأخذ أنفسنا به.

(١) في اللحظة التي يلتقي فيها اثنان تنشأ التزامات من علاقات، وحقوق وواجبات.. الخ، ويصبح من الضروري تعيين هذه الالتزامات ووضعها موضعها الصحيح بحيث لا تحيف على الفرد أو المجتمع.

وقد كان هذا الأمر - ولا زال - محوراً لدراسات سياسية واجتماعية مستفيضة، وغلب على بعضها إعلاء الفرد على الدولة (باعتبارها ممثلة المجتمع) بينما غلب على البعض الآخر إعلاء الدولة على الفرد، وقلما أمكن الوصول إلى التسوية السليمة التي لا تحيف على الفرد أو تجرد الدولة من سلطاتها المشروعة.

(٢) لقد حسنا هذا الأمر في ثلاثة خطوط عريضة هي :

(أ) لا بد من التزام ما دام هناك مجتمع. وعلى من يضيق به أن يترك المجتمع، وأن يبحث له عن جزيرة يعيش فيها وحده، (وحتى في هذه الحالة فإنه يكون- من الزاوية الإسلامية - ملتزماً نحو الطبيعة).

(ب) كل ما يتعلق بالفكر يفترض أن يكون حراً ما لم يمس سمعة أو كرامة أشخاص، لأن هذا الفكر يمثل "الضمير" إذا كان هذا الفكر اعتقاداً، والعقل إذا كان هذا الفكر بحثاً ودراسة واستكشافاً، ويجب عدم المساس بهذين أو التدخل بما يحد حريتهما، حتى عندما تتولد عن هذه الحرية بعض السوءات، لأن سوءات حرية الفكر أقل من سوءات التدخل فيها.

(ج) ما يتعلق بالعمل أو يأخذ شكلاً عملياً (ويوجه خاص في الاقتصاد) يخضع للعدل، ويكون العدل هو الفيصل، ولا يمكن أن يعد العدل ظلماً لطرف، وإنما هو تحصين لطرف من ظلم الطرف الآخر، ولا يجوز أن يضيق أي طرف إذا رفض منه الظلم أو اتخذ معه من الإجراءات والضمانات ما يحول دون أن يكون ظالماً، ومن هنا تكون سوءات التدخل فيه أقل من سوءات تركه حراً.

نحن جزء من المسيرة الحضارية للبشرية التي بدأت من قدماء المصريين حتى الفترة المعاصرة، وأسهمت فيها كل شعوب العالم، واعتزازنا بأوطاننا ومساهماتنا لا تغفل أو تنكسر ما قدمه الآخرون أو تنسينا أننا جميعاً أسرة واحدة تعيش على كوكب واحد، لهذا فنحن لا نقف موقف التجاهل أو التحامل تجاه الحضارة الحديثة، ولا يمكن أن نرفضها جملة وتفصيلاً، لأننا جزء منها، ولأنها في كثير من جوانبها تمثل تقدماً، ولأننا نعيش عملياً فيها، وموقفنا منها هو الموقف الذي حدده الإسلام "الحكمة ضالة المؤمن ينشدها أنى وجدها"، فخيراتنا هي التي تحكم موقفنا.

الحضارة الحديثة هي التي تحمل أوروبا مشعلها اليوم لا تعود إلى أوروبا وحدها (وان عادت إليها معظم أمجاد ووصفات القرون الأخيرة) فقد بدأت منذ أن بدأت البشرية مسيرتها، وأسهم فيها كل شعب من شعوب العالم بما هو مهياً له، ولهذا فإن كل الدعاوى عن احتكار الحضارة من قبل شعب واحد مرفوض، ولا يجوز لشعب ما أن يقول "هذه حضارتي" أو أن يستعلى على الآخرين، فلكل شعب اعتزازه ولكل شعب إسهامه، كما أن تقوقع كل شعب داخل حدوده وتجاهله للحضارة الحديثة ليس من الحكمة في شيء لأن الحضارة الحديثة رغم كل ما اصطحبت به من ضرور لا تخلو من أمجاد، وهي في بعض جوانبها تمثل تقدماً رائعاً لم يسبق، فضلاً عن أن فكرة التجاهل والتقوقع نفسها عقيمة، وغير عملية، ومخالفة لتوجيه القرآن الذي ينص على أن الله تعالى خلقنا شعوباً وقبائل لنتعارف، لا لنتناكر أو ليتجاهل بعضنا بعضاً، ولا يجوز أن نشور حساسية إزاء اقتباس الصالح من هذه الحضارة، لأن هذا يتفق مع موقف الإسلام من ناحية اعترافه بالنظم السابقة ما لم يكن فيها مخالفة له، وبأن توجيهه الإسلامي قرآناً وسنة يوجب علينا أن نجعل الحكمة ضالتنا، وأن ننشدها أنى وجدناها، وأن لا يجرمنا شأن قوم على أن لا نعدل "اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى"، "وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ". ولا نرى تعارضاً بين اعتزازنا بأوطاننا وتقاليدينا، وبين الأخذ بكثير من صور ومظاهر الحياة الحديثة، فليس ذلك إلا معادلة في عالم يقوم على المعادلات وتتوالى فيه الإضافات والتجديدات التي تثري الحياة، وتعد جزءاً لا يتجزأ منها، والاعتزاز شيء والجمود على أوضاع ومظاهر شيء آخر، فالاعتزاز ينشأ عن الثقة والايجابية، والجمود ينشأ عن التقليد والسلبية والأول يثري، والثاني يوهن، وفي كثير من المجتمعات الإسلامية يوجد الثاني دون الأول، وليس هو من الخير في شيء.

إن الإسلام يؤمن بالعالمية، والروابط الإنسانية، ووحدة الجنس البشري. كما أنه يسلم بالاختلافات الموجودة والخصائص المميزة لكل جنس ودين، وهو يقيم العلاقات ما بينها على أساس ما تتفق فيه وتجمع عليه، ولكل شعب بعد هذا ما يخصه أو يميزه، أو "نجتمع على ما نتفق عليه، ويعذر بعضنا بعضاً فيما نختلف فيه".

نحن نفهم الإسلام رسالة تحريرية عظمية أنزلها الله تعالى لإخراج الناس من الظلمات إلى النور، وأن جوهرها وليها الأمانة في الفرد والعدل في المجتمع، والسلام مع الأكوان، ولهذا رمز لها القرآن "بالكتاب والميزان" ووضع التوجيهات والضوابط التي تحقق ذلك، ونحن نرى العبادات وإن كانت جزءاً لا يتجزأ من الإسلام، إلا أنها بحكم هذا نفسه ليست كل الإسلام، وهي بعد وسائل وقربات وليس غايات ونهايات – وبماثلها وقد يزيد عليها – العمل الصالح والخلق الكريم، وما وضعه الإسلام من نظم لصالح المجتمع، وقد وضع الإسلام تفاعلات أو ميكانيزم لإصلاح ما يقع الفرد فيه من خطأ، أو ينساق إليه من ضعف تقوم على الاستغفار والتوبة، وإمحاء الحسنات للسيئات، واعتبر هذه الوسائل كافية لعلاج الضعف والقصور (خاصة في العبادات)، ولكنه بالنسبة للشر أو ظلم الناس فرض عقوبات قاسية للنزول بآثار الشر إلى الحد الأدنى، وهذه هي الحكمة في الحدود، ونحن نرفض التقليد والالتزام ضرورة بما وضعه الأسلاف، فلا بد أولاً أن نفهم، وقد يؤدي بنا هذا الفهم إلى الإعجاب بما قرره، كما قد يقودنا إلى رفض ما قرره، وليس علينا حرج في هذا، لأن الالتزام ضرورة إنما ينشأ عن تفهم النص الجلي الصريح من القرآن والسنة، ولعلنا الآن أقدر من الأسلاف على تفهم القرآن والسنة، والتوجيه القرآني صريح في الأمر بالنظر والفهم والتحذير من اتباع الآباء والأجداد.

(١) من أكبر جوانب سوء فهم الإسلام إغفال الطابع التحريري والهدف الرئيسي له في تحقيق الأمانة للفرد، والعدل في المجتمع، والسلام مع الأكوان. وتجاهل الرمز القرآني لرسالة الإسلام "بالكتاب والميزان" والتوجيهات والضوابط التي تحقق هذه الرسالة، وتوحد المجتمع الإسلامي الذي يطبق ما جاء به الإسلام في الاقتصاد والاجتماع والسياسة.

(٢) وفي مقابل هذا الإغفال ظهر التركيز، أو حتى الاقتصار على العبادة وطقوسها والعبادة جزء لا يتجزأ من الإسلام، ولكنها بحكم هذا نفسه ليست كل الإسلام، والاقتصار عليها يحيف على بقية مكونات الإسلام، فضلاً عن أنها وسائل وقربات وليست غايات ونهايات، وقد حفت بأداب لم تعد ملحوظة، وبعد أن كانت رسالة الإسلام للفرد تتبلور في القلب السليم والفكر القويم أصبحت تتبلور في الطقوس والشعائر والشكليات والقوالب، وبعد أن كان العمل الصالح والخلق الكريم يعدان من مكونات الإسلام التي لا تقل عن العبادة إن لم تفقها، فقد ارتأى أن العبادات تغني عنهما أو تحل محلها.

(٣) وقد وضع الإسلام وسائل لعلاج القصور والضعف الإنساني (خاصة في مجال العبادات) تشبه في مجموعها "ميكانيزم" له طبيعته الخاصة ويقوم على الاستغفار والتوبة وعمل الحسنات التي تمحو السيئات، وهي وسائل من معين العبادة نفسه، إذ لا يمكن أن يعالج أي تقصير فيها بوسائل من القسر، أو بتدخل من خارج النفس، فهذا يفسد العبادة ويبطل النية، فضلاً عن أنه يسمح بصور من التدخل والتطفل على السراء والخصوصيات، ويفتح الباب لاستغلال هذا كله، وفي مقابل هذه الوسائل الذاتية لعلاج الضعف فإن الإسلام وضع عقوبات شديدة لكل من يرتكب الشر أو يظلم الناس هي "الحدود" لكي ينزل بآثار هذا الشر إلى الحد الأدنى.

(٤) ونحن نعتقد أن من أكبر أسباب تأخر المسلمين سوء فهمهم للإسلام، وإن سوء فهمهم للإسلام بدوره يعود إلى أنهم أهملوا النظر في كتاب الله وسنة رسوله – صلى الله عليه وسلم – وآثروا الاعتماد على أقوال الأسلاف والفقهاء والأئمة.. الخ، ثم ألزموا أنفسهم إلزاماً باتباع المذاهب المقررة بعد أن أغلقوا باب الاجتهاد، وبهذا حرم المسلمون أنفسهم من أصل قوتهم، وإعجاز دعوتهم، وتلك الروح الجياشة التي تتدفق من القرآن، كما سمحوا لكثير من الأحاديث الضعيفة أو التي لا يعلم على وجه اليقين ملابسات صدورها- بأن تكون أصلاً للأحكام. وحجب هذا

الركام المتعالي من الشروح والحواشي والتفاسير والنقول والمسانيد روح الإسلام وجوهره وفرض جزئياته على أصوله، وتسلسل إليه السقيم والهزيل والموضوع، مما يتعين معه الرجوع إلى الأصلين العظيمين "القرآن والسنة" رأساً، ودون الالتزام بما كتب من قبل.

وبالنسبة للقرآن فإن هذا لا يتطلب إلا قراءة القرآن بقلب سليم، وعقل واع، "وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ"، وبالنسبة للسنة فهذا ما يتطلب إعادة النظر في فنون مصطلح الحديث والمعايير التي وضعها المحدثون، كما أنه بالنسبة للفقهاء يتطلب إعادة النظر في أصول الفقه، ووضعها على أسس من المقاصد العليا للإسلام.

ونحن نرى أن الجمود على ما وضعه - منذ عشرة قرون - رجال مهما كانت قدراتهم فإنهم غير معصومين، يخالف مخالفة تامة أصول الإسلام، ويعد دليلاً لا يدحض على مدى ما وصل إليه العجز والكلال، وانعدام ثقة المسلمين المعاصرين في نفوسهم وعقولهم في حين أنهم اليوم أقدر من الأسلاف على التفكير والتحقيق بفضل المطبعة وفنون التصنيف والفهرسة، مما لم يتوفر من قبل.

(٨)

دور المنظم في الحركة النقابية

دور المنظم في الحركة النقابية

قسم
جمال السينا
عضو على إدارة عناية عمال النزل والسياح
البيكين ولندن (باعتبار سابقاً)

١٩٥٧

الطبعة الأولى: ٢٠١١ شارع فرعونية القاهرة

كتبت هذه الرسالة عام ١٩٥٧م، وأهديتها إلى السيد أنور سلامة - أول رئيس للاتحاد العام للعمال - بخطاب رقيق، وأرسلت معها خمسين نسخة لتكون تحت يد الاتحاد، وعندما تلاقينا ذكرني ببقاء قديم، لأنه كان أحد أعضاء الهيئة التأسيسية للإخوان المسلمين، ولكنه كان من الذكاء بحيث تقرب لضباط ٢٣ يوليو وأعجب به عبد الناصر، فوافق على ترشيحه رئيساً للاتحاد، ثم عينه بعد ذلك وزيراً للعمل.

النقطة الهامة أن «المنظم» كان تعبيراً مجهولاً بالكلية من القيادات النقابية، ولا زال كذلك مجهولاً من معظمها بعد مضي خمسين عاماً على هذه الرسالة، وقد تولينا كمحاضر مادة النقابيات في معهد الدراسات النقابية منذ أن أنشئ سنة ١٩٦٣م تعريف القيادات به، ثم لما رشحت عضواً في المجلس الاستشاري للمعهد، أثرت الموضوع في جلسات المجلس، وطالبت بتكوين شعبة خاصة، وقبلوا تحت ضغط إلحاحي، وطالبوني بتقديم مشروع، قدمته مرفقاً به برنامج لمائة محاضرة، ودرس هذا المشروع طوال ثلاث جلسات، وأذكر أن السيد عبد اللطيف بلطية رئيس النقابة العامة للكيمياويات، قال لي صراحة: «أنا آخر واحد يمكن أن يرشح لك دارسين!» وقد أصبح السيد بلطية وقتئذ رئيساً للاتحاد ووزيراً للعمل بعد ذلك، ورغم كل هذا الكفاح فلم يقدر للمشروع أن يرى النور حتى الآن.

وتتسم الرسالة بالبساطة والروح العملية والواقعية، وعندما كتبت كانت النقابات صغيرة في حجم العضوية وفي المالية، لأننا لم نأخذ بنظام النقابة العامة إلا سنة ١٩٥٩م، ومن هنا فإن فكرة المنظم كانت متقدمة عليها وقتئذ.

دور المنظم في الحركة النقابية

«مهداة إلى السيد الزميل أنور سلامة.. لم تسعدني الفرص بمعرفته، ولم
تجمعنا آصرة العمل المشترك، ولكن ثناء الزملاء عليه وتقديرهم له، يجعلني أهدي
إليه هذا الجهد، وأسأل الله أن يكون خيراً مما فيه من اعتزاز بالشخصية أو اتزان في
الحكم خالصاً للقضية الكبرى وفي خدمة العمال».

تجابه الحركة العمالية مشكلة قد لا يحس بها جمهور العمال أو قد يحسون بآثارها غير المباشرة عندما
يتساءلون سؤالهم التقليدي «ماذا فعلت النقابة..؟»، ولكن مجالس إدارات النقابات تحس بها إحساساً كاملاً، وتلقى
منها عنناً شديداً وتختلف في طريقة حلها، وأغلب الظن أنها لا تحلها على الإطلاق.

عرض المشكلة :

تلك المشكلة هي أن أعمال النقابة قد أخذت تتكاثر وتعدد شئناً فشيئاً حتى أصبحت عبئاً ثقيلاً على أعضاء
مجلس الإدارة، فعلى مجلس إدارة النقابة أن يحل مشاكل العمال التي تقوم بينهم وبين أصحاب الأعمال، وعليه
أن يحدد وينظم صرف الإعانات للأعضاء، وعليه أن يشرف على النشاط الاجتماعي والثقافي والرياضي، ثم
عليه أخيراً – أو لعله أولاً – أن يساهم بقسط في الحركة العمالية والنقابية العامة وأهدافها البعيدة، وخطتها
الكبيرة التي تقوم على العمال ككل لا يتجزأ، ولا يفضل فيه عامل نسيج عن عامل النقل، أو يتميز العامل
الزراعي عن العامل الصناعي، فكلهم كادحون تتحكم فيهم، وتسيطر عليهم ظروف واحدة وقوانين واحدة.

إن واجباً واحداً من الواجبات العديدة التي أشرنا إليها يمكن أن يشغل وقت مجلس الإدارة كله، وقد
يستغرب البعض هذا، ولكنها الحقيقة، وكل من كان عضواً في مجلس إدارة نقابة يعرف هذا جيداً، فلنأخذ مثلاً
أبسط واجب من واجبات النقابة، وهو صرف الإعانات، فهذا الواجب تحدده لائحة النقابات، وتكون الاعتمادات
المخصصة له إما في خزينة النقابة، أو في حسابها في البنك، فليس على مجلس الإدارة إلا أن يقرأ الطلب، ويتأكد
منه، ومن مطابقته للائحة ثم يأمر بالصرف.

المسألة تبدو سهلة، وفي يد المجلس، والواقع أنها في حقيقتها كذلك، ولكنها ليست سهلة في مجالس
الإدارة.

فهل يستحق الزميل «إسماعيل» مثلاً إعانة؟ ما الدليل على هذا؟ الدليل هو تركية عضو مجلس الإدارة
المسئول، ولكن «عم» أمين عضو مجلس الإدارة المسئول رجل يحب الزهو، وهو يجلس في القهوة ويضع ساقاً
على ساق، ويفخر دائماً بأنه يسهل عمليات صرف الإعانات بكل الطرق، ولعل له في ذلك مآرب أخرى، ومع
هذا فإن «عم» أمين رجل مسن، ومعظم أعضاء المجلس يجدون حرجاً في مصارحته، أو طلب تغييره فيستمر
الوضع، ويثير الخلاف بين أعضاء المجلس غير المقتنعين بحقيقة الحالة، وبين المناصرين لتركية العضو
المختص حتى إذا قرر المجلس الصرف، اتضح أن أمين الصندوق غير موجود، وهو لحكمة ما لا يحضر مثل
هذه الجلسات أو يحضرها وينسل هارباً.

وتستغرق هذه العمليات ثلاث أو أربع ساعات من اجتماعات مجلس الإدارة، أما بقية الواجبات مثل قضاء
المشاكل أو النشاط الاجتماعي أو المساهمة في الحركة العامة فكلها نواح معقدة شائكة تتطلب الكثير من الحنكة
والتجربة، وتعرض لمناقشات قد لا تنتهي قبل منتصف الليل، وقد ينتصف الليل ومجلس الإدارة لازال في البند
الأول أو الثاني من بنود جدول الأعمال.

سيئات عدم التفرغ :

ويرى بعض العمال والكتاب أن هذا النقص، بل وتأخر الحركة النقابية بصفة عامة، قد نشأ من حقيقة أساسية هي عدم تفرغ المسؤولين عن العمل النقابي، إذ نشأ عن ذلك عدة آثار سيئة أبرزها :

أولاً : استحالة كفاية وقت الفراغ، إذ من المسلم به أن العمال على أحسن الاحتمالات، يعملون ثماني ساعات، خلاف ساعة الغداء وما يضيع في الذهاب والإياب، فحتى لو افترضنا أن المسؤولين النقابيين سيهملون تماماً بيوتهم وأولادهم، وسيحصررون وقتهم كله ما بين العمل والنقابة، فإن أوقات فراغهم الباقية لن تكون كافية لكي يؤديوا نصيبهم من المهام النقابية المتعددة، فضلاً عما يمكن أن يثار في هذه النقطة من اختلاف مواعيد الورديات، وما ستنثيره من فوضى واضطراب في نظام العمل النقابي، وقد حاول بعض النقابيين أن يتغلبوا على هذه العقبة بالتخلف عن أعمالهم بحجة المرض أو الأعذار العائلية أو «الزوغان» إذا أمكن ولكن هذا كله كان على حساب عملهم، وأعطى أصحاب الأعمال أسلحة قوية يستطيعون بها فصل المسؤول النقابي والاستراحة منه كلية دون الوقوع تحت طائلة القانون، كما اتفق بعض المسؤولين النقابيين الآخرين مع أصحاب الأعمال على إعفائهم من جانب من ساعات عملهم، ولكن هذا كان على حساب مصلحة النقابة والعمال، إذ كيف يستطيع الإنسان أن يستجدي بيد، وأن يحارب بأخرى ؟ وكيف يستطيع مثل هذا النقابي أن يجابه رئيسه المتفضل عليه والمتفق معه ؟

ثانياً : ولو افترضنا جديلاً أن ساعات الفراغ ستتسع لكي ينهي المسؤولون النقابيون أعمالهم فلن يكونوا في حالة نفسية وصحية تساعد على الاتفاق المنشود، لأنه من الظلم البين أن نطالب هؤلاء النقابيين بأن يعملوا عملاً مجهوداً ثماني ساعات متواصلة، وأن يذرعوا بعدها الطرقات على أقدامهم الكليّة إلى بيوتهم، ثم يعودوا – دون أي راحة – إلى العمل في النقابة ؟ إن للطاقة الإنسانية حدّاً، ومن الخطأ أن نتجاوزها مهما كانت الأعذار، فضلاً عن أن العمال لديهم من أسباب «النرفزة» والضيق والهموم ما يجعلهم في غير حاجة إلى مزيد، وما يجعل الراحة بعد العمل أمراً حيويّاً ولازمًا للاحتفاظ بصحتهم ولتجديد معنوياتهم لمجابهة متاعب وضعهم القاسي.

ثالثاً : أن القيام بالمهام النقابية وقت الفراغ يطبع الحركة العمالية والنقابية بطابع الثانوية، ويضعها الموضوع الثاني – إن لم يكن الأخير – من اهتمام العمال، ويربطها في الأذهان بالمعنى الإضافي، وليس الأساسي، وبالجملة يجعلها على هامش مهام الأعضاء المسؤولين وعلى هامش حياة العمال، ويحكم على قيادتها بأن تظل مفرقة، موزعة، محرومة من التركيز القوي الذي ينتهي ببلورة الأهداف العمالية في شكل المبادئ الثابتة، التي تبثها القيادة في النفوس، وتتولى نشرها بين العمال، وجمع الشمل حولها، وتحديد الوسائل بما تقتضيه.

رابعاً : أن ضرر عدم التفرغ لم يقتصر على المساس بقداسة الفكرة النقابية وجعلها أمراً ثانويّاً وموضوعاً إضافيّاً على الهامش، ولكنه كذلك حال بين المسؤولين عن النقابات وبين حسن التفهم الواجب لفنية الخدمة النقابية، والعمل النقابي، وجعل كل واحد منهم يدخل ميدانها دون فهم دقيق، أو تحديد سليم، أو معرفة سابقة للأسس والوسائل، أو استعانة بالتجارب النقابية في الأمم الأخرى، إن المهام النقابية قد كادت أن تصبح علماً مستقلاً له كيانه وأصوله، ولو تفهم المسؤولون النقابيون هذا العلم لقفزوا بالحركة النقابية إلى الأمام ولتقادوا مغبات الارتجال والتخبط والانتكاس والتقدم خطوة، والتراجع خطوات، وهو للأسف الشديد الواقع السيئ للنقابة المصرية.. ولكن كيف يستطيع المسؤولون النقابيون أن يتعلموا، ويتفهموا، ويعكفوا على هذه المسائل بالدرس والتمحيص إذا كانوا يطالبون بالعمل في النقابة قبل أن يلتقطوا أنفاسهم وإذا كان عمل النقابة يزحف حتى يطرق عليهم أبواب المصانع ؟ كيف يمكن للمسؤولين النقابيين أن يدرسوا الحركة النقابية ماضيها وحاضرها..

أصولها وفروعها.. تجاربها العديدة التي مرت بزملانهم في أربعة أقطار العالم، إذا كان وقت فراغهم كله لا يكفي للعمل الحيوي النقابي من جلسات مجلس إدارة أو قضاء للمشاكل.. الخ؟

إن العمال هم أول من يقدر من منزلة تقسيم العمل والتخصص فيه؛ لأن الرأسماليين يطبقونه بواسطتهم في الصناعة، ولولا أسلوب تقسيم العمل وتخصيص أفراد مستقلين لكل ناحية من نواحي العمل بحيث يتغلغلون في أعماقها، ويكشفون خوافيها، ويوضحون غوامضها، لولا ذلك لما تقدم الإنتاج الآلي الحديث هذا التقدم العظيم. وأخيراً فإن عدم التفرغ قد حال بين استمرار الجهود، واضطراد الخبرات، فما يكاد بعض المسؤولين النقابيين تتوفر لهم بعض الخبرات بفضل تجاربهم المرة، وتضحياتهم الكثيرة، وتعرضهم للمتاعب، وضغطهم على أنفسهم، وإهمالهم لبيوتهم في سبيل النقابة، لا يكاد مثل هؤلاء المسؤولين يبلغون مرحلة طيبة من النضج حتى تعصف بهم عواصف انتخابات الجمعية العمومية، ويفقدون في يوم وليلة مناصبهم المسؤولة، ويفقد العمال رجالهم المجريين، وتضيع التجارب والخبرات هباءً منثوراً، ولا يلبث النسيان أن ينسج خيوطه على ضحايا النقابات.. وما أكثرهم!!

ولا نستطيع أن نلوم الجمعيات العمومية على إسقاطها لأحد هؤلاء المسؤولين المجريين، لأن المفروض أنه لم يستكمل تجربته ومراسه إلا ببقائه في منصبه عدة سنوات، وقد ترى الجمعية - محقة - أن من الخير ألا يحتكر المنصب، وقد تظهر وجوه جديدة طامحة، ومن حقها أن تتاح لها الفرصة.. الخ، هذه الاعتبارات.

حسنة عدم التفرغ:

مع هذه السيئات العديدة، فإن لعدم التفرغ حسنة عظيمة لا يمكن إنكارها، تلك أن المسئول النقابي الذي يصل إلى كل يوم نار العذاب الذي يحترق به العمال، سيكون مشاركاً لهم الآلام والآمال مشاركة حقيقية لا زيف فيها، ولا نفاق، وسيكون أقدر من غيره على فهم طبيعة المشكلة، ملماً بجزئياتها وخصائصها فلا يمكن التزيف عليه، كما لا يمكن أن يؤخذ بسحر النظريات والألفاظ، وسيستحيل إفساده ما ظل في طبقتة ووسط زملائه، كما لن يمكن تحقيق مطلبه إلا بتحقيق مطالب العمال جميعاً، فبقاؤه في وضعية زملائه فيه نوع من الحصانة له، والضمان للعمال، فضلاً عن أنه في كفاحه النقابي والمهني سيكون في حاجة دائمة إلى الاتصال الوثيق بجمهور العمال، والارتكاز الثابت على القاعدة، وهذا وذاك لا يتأتيان لجمهور القادة النقابيين إلا إذا كانوا في وضعية العمال أنفسهم.

وقد اختلف العمال والكتاب حول المعنى الطبقي، فالذين يتفقون مع النظرية الماركسية في هذه الناحية، يرون أن الطبقة هي روح الحركة، وأن عرق العمال وحده هو الذي يلهم المسئول النقابي الطريق السليم، وأن كل فرد من أفراد «الأنتلجنسيا»⁽¹⁾ يدخل الحركة سيكون عاملاً من عوامل تمييعها، إذ سيعجز عن المشاركة الحقيقية الكاملة، ولن يكون لديه ما يقدمه سوى العطف أو الرثاء، على أحسن الاحتمالات، والعمال في غنى عن عطف العاطفين، ورثاء الرأثين، بعمل العاملين ومشاركة الذين تجمعهم زمالة العمل، ورفقة الكدح والشقاء، وقد يغالي البعض فينظر إلى كل متقف نظرته إلى العدو أو الجاسوس.

وفي الطرف المقابل يقف عمال يؤمنون بأن ليس للطبقة هذا التأثير المهيمن، فمهما كانت «طبقية» العمال، فهم أولاً وأخيراً جزء من الشعب، وهناك قوى مؤثرة في حياتهم غير الطبقيّة، هناك الجذر القديم الذي يجمع بين الموظف والعامل والطالب، والذي قد يكون أقوى من المعنى الطبقي الذي يفرق هؤلاء تفريقاً طبقيّاً، وهناك الدين، والتقاليد، واللغة، والمصلحة العامة، والمعنى القومي والوطني، فضلاً عن أن المهم في علاج

(1) طبقة المثقفين.

المشاكل هو مدى علم وأمانة القائمين على العلاج لا جنسهم أو طبقتهم، ولا يشترط في الطبيب إلا أن يكون أميناً، وعارفاً بمهنته، والمشاكل الاجتماعية على اختلافها، ذات طبيعة واحدة، وقد أصبحت المشاكل العمالية فرعاً خاصاً من الدراسات لها خبراء هم أقدر من غيرهم على العلاج، وأن طرح هؤلاء، وملتص من بين العمال أنفسهم من يحل المشاكل هو كأن نترك الأطباء، ونبحث عن الطبيب بين المرضى أنفسهم.

وعلى تعارض هذين الرأيين، فإنهما يتفقان في أن العيب في عدم التفرغ إنما هو في نقص الخبرة والفراغ، أما الاشتغال نفسه، أي احتراف المسئول النقابي للمهنة التي يمارسها زملاؤه وعمله وسطهم سواء بسواء، فهذا في حد ذاته يعد فضيلة ومزية حتى من وجهة نظر الذين يناصرون التفرغ.

التفرغ النقابي :

ويرى بعض العمال والكتاب والمفكرين أن التفرغ النقابي هو وسيلة الخلاص، وأن فيه وحده علاج كل هذه العيوب ووجوه النقص، لأن الأعمال العظيمة لم تقم قط على أكتاف هواة يمنحونها بعض وقتهم، ولأن أعمال النقابات قد تعددت بحيث تستوعب «بالراحة» وقتاً كاملاً، لا لعضو، بل لعدة أعضاء.

ويقول أحد الذين يؤمنون بالتفرغ : إن التفرغ النقابي هو «طريق الخلاص من الإشاعات التي تملأ الجو النقابي عن الاستغلال والضغط والإكراه الذي تتعرض له الجمعيات العمومية من بعض مجالس النقابات «اتركوا خدمة الحركة النقابية للمتفرغين النقابيين، تنقلب جميع أنواع المنافسة إلى حب وسلام وعمل في سبيل خدمة العمال»^(١).

والمقصود بالتفرغ هو أن يستقيل أحد أعضاء مجلس الإدارة من عمله، ويكرس كل وقته لأعمال النقابية، ويصرف له في نظير ذلك مبلغ من المال يفترض أن يكون معادلاً لما يأخذه من عمله، وإن كان في أكثر الحالات ينحط عن ذلك.

ولا يدخل في التفرغ النقابي بهذا المعنى تعيين مجلس الإدارة لموظف معين لناحية معينة فنية كطبيب للعمال، أو محامي للنقابة، أو كاتب للحسابات، لأن عمل كل واحد من هؤلاء عمل فني مقصور على ناحية معينة لا علاقة لها بالسياسة العمالية، فالمرضى من العمال بين يدي الطبيب لا يختلفون عن أي مرضى آخرين، والأرقام في دفاتر الحسابات لا تختلف عن أية أرقام أخرى، وكذلك المحامي لا يملك إلا تطبيق القانون، ولا يوجد مانع من أن يكون مستشاراً لمؤسسة رأسمالية أخرى، لأنه في الحالتين سيطلب تطبيق القانون.

ومن المخالفة للقوانين العمالية أن يعين موظف متفرغ في منصب سكرتير عام نقابة أو رئيس، أو حتى أن توكل إليه حقوق وواجبات أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة، لأن الذين يشغلون هذه المناصب ينتخبون ولا يعينون، ولا بد أن يكونوا من العمال أنفسهم المشتركين في النقابة لا من غيرهم، كما لا يمنحون لقاء قيامهم بهذه المناصب مكافآت مادية.

فليس في المجتمع المصري من صور التفرغ إلا ما أشرنا إليه أولاً، ألا وهي تكليف أحد أعضاء مجلس الإدارة، الذين انتخبوا من بين العمال النقابيين والمشتغلين بالفعل، بالتفرغ، ومنحه أجراً يغلب أن يكون متواضعاً، كما سيغلب أن تكون المهام التي توكل إلى هذا العضو المتفرغ مهاماً ليست على مستوى عال، أو لا تتعلق بالسياسة العليا للنقابة، اللهم إلا إذا وقع الاختيار على الرئيس، أو السكرتير، كما يحدث في بعض الحالات.

(١) الأستاذ محمد الليثي، أخبار اليوم، ١٩٥٧/٩/٧ م.

حسنة التفرغ :

للتفرغ بهذا المعنى حسنة واحدة تلك هي التغلب على نقص ضيق الوقت، فالمسئول النقابي المتفرغ سيجد وقتاً لكي ينظم فيه - ولو بعض التنظيم - عمل النقابة، كما سيستطيع أن يقوم بكثير من الواجبات التي لا يمكن لغير عضو مجلس الإدارة أن يقوم بها، ويكون تفرغه عظيم القيمة إذا كان على مستوى عال، كأن يكون رئيس اتحاد لمجموعة من النقابات فيكون تفرغه منصباً على رسم السياسة العليا للاتحاد، وإيجاد التناسق بين سياسات النقابات وتوجيهها حتى تتلاقى وتسير في الخط المرسوم، ومن الأمثلة الموجودة حالياً في مصر اتحاد النسيج الذي يقوم رئيسه المتفرغ السيد أحمد فهميم بمجهودات طيبة للنهضة بالاتحاد، وحل مشاكله أولاً بأول.

سيئات التفرغ :

ولكن التفرغ بالصورة المتشعبة في هذه البلاد - تفرغ عضو من أعضاء مجلس الإدارة - لا يحقق إلى جانب الحسنة البيئية والوحيدة التي أشرنا إليها - ألا وهي التغلب على ضيق الوقت - شيئاً من المزايا الأخرى التي افترض أن يحققها من التفرغ، فهو مثلاً لا يوفر للنقابة الخبرة، لأن مثل هذا العضو لا تتوفر له الخبرة، ومن أين تتوفر له، وهو عامل كبقية العمال، ميزته التي جعلته عضواً في مجلس الإدارة حب البعض له؟ وكيف تتوفر له، والغرض من تفرغه ليس هو الدراسة، ولكن قضاء أكداش المشاغل الرتيبة التي تغدو بعد قليل روتينية مملة ثقيلة؟

وهو لا يمنح النقابية طابع الأهمية، أو ينقذها من طابع الثانوية، أو يحول دون ارتباطها في الأذهان بالمعنى الإضافي، لأن التفرغ تافه لا يكاد يحس، ولا يحمل تغييراً بارزاً في الموقف، فهو عضو، وبالأكثر عضوين، يمنح أو يمنحان أجراً بخساً، وتوكل إليه، أو إليهما في الأغلب الأعم مهام عادية من دراسة للإعانات، أو إشراف على الحسابات، أو تحرير الخطابات والدعوات.. الخ.

ولو افترضنا وجود خبرة ممتازة لدي هذا العضو المتفرغ، فإن التفرغ بهذا الشكل، لا يتيح للنقابة استمرار الاستفادة منه أكثر من عام هو مدة مجلس الإدارة القانوني.

إلى جانب ذلك، فإن التفرغ تسبب في كثير من المشاكل التي لمسها العمال الذين أخذوا به، فمجلس الإدارة لا يمنح العضو المتفرغ مرتباً يعادل ما كان يأخذه من المؤسسة التي كان يعمل بها، لأن النقابات أفقر من المؤسسات الرأسمالية، ولأن مجلس الإدارة يخشى القيل والقال والاتهام بالمحسوبية، وتكون النتيجة أن يحس العضو المتفرغ بأنه يضحي بقبوله التفرغ، ولكن النقابة والعمال يشعرون بعكس ذلك، ويحسون أنهم المتفضلون والمحسنون، وهو شعور قد يعود إلى جدة الفكرة والزهو الذي يمتلك من يعين ويوظف، أو هو يعود إلى أن فقر النقابة النسبي يجعل القليل الذي تخصصه كبيراً بالنسبة لمواردها، أو إلى تلك الحقيقة التي لمسها بعض العمال، ألا وهي أن العمال وإن كانوا خيرة المستخدمين، إلا أنهم يكونون في بعض الحالات شر الرؤساء! وإذا يقع تحت أيديهم «زميل» فإنهم يطبقون عليه ما يطبقه عليهم الرأسماليون بعد أن يضيفوا إليه شيئاً من تجاربهم الخاصة والاهم المضاعفة.

والنهاية الطبيعية لهذا هي اتساع شقة الخلاف بين العضو المتفرغ وبين بقية الأعضاء وجمهور العمال، وانتشار الإشاعات المغرضة، وأن يوضع العضو المتفرغ في منزلة لا يحسد عليها، فالعمال لا ينظرون إليه نظرتهم إلى أعضاء مجلس الإدارة، فقد أفسدت القروش التي يأخذها نظرتهم إليه، ولا هم يعاملونه معاملة الموظف الفني ذي الخبرة كالمحامي والمهندس والطبيب الذين تسبغ عليهم خبرتهم حصانة من الغمز والهمز والتدخل والتحكم، كل هذا في الوقت الذي يؤمن فيه العضو المتفرغ أنه قدم تضحية للنقابة يجب أن يشكر عليها، فهو يأخذ مرتباً أقل مما كان يأخذه، وهو معرض للاستغناء عنه في كل لحظة، وتبعاً لمزاج المجلس الذي لا

يستمر أكثر من عام ثم يهوي، ويهوي معه وهو قد خسر مدة عمله الطويلة، وقد يعسر عليه أن يعود إلى ميدان الأعمال كلية.

نحو العلاج السليم :

رأينا أن عدم التفرغ قد جعل النقابة وكل ما تحمله من معان وأهداف ورسالة وكفاح على هامش وقت فراغ العمال المسؤولين، وضاعل من مهامها وواجباتها، فلم تقم إلا بأضييق الجوانب، وكانت طريقة قيامها بهذا الجانب طريقة فجأة، سقيمة، بدائية، معرضة لكل أخطار النزوات والارتجال والأهواء والجهالة، شأنها في ذلك شأن كل تصرف لا يقوم على أصول مدروسة.. وحدود مرسومة.

كما رأينا أن النوع المعروف من التفرغ ألا وهو تفرغ عضو من أعضاء مجلس الإدارة، أو حتى رئيسه وسكرتيره، لا يحقق كل حسنات التفرغ أو يقضي على سيئات عدم التفرغ، وأنه إن حقق حسنة واحدة فإنه يجر معها نقائص كثيرة، بحيث لا تكون النقابة ورسالتها على هامش حياة العمال فحسب، ولكن توصم أيضاً بالشائعات والتهم، ويثمر نشاطها القيل والقال والتحاسد والتباغض بدلاً من أن يثمر تكتل الجهود وتوحيد الصفوف.

إن هذا الحاضر السيئ للنقابة المصرية إنما هو صورة من صور مراحل الانتقال التي تمر بها النقابات في البلاد الأخرى، واستطاعت أن تجتازها بثتى الطرق، فعلينا أن لا نياس من علاج هذا الحاضر، أو نعتقد أن نقائصه خاصة بنقابات هذه البلاد، أو أنها تعود إلى نقص خاص بها، ولكن علينا كذلك أن لا نتجاهله أو نغتر ببعض المظاهر الرسمية، أو التهويلات الصحفية، أو الإحصائيات التي تمثل جانباً من الجوانب فحسب، ويجب أن نسلم بأنه رغم الفرص المتاحة أمام العمل والنقابات، إلا أن عدم تنظيم النقابات وعدم وجود القادة الصالحين والقديرين قد جعل استغلال هذه الفرص والوعي المنتشر والشائع، والاسم الذائع للحركة العمالية.. يتم بشكل مهوش ويخضع للأفراد والطوارئ، وجعل الحركة النقابية لا تزال تفتقد الدعائم الثابتة، والخطط المرسومة والتنظيم الدقيق.

ويظهر من هذا أن أبرز وجوه النقص في العمل النقابي هو عدم التنظيم، وهو نقص يتحتم القضاء عليه لأمرين :

الأول : أن التنظيم – باختصار – هو سبيل الاتحاد، والتكتل، وأسلوب العمل المثمر.

والثاني : أن العدو الذي يجابهه العمال في العصر الحديث هو الأسلوب التنظيمي الذي ابتدعه الرأسمالية الحديثة، وولدت إليه التحدث باسمها والدفاع عنها وهو ما يسمونه الإدارة Management ولا يستطيع العمال مجابهة ذلك إلا بالتنظيم النقابي والمنظمين النقابيين.

المنظم ودوره :

من هو إذن المنظم..؟ وما هو دوره..؟

المنظم هو إداري، عمالي، مثقف، على مستوى عال، ذو خبرة فنية، وإيمان بالقضية العمالية في أكمل صورها.. الصورة التي تبرأ من الضيق الذي يتسم به بعض الخبراء.. ومن المبالغة والتعصب الذي ينساق إليه بعض العمال.

الصفات التي يجب أن يتصف بها المنظم هي :

أولاً : المنظم (إداري) ومن مهامه الأساسية :

(أ) توثيق العلاقات بين العمال الأعضاء بعضهم بعضاً.

(ب) توثيق العلاقات بين هؤلاء العمال الذين يمثلون القاعدة وبين المسؤولين النقابيين الذين يمثلون القيادة.

(ج) تنظيم أداة العمل الإدارية والإشراف على تنفيذها.

ثانياً : والمنظم (عمالي) وهذه صفة هامة، فنحن نؤمن أشد الإيمان بفضيلة التجربة العملية، فمن العسير على من لم يشتغل عاملاً أن يفهم المشكلة العمالية ولا البيئة، ولا العوامل الخفية التي لا يمكن أن يهتدي إليها بالنظر أو الفكر، إنها تلمس وتحس فحسب، فإذا لم يكن المنظم من النقابيين السابقين أو العاملين فلا بد أن يمر بمرحلة يمارس فيها العمل ممارسة العمال، ولو على سبيل التجربة بشرط أن يعامل معاملة العمال سواء بسواء.

وهذا ما فعلناه منذ عشر سنوات عندما فكرنا في دراسة المشكلة العمالية، إذ دخلنا ميدان العمل كعمال و عملنا في مصنعين من مصانع النسيج : «نيشان» بشبرا الخيمة، و «عشماوي» بباب الشعرية، ولم تكن هذه التجربة طويلة الأمد، ولكن «وَش» الآلات ودويها كموج البحر، وصوت المكوك المعذب في حركته التي لا تقف شمالاً ويميناً، والركوب في العربة، والوقوف الطويلة أمام الآلات، والغذاء الحقيق التافه وعشرات أخرى من الصور لا توجد حتى في قصة «الأم» لا تزال حية في النفس بعد عشرة سنوات، كانت وحدها أعظم في إجلاء غوامض القضية العمالية من مختلف الدراسات الطويلة التي استغرقت أعواماً.

ثالثاً : والمنظم (مثقف) : إذ ناحية الثقافة لا يستغنى عنها، وكما أن الجيوش قد أصبحت تفترض المعرفة في الجندي لأن الحرب الحديثة حرب آلات، ولا بد للجندي أن يقرأ الأرقام التي تضبط عليها الآلات، من قنابل أو مدافع أو بنادق.. الخ، فكذلك المعركة العمالية : الثقافة فيها جزء لازم، وكما أن المثقف غير المجرب لا يعد صالحاً لدور المنظم فإن المجرب غير المثقف يعد ناقص التأهيل له.

ونحن بالطبع لا نقصد بالثقافة شهادة جامعية، فقد تكون الخيلاء بها أكثر من الخير فيها، ولكن الثقافة المطلوبة، والثقافة الحققة هي الاطلاع، وتخير المواد وتفهمها، فهذا هو الطريق الذي تتقف عليه لا العمال فحسب، ولكن قادة العالم أجمع، وعلماؤه وأدباؤه، فالمطالعة الجادة من فرد يولع بها، ويبدل جهده في تفهم ما يقرأ يصل إلى أبعد ما تصل إليه الدراسة الجامعية.

ومن الطبيعي أن تكون ثقافة المنظم اقتصادية واجتماعية وسياسية بالدرجة الأولى، وإنه لمن العسير أن نتصور منظماً لا يفهم سر النظام الرأسمالي أو الاشتراكي، ولا الدعائم التي يقوم عليها الهيكل الاقتصادي، ولا الخطأ والصواب في النظم السياسية، ولا النظريات العامة في علم الاجتماع، فهذه كلها مما يجب أن يتفهمها ويتعمق فيها المنظم، وله من تجاربه وفطرته ما يصهر هذه الدراسات في بوتقة الواقع، ويؤقلمها حسب الظروف المماثلة للبلاد.

رابعاً : والمنظم يعمل على (مستوى عالٍ) وهذه الصفة هي ما يميز عمل المنظم عن عمل الخبراء والفنيين والموظفين الذين لا يشاركون في السياسة العليا للنقابة أو وضع الخطوط العريضة للطريقة التي تؤدي بها رسالتها كالطبيب والمحامي، إذ أنه في الحقيقة من العمال وإلى العمال، وهو أقرب إلى عالم العمال، والتجربة منه إلى عالم النظريات والثقافة، وما الثقافة إلا سلاحه في عمله.

فالمنظم يمثل الطليعة والنخبة من النقابيين الذي استطاعوا بفضل ظروف خاصة أو قوى خارقة أن يخرقوا الستار الفولاذي الذي ضرب على طبقة العمال، ستار الحاجة والجهالة، فاستكملوا قدرًا طيبًا من الثقافة، وعمل المنظم الحقيقي ليس فنيًا خالصًا كالخبراء، وليس اجتهادًا أو ارتجالًا كالمترفين في النظام المألوف، ولكنه عمل على أسس من العلم التجريبي والخبرة ومهامه الإدارية التي أشرنا إليها (وهي توثيق العلاقات بين

العمال الأعضاء بعضهم بعضاً، وتوثيقها بين هؤلاء وبين الرئيس، وتنظيم أداة العمل الإدارية بالنقابة) تؤدي بالروح المستنقة من هذا المزيج، على مستوى عال هو المستوى الذي ينتظر من أخ زميل أعظم خبرة، وأكثر ثقافة.

وأخيراً فالمنظم (نو إيمان بالقضية العمالية في أكمل صورها) : الصورة التي تبرأ من الضيق الذي يتسم به إيمان بعض الخبراء، والمبالغة التي ينساق إليها بعض العمال، وفي هذه النقطة يبلغ «المستوى العالي» للمنظم أوجه، وتتضح أكثر وأكثر التفرقة بين عمله وبين عمل الخبراء الملحقين بالنقابة من طيبب أو محامي أو كاتب الحاسبات، فهؤلاء يتعاملون مع الجرائم والأرقام والمبادئ القانونية، ولكن المنظم يتعامل بين العمال بعضهم بعضاً، وبين العمال كوحدة وبين الرأسماليين، فالروح التي يؤدي بها عمله، ويلاقي الأمرين فيه، هي مدى إيمانه بالقضية العمالية.

والمفروض أن يتسم هذا الإيمان بالاتزان، وأن يقف الموقف الوسط بين الإفراط والتفريط، وسيتحقق هذا بفضل عاملين :

الأول : أن المنظم قد خبر الحركة العمالية، وعرف حلوها ومرها، وتقلبت عليه أيامها السود والبيض، هزائمها وانتصاراتها، فهو يستطيع أن يحدد موقف الحركة العمالية، وقوتها إزاء القوى الأخرى في المجتمع المصري، فلا يسرف في تقديرها، ولا يبخسها حقها.

والثاني : أن الدراسة التي افترض أن ستتحقق للمنظم ستبدد الأوهام ذات المظهر البراق التي يتعلق بها أنصاف المتعلمين من العمال، أو الذين يأخذون بأحد وجوه المسائل دون التفات إلى الوجوه الأخرى ودون نظر إلى اختلاف الأوضاع.

وأهمية هذا العامل لا تخفى ؛ لأن المسؤولين النقابيين أنفسهم لا يكادون يؤمنون بأهداف بعيدة وكلية للنقابة، ويكادون يجحدون نصيبها في الحركة العامة لمجموع العمال، وقد كنت دائماً أدعو إلى «إيمان نقابي» لا إلى «اشتراك نقابي» فكان ذلك يقع في الأذهان موقعاً عجيباً، ولأن القلة المؤمنة من المسؤولين النقابيين لم تتوفر لها الثقافة العميقة التي تميز بها الغث من السمين ولم تبني إيمانها على العلم والمعرفة، ولكن على الحماسة.

محاظير وسينات المنظمين :

يخشى بعض الكتاب والعمال أن يصبح المنظمون طبقة محترفة لا تعمل للإيمان، ولكن للاحتراف، وقد يصيرون عنصرًا من عناصر الشغب التي لا تجد مبرراً لوجودها، ولا لما تتقاضاه من مرتبات إلا إحداث القلاقل ما بين العمال أنفسهم، وما بين العمال وأصحاب الأعمال وهذا ما عبر عنه أحد أصحاب الأعمال في رواية «البترول» للكاتب الأمريكي المشهور ابتون سنكلير إذ يقول «إنني أحب التنظيم» وطالما صرحت بذلك علناً، بيد أنني طالما شاهدت من الوجهة العملية أن أهم ما تقوم به هذه التنظيمات هي أن تسمح لعدد من الموظفين بالمعيشة على حساب العاملين الحقيقيين، وهؤلاء الموظفون يكونون طائفة خاصة لا تعني إلا بمصالحها هي دون مصالح العمال، وبما أنهم لا بد أن يوجدوا سبباً يبررون به وجودهم فإنهم يدأبون يهيجون العمال، ويبثون فيهم روح التذمر».

قد يحدث هذا فلا يخلو كل نظام ممن يسيء استخدامه أو يستغله، ولكن قد يحدث أيضاً، وهي وجهة النظر التي أبدتها العمال في الرواية نفسها ردًا على وجهة نظر الرأسمالي «إن ما يحدث هو نقيض ذلك، فالعمال يكونون متذمرين، وموظفو النقابات هم الذين يعملون بالاتفاق مع أصحاب الأعمال على إسكاتهم».

ومع أن احتمال إساءة الكثير من المنظمين لسلطاتهم هو أمر بعيد، فإن من المؤكد أن وجود « المنظم » سيحقق عدة مزايا بشكل جازم، فسيظل كل من الرئيس والسكرتير وأعضاء المجلس في عمله ووسط زملائه، كل شيء حولهم يذكرهم بالوضعية العمالية، ويضرب حولهم نطاقاً من الحصانة ضد النسيان، أو الخيانة، أو الفرار، ويبعد عنهم المظنات والشكوك واتهامات التكالب على الرئاسة، أو الطمع في أموال النقابة.

ومشغولية هؤلاء جميعاً لن تضير النقابة، لأن المنظم المتفرغ قد تولى عنهم كل المهام الإدارية ونظم جهاز النقابة، ووضع الأسس والقواعد بحيث أصبح واجبهم الحقيقي هو الإشراف على السياسة العليا للنقابة.

ولما كان المنظم متفرغاً تمام التفرغ، ومؤمناً تمام الإيمان بالحركة العمالية، ومستوعباً لآخر الأبحاث النقابية، وما يتعلق بها من مواضيع، وله إلى جانب ذلك كله جذر وثيق في الحركة القائمة يمسه أن يميل، وتجارب لها قيمتها فإننا سنضمن للنقابة محوراً حياً يدور حوله نشاطها، وسنخرج بها عن الهوامش المهمة والراكدة التي تعيش عليها وفيها، ونصلها بالعالم الحي، والمجموعة العمالية كلها.

نحو إيجاد المنظم :

ولسائل أن يسأل من اين نحصل على هؤلاء المنظمين الذين يشترط فيهم الثقافة والخبرة والإيمان ؟

إن هناك أكثر من جواب على هذا السؤال.

فقد تسلك الفكرة الطريق التاريخي الطويل الذي سلكته كل الأفكار الجديدة، أي أن تحاول القلة المؤمنة بها تعريف الناس بها، ولا يزيدهم الصد والاستنكار إلا إيماناً حتى تنتشر الفكرة، ومتى انتشرت الفكرة أصبح من السهل إيجاد المنظمين ؛ لأن الدعوة للفكرة ستكون في ذاتها أحسن دراسة للمشكلة العمالية بحيث يعد المؤمن بها - إلى حد كبير - منظماً صالحاً وكاتب هذه الكلمات هو أحد المؤمنين بهذه الفكرة، والداعين إليها.

وقد تأخذ بعض النقابات بالفكرة فتنتقي من نقابيتها القدامى من تتوفر هذه الشروط أو بعضها فتكل إليه المهمة، وتنتقل الفكرة من نقابة إلى أخرى.

وقد يحتضن الاتحاد المصري للعمال الفكرة، ولن يعسر عليه أن يجد عدداً من النقابيين الصالحين، أو الذين يمكن إعطاؤهم شوطاً دراسياً Course بضعة أشهر بعد الاستعانة مع قسم التوجيه والإرشاد النقابي بمصلحة العمل أو الجمعية المصرية للدراسات، وإن كنا نفضل دائماً أن تتجرد هذه الدراسات من أي طابع رسمي أو شبه رسمي.

وعلى كل حال فلن يقف في سبيلنا - إذا أردنا تحقيق هذا النظام - قلة المنظمين، فهم موجودون، والبحث السريع عن ضحايا النقابات يوجد لنا العدد العديد منهم، فإذا لم يكونوا موجودين، فإننا نصنعهم، وما من أمر يصعب أمام الإرادة الصادقة، ومن قبل قال الصوفي القديم : «إذا صدق العزم.. وضح السبيل».

* * *

دعوة لنكوبين

الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل

عندما اختمرت فكرة تكوين الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل في ذهن الأستاذ جمال البنا، كتب مذكرة موجزة بالعربية والإنجليزية عن فكرة الاتحاد بعنوان «دعوة للمشاركة في تكوين الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل»، وأرسلها لكل الاتحادات العمالية في العالم الإسلامي، وكان منها النقابة العامة للعاملين بالبنوك في مصر، وهي إحدى النقابات التي تشتهر بالمستوى الثقافي المرتفع لأعضائها، إذ هم جميعاً من العاملين في البنوك والمصارف والمنظمات المالية، وكان على رأسها نقابي نابه هو الأستاذ محمود دبور الذي اختير بعد ذلك وكيلاً لمجلس الشعب، وكان رئيساً للاتحاد العربي للعاملين بالبنوك، واحتفى الأستاذ دبور بالفكرة وعرضها على مجلس إدارة النقابة العامة فأقر الاشتراك في عضوية الاتحاد المنشود وعرض هذا القرار على الجمعية العمومية للثقافة فاقرته ورحب الاتحاد بهذه المبادرة، ولكن من المؤسف أن كان لدي الدولة فكرة أخرى، إذ اتصل وزير العمل السيد سعد محمد أحمد، وكان رئيساً للاتحاد العام للعمال كذلك بالأستاذ دبور وأبدى معارضته على أساس أن عمال مصر يتبعون سياسة الحياد الإيجابي ولا ينضمون إلى اتحادات دولية، وسألني محمود دبور ماذا يفعل، فنصحت بالانسحاب، لأنني لم أشأ له ولنقابته الدخول في معركة مع رئيس الاتحاد العام للعمال، ومع السياسة التي كانت الدولة تتبناها وهي سياسة الحياد الإيجابي.

على كل حال، إن الأستاذ دبور ما أن قدمت له ورقة المذكرة باللغة العربية والإنجليزية حتى بادر بنشرها في العدد ٣٥ في يوليو سنة ١٩٧٨م من مجلة النقابي العربي التي كانت يصدرها «الاتحاد العربي للعاملين بالبنوك» تمهيداً لقبولها.

وكنا قد فقدنا أصل المذكرة، وها نحن ذا ننشرها مما جاء في مجلة النقابي العربي التي قدمت المذكرة بكلمة تعريف قالت فيها :

هذا المقال.. دعوة للمشاركة في عمل عظيم سيكون له أثر تاريخي في النهضة بالشعوب العاملة الإسلامية، وإبراز دورها على المستوى الدولي، ووقوفها على قدم المساواة مع الاتحادات العمالية الدولية.

الذي جسد صيغة هذه الدعوة هو الأستاذ جمال البنا المفكر العمالي الكبير، والخبير الاستشاري بمنظمة العمل العربية، وصاحب مكتبة من تأليفه، أخرجت حتى الآن أكثر من عشرين مرجعاً.

وقد أفادت معظم الدول العربية من خبرته كخبير، ومحاضر وزائر.

ونظراً لخطورة الموضوع، فإننا ننشره باللغتين العربية والإنجليزية.. أملين أن نتلقى على عنوان المجلة التعقيبات والآراء على المشروع المطروح.

أولاً : المبررات والدواعي :

(١) ينحصر التمثيل الدولي للعمال في إتحددين :

الأول : هو الاتحاد العالمي للنقابات "I.F.T.U" الذي تكون سنة ١٩٤٥م مركزه الآن "براج" ويضم الاتحادات العمالية التي تأخذ بالنظام الاشتراكي، ويضع لتوجيه النقابات السوفيتية.

الثاني : الاتحاد الدولي للنقابات الحرة "W.F.T.U" الذي تكون سنة ١٩٤٩م ومركزه "بروكسل" وهو يضم الاتحادات التي تؤمن بالليبرالية الديمقراطية ويستلهم سياسة المحور الأوربي – الأمريكي.

وبالإضافة إلى هذين الإتحادين يوجد اتحاد كان يحمل اسم "الاتحاد المسيحي للعمل"، ولكنه غير اسمه إلى "الاتحاد الدولي للعمل".

ويُعد رافدًا، أو حليفًا للاتحاد الدولي للنقابات الحرة خاصة وقد جعل مركزه بروكسل.

(٢) أثبتت تجربة الاتحادات الدولية منذ أن قامت أنها عجزت عنان تصمد أمام الاختلافات الأيديولوجية والاتجاهات السياسية فتفشي الخلاف فيها منذ أن قامت – كما يعرف ذلك كل من يتتبع تاريخ الحركة العمالية الدولية – بدءً من الاتحاد الدولي للنقابات الذي قام في مستهل القرن الحالي، وحمل في احدي مراحل تاريخه اسم "اتحاد أمستردام" والذي دخل في نوع عنيف مع الاتحاد عمال الاتحاد السوفيتي حول مشروع داروز الذي أريد به مساعدة أمريكا لألمانيا سنة ١٩٢٥م، وظل هذا الخلاف حتى قامت الحرب العالمية الثانية.

وعندما قام الاتحاد العالمي للنقابات وجمع لأول مرة ما بين النقابات السوفيتية والنقابات البريطانية والأمريكية بفضل الحرب العالمية الثانية التي جعلت الاتحاد السوفيتي وبريطانيا والولايات المتحدة تحارب عدوًا واحدًا، وتدخل معركة فناء أو بقاء.. موت أو حياة، لم يلبث مع نهاية الحرب العالمية لثانية أن تعرض للخلاف ما بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي – وكان مشروع مارشال سنة ١٩٤٨م سببًا في انشقاق المجموعة الليبرالية الديمقراطية الحرة التي سبقت إليه الإشارة – وكان هذا تكريرًا حرفيًا تقريبًا لما حدث سنة ١٩٢٥م حول مشروع داروز.

وعلى نطاق أضيق – النطاق الإقليمي – تعرض الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب لمثل هذا التصدع عقب قيام الرئيس السادات بمبادرته في نوفمبر سنة ١٩٧٧م، وأدى إلى اعتزال الأمانة العامة لمقر الاتحاد.

وعلى النطاق القومي، فإن قصة التسلل الشيوعي إلى الحركات النقابية في كل الدول الديمقراطية إنما هي قصة مألوفة وهي تمثل صراعًا متوارثًا للقيادات النقابية.

(٣) للحقيقتين السابقتين – أعني :

(أ) انحصار التمثيل الدولي للعمال في إتحادين فحسب.

(ب) خضوع هذين الإتحادين للاتجاهات السياسية والمذهبية للدول الكبرى.

(ح) وهناك دالتان هامتان :

الدلالة الأولى :

عدم وجود اتحاد دولي يمثل قوة العمل المسلمة الاتحادات العمالية في الدول الإسلامية – مع أن الإسلام في هذه الدول رغم كل التخربات – هو أقوى مقوماتها – ويكاد يكون "الماركة المسجلة" لأي مجتمع يقود فيه، ورغم أن هذه الاتحادات تمثل قوة عمل لا تقل عن ٣٠٠ مليون عامل لهم أوضاع ومشاكل مشتركة.

ولا ريب أن هذه الحقيقية أضاعت على الطبقة العاملة حقها في الوجود الدولي وجعلت مصالحها في ذيل مصالح بقية دول العالم.

الدلالة الثانية :

أن خضوع الاتحادات الدولية للسياسات الدولية ينم عن نقض أصيل في الحركة النقابية هو أنها رغم أنها تعمل لأهداف إنسانية وتعالج قضية حيوية للعاملين، إلا أنها لا تركز على مثل، وقيم موضوعية، وأنها تكاد تنحط إلى نوع من "التكنيك" و "الضغط"، الأمر الذي يجردها من الأصالة ويجعلها ذات طابع انتهازى يخرسها أكثر مما يكسبها ويخضعها لوصاية الحكومات بصفة مباشرة أو غير مباشرة، ولو كانت النقابات تستند إلى قيم مطلقة وموضوعية، ولها قداستها لما استطاعت الحكومات استلحاق الحركة النقابية ولقامت الحركة النقابية بدورها في حصانة المبدأ السماوي من العبث الأرضي والإنساني وأهواء الساسة والذين في السلطة.

وهذا النقص يتفاقم أثره في الأمم الإسلامية، لأن الإسلام هو ضمير هذه الأمم ولأن الحركة النقابية ناشئة وليست لها تقاليد راسخة.

ومن ناحية ما، فقد كان مؤسفاً أن يغير الاتحاد المسيحي للعمل" اسمه إلى "الاتحاد الدولي للعمل" لأن من المسلم به أن للمسيحية قيماً تعلو فوق سياسات الدول وأهواء القادة - ولكن - من ناحية أخرى يبدو أنه لم يكن هناك مناص من هذا التغيير لأن القيم المسيحية هي أساسا قيم الرحمة والمحبة، وهي مما لا يمكن أن يقوم عليها نظام اجتماعي، وإن كانت مطلوبة لتلطيف الأساس الصلب الذي يقوم عليه النظام الاجتماعي ألا وهو "العمل".

(٤) النتيجة التي نخرج بها من هذا العرض هي أن هناك ضرورة لتكوين اتحاد إسلامي للعمل، وأن هذه الضرورة تنبثق عن :

(أ) حاجة مادية هي إيجاد اتحاد يمثل قوة العمل الإسلامية ويثبت وجودها ويجعل لها كيانا في عالم الكيانات الكبيرة جنبا إلى جنب الإتحادين العملاقين حتى لا يذوب هذا الكيان وتهدر مصالح العمال المسلمين وتهمل مشاكلهم لعدم وجود الاتحاد الذي يعني بذلك.

(ب) حاجة أصولية تتمثل في استكمال النقص الايدلوجي في الحركة النقابية بتقعيدها على أسس إلهية - سماوية تستعلي على التطويع وتحول دون استلحاق الحكومات.

لا يقف الأمر عند هذا الحد، إن أثار قيام اتحاد إسلامي دولي علي أسس إسلامية لن تقتصر على استكمال النقص في المبدئية النقابية وتجردها من أثار الحكومات والمذاهب السياسية، إنه سيمتد أيضا إلى ناحية هامة جدا عي إعطاء العمل القيمة المعنوية والأخلاقية التي هي جديرة بها، إن كلمة العمل الثمينة بكل ما توحى به من إبداع وخلق وأصالة، قد جردت في العصر الحديث من أخلاقياتها فالفلسفة الرأسمالية والاشتراكية معا لا تقوم عن قيم معنوية أو مبادئ أخلاقية، إن الرأسمالية والاشتراكية على اختلافهما في المناهج والمداخل والأساليب ماديتان بالطبيعية ولا تختلف الاشتراكية عن الرأسمالية في هذا ومن ثم فقد العمل كل أخلاقية في المجتمع الحديث - وشواهد ذلك واضحة كل الوضوح - وهي تنتظم أصحاب الأعمال الذين لا يترددون في إنتاج كل الغرائب والمنكرات والفنون التي تثير الشهوات أو الشذوذ أو الحروب، كما تنتظم العمال الذي يضطرون لسلوك المسلك الذي نهجه عمال الإطفاء المضربون في بريطانيا عندما كانوا يقاومون من يتطوع بإطفاء الحرائق على أساس أن هذا تحطيم للإضراب وعندما يقوم العمل على أساس القيم الإسلامية فإن هذا سيوجد صعيدا أخلاقيا يمكن أن يتلاقى عليه العمال وأصحاب الأعمال مما يعمل على حسم شأفة العداوة بينهما.

(٥) إن المسألة التي يكون لها كل الأهمية في هذا الاتحاد هي فهمه للإسلام لأن من المسلم به أن هناك تعريفات عديدة للإسلام متقدمة أو متخلفة أو متصلبة، ولا يؤدي أي واحد منها لجعل الاتحاد عامل القوة المطلوب.

ولا يتسع المجال لشرح التصور الإسلامي المنشود، وقد يكفي وضع القواعد الآتية :

(أ) أن الضابط الذي يضبط كل فهم الإسلام وبحول دون خروجه عن أطار الإسلام أو انحرافه عنه هو الالتزام بالقرآن والصحيح الثابت من الحديث النبوي

(ب) في الوقت نفسه فإن لنا حرية فهم وتفسير النصوص ما دام هذا الفهم لا يعد تعسفاً أو يخرج بالنصوص عن معانيها وعادة ما سيختلف فهمنا لكثير من النصوص عن فهم الأسلاف وهو أمر لا يزعجنا ولا يؤثر على فهمنا الخاص.

(ح) أن استلهام روح الإسلام هو أفضل الطرق للتوصل إلى فهم الإسلام ويمكن التعرف على روح الإسلام من استعراض الآيات القرآنية والتصرفات النبوية ككل.

(د) إن الطابع الرئيسي للإسلام – كما يعرضه القرآن والسنة – هو العدل – وهذا ما يتميز به الإسلام على اليهودية أو المسيحية وما يجعله خاتم الديانات – وذلك لأن الطابع الرئيسي لليهودية هو التوحيد والطابع الرئيس للمسيحية هو المحبة – وهذان الطابعان مما لا يمكن أن يكونا أساساً لنظام اجتماعي – أن العدل وحده هو الذي يمكن أن يقوم عليه المجتمع لأنه فضيلة أو الفضيلة الاجتماعية، والإسلام يوجب على الجميع – حاكمين ومحكومين أغنياء وفقراء – الالتزام به والنزول عليه ولا يجوز أم يشذ احد حتى ولا رئيس الدولة ولا أن تتغلب النزعات والمصالح الذاتية والفتوية ومن هنا فإن الشرعية الدستورية وسيادة القانون لا يمكن أن تتحقق في مجتمع كما تتحقق في المجتمع الإسلامي.

(هـ) أن الجانب التحرري والشعبي في الإسلام لم ينل ما يستحقه من الاهتمام أو العرض لأن الذين تصدوا للحديث عن الإسلام قلما يكونون من الفئات الشعبية أو التي تنشد التحرر، وهذا ما سيستكملة قيام اتحاد عمالي إسلامي، إن معالجة الإسلام من مدخل مثل هذا الاتحاد سيكشف آفاقاً جديدة أمام الفهم الإسلامي وسيكسبه حيوية – كالحياة التي كانت للإسلام عندما جاء به محمد إلى المستضعفين من الرجال والنساء وسيجعل له مكاناً حياً على خريطة المجتمع الحديث وصوتاً مسموعاً في قضاياه، كما سيقدم إلى قضية العمل حلاً لا نجد لها في الاشتراكية أو الرأسمالية أو المسيحية ومن ثم فإن هذا الاتحاد سيكون إضافة حضارية في مجتمع العصر الحديث.

ونحن نعلم – حق العلم ما قد يثار من دعايات ضد مثل هذا الاتحاد – ونسلم بان الأديان استخدمت حيناً من الدهر لتضليل الجماهير ولتبرير استغلالها – ولكننا نرى أن شأن الأديان في هذا شأن الحرية والديمقراطية والمساواة.. الخ، وأن الأديان في صورتها النقية المتحررة من الإغراض بالنسبة للذين يؤمنون بها هي الهداية الإلهية للبشرية وأنها بالنسبة للذين لا يؤمنون بها تظل أعظم طموحات البشرية وإنجازاتها ويظل أنبيائها اسمي قيادات البشرية، وفي الحالتين يكون استلهامها أفضل من استلهام أي قيم أو مذاهب أخرى.

ثانياً : الغاية والوسيلة :

(١) يعمل هذا الاتحاد للأغراض الآتية :

- (أ) تمثيل المنظمات النقابية المنضمة إليه على المستوى الدولي والدفاع عن حقوقها ومساندتها لتحسين ظروف العمل ورفع المستوى المادي والاجتماعي والنفسي والفكري وتأمين حاضرهم ومستقبلهم.
- (ب) حماية الحرية النقابية وتقديم حماية دولية لقيادات العمل النقابي لتستطيع مواصلة القيام بواجباتها.
- (ج) مقاومة كل صور الاستغلال والتحكم في أوضاع العمل.
- (د) نشر وإذاعة العلم والمعرفة وبوجه خاص الثقافية العمالية حيث أنها السبيل لترشيد العمل النقابي وإكسابه القوة والمعرفة، إن المعرفة قوة، والجهالة مهانة.. والعلم مفضل على العبادة في الإسلام.
- (هـ) الدعوة لاستلهاام القيم والمثل الإسلامية في تحديد المبادئ والأوضاع التي تحكم قضية العمل.

(٢) يعمل الاتحاد لتحقيق هذه الأهداف بالطرق الآتية :

- (أ) الحكمة والموعظة الحسنة كأسلوب عام ودائم
- (ب) في المرحلة الانتقالية – أي ما بين الأوضاع السائدة والأوضاع الإسلامية المنشودة – يمارس الاتحاد الطرق الفنية التقليدية أي الاتفاقيات الجماعية والتوفيق والتحكيم والتعديل التشريعي ولا يستبعد الاتحاد من نطاق العمل النقابي المشروع وسائل الضغط – بما في ذلك الإضراب على أن لا يُلجأ إليه إلا بعد استنفاد كل الوسائل الأخرى، وتحمل المنظمات النقابية سلطات الدولة عندئذ بمسئولية الأضرار التي تقع على المواطنين نتيجة للإضراب إذ كان يجب عليها باعتبارها ممثلة المواطنين حمل أصحاب الأعمال على الاستجابة لمطالب العمال ما دامت هذه المطالب تستهدف العدالة وتحقيق الحياة الإنسانية الكريمة للعمال.
- (ج) عند انتهاء المرحلة الانتقالية يصبح العدل الإسلامي أي المستمد رأساً من القرآن الكريم والصحيح الثابت من السنة النبوية هو الحكم الذي يلتزم به الجميع عمالاً وأصحاب أعمال.
- (د) يرفض الاتحاد تماماً الدخول في المهاتر السياسية والحزبية الخاصة بسياسات الدول حكوماتها أو قياداتها حيث قد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن هذا النوع من النشاط يفرق الوحدة ويستهدف هيمنة مجموعة من المنظمات على الاتحاد تحقيقاً لمأرب سياسية بعيدة عن اختصاص الاتحاد والمهمة التي قام لها.
- (هـ) في الوقت الذي لا يرفض الاتحاد التعاون مع الحكومات لتحقيق أهدافه، فإن الاتحاد يظل مستقلاً تمام الاستقلال عن كل الحكومات وعن سياساتها الخاصة.

ثالثاً : خطوات نحو التنفيذ :

- (١) يعلن عن قيام الاتحاد بصفة دستورية عندما تنضم إليه منظمات نقابية من خمس دول إسلامية.
- (٢) يكون المقر الرئيسي المؤقت للاتحاد هو ما تقرره المنظمات المنضمة خلال السنوات الثلاثة الأولى ويعاد النظر في ذلك في ضوء المنظمات التي تنضم خلال هذه المدة.

- (٣) يجوز انضمام النقابات و الاتحادات معا لأن المناطق في الإسلام ليس هو الكثرة أو القلة ولكن الإيمان، ولا يجوز لسبب تنظيمي رفض قبول نقابة تؤمن برسالة الاتحاد ويمكن أن تكون النقابات أو الاتحادات مهنية أو عمالية لأن الإسلام لا يفرق بين عمل ذهني أو يدوي ولا يضع أحدها دون أو فوق الآخر.
- (٤) يجوز لفترة ما تحدد فيما بعد الجمع ما بين عضوية هذا الاتحاد وعضوية الاتحادات العمالية الدولية الأخرى.
- (٥) يعد الإيمان بفلسفة الاتحاد ونظريته عن العمل شرطاً للانضمام حيث أن الفكرة من تكوينه ليست فحسب إيجاد كيان خاص لقوة العمل المسلمة، ولكن أيضاً تقديم إضافة تثري الفكرة والتنظيم النقابي وتعصم الاتحاد من التفرقة المذهبية أو الخضوع لنفوذ الحكومات.
- (٦) مع ذلك، يجوز انضمام نقابات اتحادات غير إسلامية ما دامت تؤمن بفلسفة وأهداف الاتحاد لأن المعيار في الإيمان في هذا الاتحاد ليس هو الإيمان بالعقيدة الإسلامية – ولكن بالنظرية الإسلامية في العدل وقد قبل المسلمون في الأيام الأولى للإسلام بأن يحارب تحت راياتهم وبجانبها عرب مسيحيون انحازوا للمسلمين بتأثير العروبة و المصلحة أو غير ذلك من العوامل. وتمنح هذه الاتحادات العضوية الكاملة.
- (٧) يوضع الدستور التفصيلي عندما يتوافر نصاب التكوين الرسمي بمعرفة جمعية تأسيسية من مندوبي المنظمات المؤسسة وتجري طبقاً لهذا الدستور انتخابات أجهزة الإدارة.
- (٨) تعد النصوص السابقة والخاصة بالتكوين (باستثناء الفقرة ٥) قابلة للتعديل وموضوعاً لمناقشة المؤسسين.